# السياسة والإعلام والمجتمع

د. محمد سيد أحمد



# السياسة والإعلام والمجتمع

## قراءة في الواقع المصري والعربي الراهن

تأليـــف

د. محمد سيد أحمد

طبعة ٢٠١٧


أحمد ، محمد سيد

السياسة والإعلام والمجتمع /محمد سيد أحمد،.- الجيزة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامى، ٢٠١٦ .

٢٢٨ ص ، ٢٤ سم .

تدمك: ٩ ٤٥٤ ٣٩٩ ٩٧٧ ٩٧٨

١- العالم العربى - الاحوال

٢- الإعلام

٣- المجتمع العربى

أ- العنوان

٣٢٠,٩٥٦

# السياسة والإعلام والمجتمع

## قراءة في الواقع المصري والعربي الراهن

تأليــف

د. محمد سيد أحمد



رئيس مجلس الإدارة

عـادل المصـرى

عضو مجلس الإدارة

المنتدب

نوران المصرى

رقم الإيداع

٢٠١٦/١٧٥٨٥

الترقيم الدولى

٩٧٨-٩٧٧-٣٩٩-٤٥٤-٩

الطبعة الاولى

طبعة ٢٠١٧

الكتـاب : السياسة والإعلام والمجتمع

المؤلف : د. محمد سيد أحمد

الغلاف : ريم السخاوى

الناشـر : أطلس للنشر والإنتاج الإعلامى ش.م.م

٢٥ش وادى النيل - المهندسين - الجيزة

atlas@innovations-co.com

www.atlas-publishing.com

تليفون : ٣٣٤٦٥٨٥٠ - ٣٣٠٤٢٤٧١ - ٣٣٠٢٧٩٦٥

فاكـــــــــس : ٣٣٠٢٨٣٢٨

****

# المقدمة

يمر المجتمع المصري والعربي بمرحلة تحول ديمقراطي، عصف بالكثير من الثوابت التي ظلت راسخة في مجالات عديدة ولسنوات طويلة، ولعل من الأمور التي كانت دائمًا ما تسعى أي سلطة سياسية للحفاظ عليها هي القضايا التي يتقاطع فيها العمل السياسي والإعلامي والاجتماعي، باعتبار السياسة والإعلام والمجتمع في العصر الحديث من أهم مكونات البناء الاجتماعي، ومن يسيطر عليها يتمكن من تحقيق التوازن والاستقرار داخل مجتمعه.

وقد حاولت الأنظمة الحاكمة في مجتمعاتنا العربية تحقيق ذلك التوازن والاستقرار من خلال فرض سيطرتها وهيمنتها على قضايا ومشكلات السياسة والإعلام والمجتمع، لكنها كانت تفعل ذلك دون النظر إلى المتغيرات الإقليمية والدولية، ودون أن تعي أن العالم قد تحول إلى قرية صغيرة بفضل ثورة الاتصالات والمعلومات، وبالتالي أصبحت الشعوب متطلعة لتحقيق وإنجاز ما وصلت إليه الحضارة الإنسانية من تقدم ورفاهية فالهدف الرئيسي لأي مجتمع بشري هو تحقيق إنسانية الإنسان، وعلى الرغم من كل محاولاتها إلا أنها قد فشلت في السيطرة؛ لذلك كان الانفجار وعاصفة الغضب التي هبت على كل مجتمعاتنا العربية تقريبًا والتي تولد معها وعي جديد لدى المواطن بقضايا السياسة والإعلام والمجتمع.

ومن هنا يأتي هذا الكتاب الذي نسعى من خلاله لتقديم خبرة بحثية قد تكون فريدة في مجال العلوم الإنسانية، ففي ظل عصر التخصص يكون من الصعب على أي باحث علمي أن يهجر تخصصه الأصلي ويذهب لتخصص جديد، لكن ولحسن حظنا أن خبرتنا البحثية قد تقاطعت مع عدة تخصصات هي السياسة والإعلام والمجتمع وهي خبرة تتميز بأنها ليست متوقفة على الجوانب النظرية لكل من علوم السياسة والإعلام والمجتمع، بل هي خبرة تتميز بالجوانب التطبيقية والميدانية فمع إيماننا بأن هناك وحدة للعلوم الإنسانية وأن هناك تقاطعات بين التخصصات والفروع المختلفة فمن هنا يأتي هذا العمل الذي نحاول أن نقدم من خلاله خبرة بحثية متنوعة في مجالات السياسة والإعلام

والمجتمع، انطلاقًا من تداخل وتمفصل هذه المجالات، وعدم القدرة على إيجاد حدود فاصلة بينها فكل منها يتداخل مع الآخر، وهو ما يؤدي في النهاية لوحدة البناء الاجتماعي.

وفي خضم ما يشهده المجتمع المصري والعربي من تحولات تأتي هذه المحاولة البحثية التي تتنوع فيها القضايا سواء كانت سياسية أو إعلامية أو اجتماعية، ولعل قضية اللامركزية أحد أهم القضايا المطروحة على الساحة السياسية العالمية والإقليمية والمحلية لذلك خصصنا لها الفصل الأول.

وتأتي قضية الثورة ودور الإعلام فيها سواء كان مقروءًا أو مرئيًا في بؤرة اهتمام الساسة والمواطنين لذلك خصصنا له الفصل الثاني، وتأتي المشاركة السياسية للأقباط في المجتمع المصري لتشكل أحد القضايا التي تشغل الرأي العام في مرحلة التحول الديمقراطي فخصصنا لها الفصل الثالث، وجاءت قضية العدالة الاجتماعية كأحد أهم مطالب الجماهير المصرية والعربية خلال مرحلة التحول لذلك خصصنا لها الفصل الرابع، وأخيرًا جاءت أزمة الخطاب السياسي العربي المعاصر والذي لم يتمكن من تلبية احتياجات المواطن العربي لذلك خرج عليه ثائراً وقد خصصنا له الفصل الخامس والأخير.

وفي نهاية المقدمة أتمنى أن يلقى هذا الجهد العلمي قبولًا من قبل العلماء والمفكرين والباحثين المتخصصين، وكذلك قبول القارئ العادي سواء كان مواطنًا مصريًا أو عربيًا فمن أجله ومن أجل رفاهيته نقدم هذا العمل لصانعي السياسات الاجتماعية والإعلامية والسياسية في مجتمعاتنا العربية لعلها تجد صدى يمكن أن يعيد التوازن والاستقرار لمجتمعاتنا ويحقق للفقراء والكادحين والمهمشين ما يصبون إليه من أحلام تتبلور في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية وبذلك تتحقق كرامتهم الإنسانية.

{والله من وراء القصد}

د/ محمد سيد أحمد

القاهرة الجديدة: ٢٠١٦

# الفصل الأول

## السياسة المصرية بين المركزية واللامركزية

- مقدمة.
- أولاً: اللامركزية المعنى والدلالات:
- ثانيًا: التطور التاريخي لتطبيق اللامركزية في مصر.
- ثالثاً: اللامركزية في الواقع المصري الراهن.
- رابعًا: اللامركزية وإمكانية التطوير في ظل المتغيرات الجديدة.
- استنتاجات.

مقدمة:

ازداد الاهتمام بمفهوم اللامركزية في العقدين الأخيرين نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم، وفي البداية لابد من التأكيد على أنه ليس هناك نظام مثالي للامركزية يمكن تطبيقه في كل الدول، وإنما على كل مجتمع اختيار القدر الذي يناسبه من اللامركزية بما يكفل الكفاءة والفاعلية في تقديم الخدمات العامة وسهولة الحصول عليها من المواطنين، وتحقيق المشاركة الشعبية والشراكة بين الوحدات الإدارية وتحريك الموارد وبناء القدرات المحلية.

وإذا كان المجتمع المصري يعد من المجتمعات العريقة في تطبيق المركزية الشديدة, حيث تتركز كل السلطات في يد الحكومة المركزية المقيمة في عاصمة البلاد, نظرًا للطبيعة النهرية التي تحتاج إلى هيكل إداري قوي لتوزيع الموارد الأساسية للمجتمع على السكان الذين يقطنون في إطاره, إلا أن هذه المركزية قد بدأت في التخفف مع ظهور أشكال مختلفة ومتنوعة من اللامركزية أخذت في التطور خلال قرنين من الزمان نتيجة التطور في البنية الإنتاجية للمجتمع المصري وظهور أشكال جديدة للإنتاج؛ لذلك فعلى الرغم من سيادة المركزية, إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور اللامركزية وتطورها, حيث يمكن التأكيد على أن العلاقة الآن بين المركزية واللامركزية هي علاقة جدلية نسعى إلى أن تصبح علاقة تكاملية تهدف إلى تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصري.

وتنطلق الدراسة الراهنة من حقيقة أساسية, وهي ضرورة سيادة الديمقراطية باعتبارها المدخل الحقيقي لنجاح أي مجتمع في تحقيق تنمية حقيقية, سواء كان ذلك عن طريق المركزية أو اللامركزية أو الجمع بينهما, فهذه الأساليب عبارة عن أدوات تنموية نسعى من خلالها إلى تمكين البشر من المشاركة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم. لذلك سوف تتناول الدراسة مجموعة من المحاور المترابطة والمتداخلة والتي تشكل في مجملها رؤية محددة لإمكانية تطوير اللامركزية في مصر، حيث تبدأ باتخاذ

موقف من المعاني المختلفة والدلالات المتعددة لمفهوم اللامركزية، ثم تعرض لخصوصية التجربة التاريخية للامركزية المصرية، ثم طبيعة اللامركزية في ضوء الواقع الاجتماعي المصري. وأخيرًا رؤيتنا لإمكانية تطوير اللامركزية في مصر في ضوء الواقع المصري ومعطياته المتجددة.

أولاً: اللامركزية المعنى والدلالات:

عمدت معظم الدول إلى تقسيم أقاليمها إلى عدد من الوحدات الجغرافية، وقامت بإنشاء هيئة في كل وحدة منها تتولى إدارة مجموعة خدمات منقولة إليها بواسطة تشريع من خلال الحكومة المركزية, ومنحتها شخصية اعتبارية لتتمكن من مزاولة أعمالها بمرونة وأداء مهامها بكفاءة، ولا نعتقد أننا بحاجة إلى تبيان أن هذا جاء نتيجة واستجابة لعدة اعتبارات في مقدمتها تطور دور الدولة والتوسع في وظائفها, واتساع مساحات بعض الدول, وتزايد الطلب على الخدمات بشكل جعل الحكومات غير قادرة على تلبيتها دون مساعدة السكان المحليين، كما أنه غني عن البيان مدى الأهمية الكبرى لتطبيقات اللامركزية- وهي تشير في مفهومها العام إلى ذلك الأسلوب الذي يتم بمقتضاه توزيع السلطة بين الحكومة المركزية وشخصيات اعتبارية أخرى- في المجالات السياسية والإدارية بالدولة المعاصرة.

ولما كانت الأساليب الإدارية لا تعتبر هدفًا في حد ذاتها, بل هي وسيلة لتحقيق التوازن بين سلطات الإدارة المركزية في مجالات التخطيط والتوجيه والتمويل والرقابة, وبين سلطات المحليات في مجال تقديم الخدمات بالقدر اللازم والكفاءة المنشودة, وفي التوقيت المناسب. فإنه يصبح مهمة العمل على تدعيم نظام الإدارة المحلية, حيث هو الرابطة بين الحكومة المركزية والمجتمعات المحلية, وهو وسيلة لمعايشة الجماهير في مواقع تواجدهم دون الإخلال بوحدة التنظيم الإداري للدولة.

ويبقى صحيحًا أن الدولة حين تسعى إلى إرساء وتدعيم قواعد النظام المحلي, إنما تنطلق من قناعة وإدراك أنه وسيلتها المثلى لحسن أداء وظيفتها وحسن قيامها بواجباتها نحو مواطنيها, وإيمانًا بأن الفلسفة الأساسية للإدارة المحلية قوامها الوصول إلى نظام ديمقراطي سليم اعتمادًا على أساسين مهمين هما تحقيق اللامركزية والمشاركة الشعبية[١].

والواقع أن دساتير الدول تختلف في أسلوب تناولها للإدارة المحلية تبعًا لاختلاف ظروفها, ومع ذلك نستطيع أن نميز بين ثلاثة أساليب تأخذ بها الدساتير في هذا الشأن.

فأولاً: نجد أسلوب عدم النص على أية قواعد ومبادئ خاصة بالإدارة المحلية, كما هو الحال في دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام ١٧٧٨, ويعد مثالاً للأخذ بهذا الأسلوب.

ونجد أسلوبًا ثانيًا: تنص بمقتضاه دساتير بعض الدول على أسس عامة وتفصيلية لنظام الإدارة المحلية, كما هو الحال في دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (الاتحاد السوفيتي السابق) الصادر في أكتوبر ١٩٧٧ والمعدل في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨, ويعد نموذجًا للأسلوب الثاني، والأسلوب الثالث والأخير يجمع بين النص في الدستور على أسس الإدارة المحلية والإحالة إلى القانون فيما يتعلق بالتفصيلات، ودستور فرنسا الصادر في أكتوبر عام ١٩٥٨ يعتبر تطبيقًا للأسلوب الثالث, والأخذ بالأسلوب الأول يعني عدم وجود أية قيود دستورية على المشرع فيما يتعلق بتنظيم الإدارة المحلية, بينما الأسلوب الثاني يتضمن قيدًا دستوريًا على المشرع عند محاولة إدخال تعديلات في نظام الإدارة المحلية, والأسلوب الثالث والأخير يرتب حالة وسطًا بين الحالتين المتقدمتين[٢].

وتتبع معظم الدول العربية الأسلوب الذي مثله الدستور الفرنسي بل إن بعضها نصت دساتيره على الإدارة المحلية في مادة واحدة تتضمن الإحالة إلى القانون في هذا الشأن[٣].

وتأخذ مصر بهذا الأسلوب، حيث نجد الأسس الدستورية للإدارة المحلية في الدستور الصادر عام ١٩٧١ في المواد من ١٦١ إلى ١٦٣.

م١٦١: «تقسيم جمهورية مصر العربية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، منها المحافظات والمدن والقرى، ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك».

م١٦٢: «تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيًا على مستوى الوحدات الإدارية عن طريق الانتخاب المباشر، على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي على الأقل من العمال والفلاحين، ويكفل القانون نقل السلطة إليها تدريجيًا، ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء».

م١٦٣: «يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية، واختصاصاتها ومواردها المالية، وضمانات أعضائها، وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة، ودورها في إعداد و تنفيذ خطة التنمية وفي الرقابة على أوجه النشاط المختلف[٤].

فاللامركزية إذا ما اقتصر توزيعها على الوظيفة الإدارية، نكون إزاء نمط من اللامركزية هو اللامركزية الإدارية، وهذا النمط يقوم إما على أساس وظيفي أو على أساس إقليمي.

وإذا قام توزيع الوظيفة الإدارية على أساس وظيفة عرفت باسم «اللامركزية المصلحية أو المرفقية»، وهي تعني قيام هيئات مستقلة تتحدد اختصاصاتها على أساس وظيفي، وتمارس هذه الاختصاصات على مستوى إقليم الدولة، وهي ما تعرف بالمؤسسات العامة، وأما إذا قام توزيع الوظيفة الإدارية على أساس إقليمي، فإن لدينا اللامركزية المحلية أو الإدارية المحلية [٥]». والإدارية المحلية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة تمارس ما يعهد به إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية [٦]. ومع أن اصطلاح «الحكم المحلي» يستخدم أحيانًا مرادفًا لاصطلاح «الإدارة المحلية» إلا أنه من الأفضل التمييز بينهما تأسيسًا على أن نظام الحكم المحلي يخلع على الهيئة المحلية قدرًا من الوظيفتين

التشريعية والقضائية، فضلاً عن الاختصاصات الإدارية والتنفيذية، أما «الإدارة المحلية» فتنصرف عادة إلى اللامركزية الإدارية والتنفيذية دون التشريعية والقضائية [٧].

والحكم المحلي يمثل في العادة آخر حالات اللامركزية، حيث يتم نقل السلطة السياسية من المركز إلى الأقاليم وليس مجرد الاكتفاء بتفويض السلطة، أما الإدارة المحلية تظل المسئولية (التي تفوض) في الجهة الرئيسية المركزية مما يعطي هذه الجهة حقوق الرقابة والمراجعة والتوجيه، بل وحق سحب التفويض ذاته، بينما في حالة الحكم المحلي تكون كل من السلطة والمسئولية واقعة في الأقاليم[٨]. وفي حالة الإدارة المحلية يتم نقل السلطة الإدارية، وهناك ثلاثة أشكال محتملة لذلك [٩]:

١- أن ينص الدستور أو القانون المعمول به على إمكان قيام الوحدات المحلية بممارسة أي وظيفة غير ممنوحة صراحة في القانون، ويعد هذا أكثر الأشكال تطورًا، وهو يكاد يجعل تلك الوحدات أن تصبح دويلات مستقلة بقيد بسيط جدًا وهو ألا تمارس أي وظائف تحرمها القوانين والدساتير الأصلية.

٢- أن يُنص صراحة في القانون على الوظائف والسلطات المحلية التي لا يمكن ممارسة سواها إلا وفق تشريع صحيح.

٣- وفي الشكل الثالث وهو المتبع في كثير من الدول النامية يكون النظام المحلي جزءًا من الهيكل الإداري ويكون أمامنا– في الحقيقة- شكل من أشكال الإدارة المحلية يقوم على أساس نقل السلطات الإدارية، وهناك علاقة قوية بين هذين الشكلين على المستوى النظري لأن وظيفة الإدارة ترتبط عادة بوظيفة الحكم على المستوى التطبيقي، نظرًا لأن الإدارة تعد الخطوة الأولى في الطريق إلى نظام الحكم المحلي[١٠].

وإذا كان ما تقدم يعبر عن مفهوم اللامركزية من الناحية الشكلية التنظيمية والقانونية، فإن هناك الأبعاد السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية لها، فاللامركزية في

النهايـة بمثابـة ربـاط روحـي إنسـاني تنضوي تحتـه مجموعة مـن البشر يصهرهـم في بوتقة واحدة، ويجسـد آمالهـم ويحـول قدراتهم نحـو التنمية[١١].

وبالنسـبة للأبعـاد السياسـية فهـي اعتبـار نظـام الإدارة المحليـة مظهـرًا مـن مظاهـر الديمقراطية، وأن قيامـه يـؤدي إلى تعـاون مسـتمر بـين النشـاط الحكومـي والنشـاط الشـعبي المحـلي ويربـط بـين الأجهـزة المحليـة والأجهـزة الحكوميـة في العاصمـة، كـما أنـه قـد يكـون في الأخـذ بنظـام الإدارة المحلية مـا يمثل حلاً لمشـكلة التعـدد في الـدول من ناحيـة القوميات والأعـراق والديانات، وأخـيرًا تخفف اللامركزيـة الإقليمية أو الإدارة المحليـة مـن عيـوب المركزية الشـديدة.

أمـا مـن الناحيـة الإداريـة فـإن نظـام الإدارة المحليـة يجـيء كـضرورة فنيـة، وإداريـة، لتحقيـق عديد مـن الفوائـد أهمهـا: سرعـة وإنجـاز وتسـهيل الخدمـات، ومراعـاة الظـروف المحليـة الخاصـة عنـد تقديـم الخدمـات، كـما تعتـبر الوحـدات المحليـة مجـالاً خصبًـا لتجربـة النظـم الإداريـة الجديـدة.

وفيـما يتعلـق بالمـبررات الاجتماعية للأخـذ بنظام الإدارة المحليـة، نجد أن الإدارة المحلية تعتبر وسـيلة لحصـول الأفـراد عـلى احتياجاتهـم، وهي نظام يهـدف إلى تقوية البنـاء الاجتماعي للدولة، كـما يتيح الفرصة لتفجـير طاقـات الإبـداع لـدى أعضـاء الجماعـة المحلية، وذلك فضـلاً عـن دوره في تقوية الروابط بـين الأفراد عـن طريق اشـتراكهم سـويًا في مجـالات العمل المحلي.

كـما يـؤدي الأخـذ بنظـام الإدارة المحليـة إلى كثـير مـن المزايـا الاقتصاديـة في مقدمتهـا، جديـة البحـث عـن مصـادر جديـدة للتمويـل المحـلي، ولا مركزيـة التصنيـع، وتحقيـق نـوع مـن العدالـة في توزيـع الأعبـاء الضريبيـة، ثـم العمـل على تحقيق التنميـة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بمشـاركة الحكومـة المركزية أعباء هـذه التنمية[١٢].

وقد تتأثر درجة الاستقلال التي تتمتع بها الوحدات المحلية بمجموعة من المتغيرات تختلف من دولة إلى أخرى، وبصفة عامة لا يوجد شكل من أشكال اللامركزية الإقليمية أو المحلية يصلح للتطبيق بصفة مطلقة قي كل الدول، ولعل تباين الأشكال والصور التي تأخذها اللامركزية الإقليمية يعود إلى أنها محصلة التفاعل بين عوامل وقوى الجذب نحو المركزية وعوامل وقوى الطرد نحو اللامركزية، وبين هذه وتلك توجد نقاط عديدة ومسافات متنوعة تتحدد بالظروف الخاصة بكل دولة [١٣].

لذلك فإننا نتبنى تلك الرؤية التي تؤكد على ضرورة مراعاة خصوصية التجربة البنائية والتاريخية للمجتمع المصري عند محاولة تطبيق أي أسلوب أو شكل من أشكال اللامركزية، فما يصلح للولايات المتحدة الأمريكية أو للاتحاد السوفيتي أو فرنسا قد لا يصلح للتطبيق على الحالة المصرية، نظرًا لاختلاف التجارب المجتمعية والتاريخية لهذه الدول عن التجربة المصرية.

لذلك يمكننا التأكيد من خلال المعنى والدلالات التي تم عرضها أن اللامركزية لا تعد هدفًا في حد ذاتها، وإنما هي فلسفة وأداة تنموية تمكن البشر من المشاركة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم بما يعود عليهم بالفائدة، فاللامركزية معنية أساسًا بنقل السلطات والصلاحيات من المستويات المركزية الأعلى إلى المستويات المحلية الأدنى، بهدف إنجاز المشروعات التنموية بكفاءة عالية بما يحقق مصلحة الوطن والمواطن.

ثانيًا: التطور التاريخي لتطبيق اللامركزية في مصر:

لقد فرضت النهرية الطبيعة للمجتمع المصري ظهور الدولة في مرحلة مبكرة يمكن رصدها في الحضارة الفرعونية القديمة، حيث نشأت فكرة المركزية التي تتطلبها تلك الطبيعة النهرية، حيث تركزت كل السلطات في يد الملك في العاصمة التي يقوم باختيارها، وكان هو المتصرف الأول في كل الشئون الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وظلـت فكـرة المركزيـة الشـديدة مسيطرة لقـرون طويلـة عـلى المجتمـع المـصري، حيـث ترسـخت هـذه المركزيـة مـن خـلال الدور الـذي لعبتـه الدولة، فهي التـي تقيم المشروعـات الكبرى مثل بناء السـدود وحفـر الـترع واسـتصلاح الأراضي، وهـي التـي تجمـع المحاصيـل وتفـرض الضرائـب وتجهـز الجيـوش لصـد الاعتـداءات ومواصلـة الفتوحـات؛ لذلـك فإنـه مـن الطبيعـي أن يوصـف المجتمـع المـصري بأنـه مجتمـع المركزيـة الشـديدة .

وبالطبـع صاحـب هـذه المركزية أشـكال مختلفة مـن اللامركزية، لكـن مع الاحتـلال الفرنسي لمصر بدأ فيهـا شـكل حديـث للنظـام المحـلي يجد أساسـه في القرار الذي أصـدره نابليـون في ٢٧ يوليو ١٧٩٨ بتقسـيم البـلاد ١٦ مديريـة عـلى رأس كل منهـا مديـر فرنـسي يعاونـه ديـوان استشـاري يضـم ٧ أعضـاء مـن أعيـان المديريـة، ثـم أعـاد كليـبر تقسـيم مـصر إلى ٨ مديريات، وذلـك بمقتضى أمر أصـدره في ١٤ سـبتمبر ١٧٩٩[١٤].

ولمـا تـولى محمـد عـلي الحكـم في الفترة من عـام ١٨٠٥ إلى عـام ١٨٤٨ اتجه إلى بناء الدولـة على النهج الأوروبي، فقسـم البـلاد إلى ١٤ مديريـة، وقسـمت كل مديريـة إلى عـدة مراكـز عـلى رأس كل منهـا مأمـور، وقسـم كل مركـز إلى أخطـاط عـلى كل منهـا ناظـر، وقسـمت الأخطـاط إلى قـرى عـلى رأس كل منهـا شـيخ المشـايخ (العمدة) [١٥].

وبعـد الاحتـلال البريطـاني طبقت مـصر أول نظام لـلإدارة المحلية فيها حين أنشـئت مجالس المديريات بمقتـضى القانـون في أول مايـو عـام ١٨٨٣ كفروع لـلإدارة المركزية، ولكن لم يعترف لهذه المجالس بالشـخصية المعنويـة، فضـلاً عـن أن اختصاصاتهـا كانـت استشـارية، كـما عرفـت نظـام المجالـس البلديـة لأول مرة حين تأسسـت بلديـة الإسـكندرية ومنحـت الشـخصية المعنويـة في ٥ ينايـر ١٨٩٠، وتوالى تأسـيس مجالـس بلدية في المـدن الكـبرى وكانـت مختلطـة، حيث شـكلت بالانتخاب مـن مصريين وأجانـب للقيام بوظائـف البلدية الأساسـية، وقـد اعتمـدت هـذه المجالـس في مواردهـا عـلى إعانـة الحكومـة، كـما وجـد نـوع آخـر سـمي بالمجالـس المحليـة في المـدن الأقـل حجـمًا وأهميـة، ونـوع ثالـث في المناطـق غـير الحضريـة، وهـي المجالس القرويـة والتـي وضع لهـا أول تنظيـم ١٩١٨[١٦].

وصدر في ١٣ سبتمبر ١٩٠٥ قانون ينص على إنشاء مجالس المديريات، وتضمن الاعتراف لهذه المجالس بالشخصية المعنوية، وفي أول يونيه ١٩١٣ صدر قانون أعاد تنظيم تلك المجالس ومنح المجلس الشخصية المعنوية دون المديرية [١٧].

وجاء أول اعتراف دستوري بالنظام المحلي في المادتين ١٣٢ و١٣٣ من دستور ١٩٢٣، وطبق مبدأ دستوري هام يقضي بأن يتم تشكيل جميع المجالس (بلديات- مديريات) عن طريق الانتخاب مع وضع قيد للترشيح لهذه الانتخابات، وهو قدر النصاب المالي، كما منح الدستور المجالس اختصاصات تتعلق بتنفيذ السياسات العامة محليًا في الوقت الذي ألزمها بنشر ميزانياتها، وأن تكون جلساتها مفتوحة للمواطنين، وهو ما يعد خطوة متقدمة إلى حد كبير [١٨].

وإذا كانت هذه هي أهم التطورات التي طرأت على النظام المحلي في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وأرست دعائم الإدارة المحلية، فقد جاءت الثورة لتقدم إضافات أخرى شكلت النواة الأساسية لنظام الإدارة المحلية الموجود حاليًا في المجتمع المصري، فمنذ عام ١٩٦٠ صدرت عدة قوانين أساسية في مجال تنظيم المحليات، الأول القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠، والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١، و٥٢ لسنة ١٩٧٥، و٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨، والملاحظ على التشريع القانوني المصري في هذا الصدد تعدد التشريعات المنظمة للمحليات على مدى قصير من الزمن، فالقانون الأول ظل العمل به لمدة عشر سنوات تقريبًا، والقانون الثاني أربع سنوات، والقانون الثالث خمس سنوات، أما القانون الرابع فما زال العمل به جاريًا حتى الآن، وإن كان قد أدخلت عليه العديد من التعديلات، هذا التعدد يثير العديد من التساؤلات حول الدوافع التي أدت إلى هذا التغيير والتعديل المستمر لهذه التشريعات، وأثر ذلك على العمل في المحليات [١٩].

أخذ المشرع المصري بمفهوم الإدارة المحلية في القوانين الثلاثة الأولى، ثم أخذ في القانون الرابع بمفهوم الحكم المحلي، ثم عاد في التعديل الأخير بالقانون رقم ١٤٥ لسنة

١٩٨٨ إلى مفهوم الإدارة المحلية، ومن ثم فالواضح أن المشرع المصري يفضل مفهوم الإدارة المحلية على مفهوم الحكم المحلي [٢٠].

إن معظم هذه التشريعات قد أبقت العديد من الأنشطة المحلية في نطاق عمل الوزارات المركزية، كوزارة السياحة والزراعة والتعمير، الأمر الذي أوجد تداخلاً في بعض مجالات الاختصاصات المحلية وبعض الوزارات المركزية، الأمر الذي يجعل لفروع الوزارات في المحليات دورًا لا يمكن إغفاله عند دراسة المحليات[٢١].

ثالثًا: اللامركزية في الواقع المصري الراهن:

لقد اتضح من خلال التطور التاريخي أن اللامركزية في مصر قد مر بمراحل عديدة، ولكنها استقرت في النهاية على شكل محدد، وهو الإدارة المحلية، وتتمثل التنظيمات الأساسية للإدارة المحلية في مصر، طبقًا للباب الأول من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وما طرأ عليه من تعديلات في ثلاثة تنظيمات أساسية هي:

١- وحدة الإدارة المحلية: وتتكون من المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى، ولكل وحدة مما سبق مجلسان هما: المجلس الشعبي والمجلس التنفيذي، إلا أن الأول بالانتخاب والثاني بالتعيين، ولكل منهما اختصاصاته، فالأول (الشعبي) يختص بالإشراف والرقابة على المرافق والخدمات وإعداد الخطط الخاصة بالتنمية المحلية والإشراف على تنفيذها، كما يختص باقتراح المشروعات المراد إقامتها، وإبداء الرأي، أي أن يكون لها سلطات المبادرة ويعتبر آراءهم استشارية وليست ملزمة، أما الثاني (التنفيذي) فيختص بتنفيذ ما يرفع إليه من المجلس الشعبي المحلي ما لم يكن مخالفًا للقانون أو الخطة العامة والموازنة المعتمدة وإلا كان له حق الاعتراض عليها[٢٢].

وتنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أن «وحدات الحكم المحلي هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى، ويكون له منها الشخصية الاعتبارية» ويلاحظ أن الشخصية

المعنوية تمنح للوحدة المحلية ذاتها، وليس للمجلس المحلي المنتخب الذي يعبر عن إرادة الوحدة المحلية ويمارس الاختصاصات التي منحها القانون لها [٢٣].

٢- المجلس الأعلى للإدارة المحلية: يعتبر السلطة الأعلى في الإدارة المحلية وهو يعاون مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصاته في مجال الإدارة المحلية، ويشكل المجلس برئاسة مجلس الوزراء وعضوية كل من الوزير المختص بالإدارة المحلية والمحافظين، ورؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات ولرئيس المجلس دعوة من يرى حضور جلسات المجلس من الوزراء وغيرهم، ويختص المجلس الأعلى بدراسة القوانين والقرارات والتعليمات، وكافة الأمور العامة والهامة الخاصة بدعم وتطوير الإدارة المحلية، وتقييم أداء المحافظات لعملها، ومدى تحقيقها لأهداف الخطة، وإجراء التنسيق بين المحافظات والوزارات، والتصديق على خطط الأقاليم والمحافظات والموافقة على اقتراح فرض الضرائب المحلية، وما يطرأ عليها والموافقة على التصرف فيما يتجاوز سلطة المحافظة [٢٤].

٣- الأقاليم الاقتصادية وهيئات التخطيط الإقليمي: لقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم اقتصادية، كما أوجب القرار إنشاء لجنة عليا للتخطيط الإقليمي بكل إقليم، وما تزال أحكام هذا القرار الجمهوري سارية في ظل قانون الإدارة المحلية الحالي (رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل) لاتفاقها مع أحكام هذا القانون، ووفقًا للمادة الأولى من هذا القرار قسمت جمهورية مصر العربية إلى ثمانية أقاليم اقتصادية، ثم أدمج المشرع إقليم مطروح في إقليم الإسكندرية، وبذلك أصبح عدد الأقاليم الاقتصادية سبعة أقاليم هي: القاهرة، والإسكندرية، والدلتا، وقناة السويس، وشمال الصعيد، وأسيوط، وجنوب الصعيد ، وتنشأ بكل إقليم لجنة عليا للتخطيط تختص بالتنسيق بين المحافظات وإقرار الأولويات التي تقترحها هيئة التخطيط الإقليمي، والتي تتخذ أساسًا لوضع بدائل لخطة الإقليم على ضوء الموارد المتاحة محليًا ومركزيًا، وكذلك النظر في التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ

الخطة ودراسة التعديلات التي تقترحها هيئة التخطيط الإقليمي في الخطة، ويعرض ما تقرره اللجنة من توصيات على المجلس الأعلى للإدارة المحلية[٢٥]. أما هيئة التخطيط الإقليمي فتنشأ أيضًا بكل إقليم وتتبع وزير التخطيط، ويصدر بتنظيمها وتحديد العلاقة بينها وبين إدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات قرار من وزير التخطيط بالاتفاق مع محافظ الإقليم، وتختص هذه الهيئة بالقيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد إمكانيات وموارد الإقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطويرها واستخداماتها المثلى، واقتراح المشروعات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم، والقيام بإعداد الأجهزة الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على مستوى الإقليم [٢٦].

ويتضح من خلال هذا العرض أن المشرع المصري قد أخذ بمفهوم الإدارة المحلية كأساس لانتظام وتسيير العمل في المحليات، وقد ترتب على ذلك أن الإدارة المحلية يمكن اعتبارها جزءًا من النظم الإدارية العادية، وهي دراسة في تنظيم الدولة وتنسيق العلاقة بين مركز الدولة والمنظمات المحلية المنتشرة في أرجائها، ويمكن التأكيد على أن سلطات الإدارة المحلية في مصر تعد جزءًا من الهيكل الإداري العام، ومن ثم تخضع السلطات المحلية للتوجيهات والتعليمات الوزارية أو بعبارة أخرى أن السلطات المحلية ليست إلا فرعًا محليًا للسلطة المركزية، ومن ثم فنظام الإدارة المحلية في مصر هو نظام مركزي يتبع أسلوب عدم تركيز الإدارة[٢٧].

وإذا كان هذا هو الواقع الراهن لحالة اللامركزية المصرية، إلا أن هذا الواقع يتسم بالعديد من المشكلات التي أدت إلى خروج فكرة اللامركزية عن تحقيق أهدافها الأساسية باعتبارها أداة تنموية تمكن البشر من المشاركة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم المحلية، ويمكننا إيجاز بعض هذه المشكلات فيما يلي[٢٨]:

١. كافة رؤساء الوحدات المحلية على اختلاف مستوياتها يختارون بالتعيين وليس بالانتخاب، وهذا يؤدي إلى تركيز السلطة الإدارية في يد رئيس الوحدة المحلية بما ينفي عن النظام المحلي صفة الديمقراطية.

٢. إن العلاقة بين المجلسين (الشعبي والتنفيذي) يسودها عدم الثقة وعرقلة عمل كل منهما للآخر، وقد فرض هذا الازدواج صداه على توزيع الاختصاصات بينهما وترجيح كفة المجلس التنفيذي باعتبار أن على رأسه رئيس تنفيذي.

٣. إن دور المجالس الشعبية الحالي تحول إلى مجرد الإشراف والرقابة وإقرار ما تعده المجالس التنفيذية.

٤. عدم توافر معايير محددة لاختيار القيادات المحلية جعلت هناك عوامل عديدة معدومة الكفاءة تتدخل في عملية الاختيار كالعصبية والثروة والقبول الأمني.

٥. أن المجالس المحلية ليس لها دور فعلي في التخطيط المحلي، مما أدى إلى ضعف مشاركتها في وضع الخطة العامة للدولة واقتصار دورها في الرقابة والإشراف.

٦. سيطرة الحزب الوطني الحاكم على أكثر من ٩٥٪ من المجالس الشعبية المحلية عن طريق استخدام آليات غير ديمقراطية، حيث تسود العملية الانتخابية أشكال عديدة من عمليات التزوير في ظل غياب الإشراف القضائي الكامل للعملية الانتخابية.

٧. تعد الهيئات المسئولة عن التخطيط وفقًا لأحكام القانون، وعلى الرغم من ذلك لا يشعر المواطن بأي عملية تخطيط، بل السمة الغالبة على كل وحدات الإدارة المحلية هي غياب التخطيط وانتشار العشوائية.

٨. عدم ملاءمة التشريعات المتعلقة باختصاصات المجالس المحلية، وخاصة المالية والإدارية للوفاء بتحقيق أهداف السياسات المطلوبة، والتي أصبحت تتسم بالتنوع والتعدد نتيجة للمطالب المتزايدة للمواطنين.

٩. اقتصار اختصاصات المجالس الشعبية على الرقابة والإشراف جعل المواطن يرى أن مصلحته في التعامل مع الأجهزة الإدارية، وليس مع المجالس المنتخبة مما أبعد هذه المجالس عن مواطنيها وكسب مشاركاتهم في إيجاد الحلول للمشاكل المحلية التي تعتمد على الجهود الذاتية.

١٠. على الرغم من نص القانون على نقل جميع الاختصاصات المتعلقة بالمرافق المحلية إلى الوحدات المحلية، فإن هذا النقل لم يتم من الناحية العملية، وما تزال الوزارات المعنية هي القائمة على ممارسة معظم الاختصاصات.

١١. انتشار العديد من مظاهر الفساد والرشوة داخل الوحدات المحلية بشكل يعوق إنجاز أي مشروعات تنموية داخل هذه الوحدات المحلية، وهو ما جعل النائب الدكتور «زكريا عزمي» يصرخ تحت قبة البرلمان قبل سنوات ويعلن أن «الفساد للركب في المحليات»، وهو ما يمكن أن نطلق عليه وشهد شاهد من أهلها.

١٢. على الرغم من تعدد الجهات الرقابية والمحاسبية التي حددها القانون، إلا أن الواقع الفعلي للمحليات يؤكد عدم قيام هذه الجهات الرقابية والمحاسبية بدورها في ضبط ومحاسبة الخارجين على القانون، وبالتالي يظل هناك فارق كبير بين النظرية والتطبيق، فالقانون في وادٍ والواقع في وادٍ آخر.

ويمكننا القول أن هذه المشكلات تعبر عن اختلالات جوهرية، لعل أهمها وأعمقها أثرًا عدم التوافق بين التغييرات التي تحدث في النظام القومي وسكون أو ركود النظام المحلي، وثانيهما اختلال توازن العلاقات المركزية المحلية لصالح السلطات المركزية، وثالثهما اختلال التوازن بين الأجهزة التنفيذية والأجهزة الشعبية لصالح الأجهزة التنفيذية[٢٩].

رابعًا: اللامركزية وإمكانية التطوير في ظل المتغيرات الجديدة:

تنطلق هذه الدراسة من رؤية محددة حاولنا التأكيد عليها في شتى ثناياها البحثية، وهي أن اللامركزية ما هي إلا أداة تنموية تمكن البشر من المشاركة في صنع واتخاذ

القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم بما يعود عليهم بالفائدة؛ لذلك فإن الرؤية المقترحة لتفعيل اللامركزية في المجتمع المصري ترتكز على مجموعة من الركائز الأساسية، وتأتي في مقدمتها ضرورة تجاوز المشكلات التي تم حصرها أثناء رصدنا لواقع اللامركزية في الواقع المصري الراهن، فلابد من إلغاء عملية التعيين لكافة رؤساء الوحدات المحلية، بحيث تكون بالانتخاب حتى يمكننا أن نضفي على النظام المحلي صفة الديمقراطية، ويجب إلغاء ازدواجية المجلسين (الشعبي- التنفيذي) عن طريق مجلس واحد يضم ويدمج المجلسين على أن يرأسه عضو منتخب، ولابد من عودة كل الصلاحيات للمجالس الشعبية المنتخبة، وفي مقدمتها التخطيط لعملية التنمية والإشراف والرقابة والمساءلة وسحب الثقة، ووضع معايير محددة لاختيار القيادات المحلية، بحيث يكون عنصر الكفاءة هو الأصل في عملية الاختيار وفك الارتباط بين الحزب الحاكم والمجالس الشعبية المحلية عن طريق تطبيق آليات ديمقراطية أثناء إجراء الانتخابات المحلية، وتفعيل دور هيئات ولجان التخطيط الإقليمي لإنجاز مشروعات التنمية، وتفعيل دور الجهات الرقابية من أجل القضاء على الفساد الذي سيطر على الأداء في المحليات، وتطبيق القانون فيما يتعلق بنقل الاختصاصات الخاصة بالمرافق المحلية إلى الوحدات المحلية، مما يخفف من سيطرة الوزارات المركزية على هذه الاختصاصات.

فمن خلال تحليلنا اختصاصات المجالس الشعبية المحلية- فيما عدا المجلس الشعبي للمحافظة- يتضح لنا أن هذه المجالس لا تتمتع باختصاص حقيقي سوى حق اقتراح إنشاء المرافق العامة في نطاقها المكاني، وهو حق يملكه أي شخص سواء كان طبيعيًا أو معنويًا، ولا يتطلب التعيين.

والملاحظ حدوث تراجع في حجم ونطاق الاختصاصات الممنوحة للوحدات المحلية، فحيث ترك القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الباب مفتوحًا لزيادة اختصاصات الوحدات المحلية أدت القوانين التالية إلى تقليصها، مما أدى إلى زيادة دور المجالس التنفيذية على حساب المجالس الشعبية المحلية التي بات يغلب على اختصاصاتها الطابع الاستشاري غير

الملـزم، ويعنـي ذلـك عـدم وضـوح اختصاصـات المجالـس الشـعبية المحليـة وعـدم وضـوح علاقـة الوحدات المحليـة بالـوزارات المركزيـة مـع ضآلـة دور الوحـدات المحليـة في عمليـة التخطيـط عـلى المسـتوى المحلي.

ونظـرًا لأن المجالـس الشـعبية في المدينـة والقريـة (لا يملـك المجلـس الشـعبي المحـلي للقريـة سـلطة التقريـر سـوى في الحسـاب الختامـي فقـط) لا تملـك حـق التقريـر والرقابـة والإشراف، فإن التفضيـلات التي وردت في اللائحـة التنفيذيـة للقانـون رقـم ٢٤٣ لسـنة ١٩٧٩ باختصاصات الوحدات المحليـة والتي فيها حق كل وحـدة في إنشـاء وتجهيـز وإدارة المرافـق المحليـة في دائرتهـا، تصبـح عديمـة القيمـة؛ لذلـك يجـب تأكيد ممارسـة المجالـس الشـعبية المحليـة في الوحـدات الأساسـية (القريـة- المدينة) عـن طريق تخويلها سـلطات التقرير والرقابـة والإشراف.

مـع التوجيـه بـأن تكـون اختصاصـات القريـة عـلى نفس مسـتوى المدينـة، مـما يتطلب تعديـل النص التشريعـي الخـاص بالاختصاصات.

مـن المهـم تحديـد مجـال معقـول لوحـدات الإدارة المحليـة تتـصرف فيـه بحريـة، بحيـث لا يحـد من حريتها في التـصرف إلا رقابـة القضـاء، مـع ضرورة التحديـد الواضـح والدقيـق للاختصاصـات التـي تتولاهـا الوحـدات المحليـة خالصـة دون أي تدخـل مـن الحكومـة المركزيـة، وتلك التي تقـوم بها الحكومـة المركزية، والثالثـة الاختصاصـات التـي لابـد مـن أخـذ رأي المجالـس المحليـة فيها قبـل أن تباشرهـا الحكومـة المركزية.

أيضًـا يلـزم حـصر جهـات الإدارة المركزيـة التـي لها حق مراقبـة الوحـدات المحلية ودمجها في مستوى واحـد، ويتحقـق هـذا الأمـر لو حـصرت وحـدات الإدارة المحلية نفسـها في ثلاث مسـتويات.

يمكــن كذلــك دراســة مــدى ملاءمــة التخفيــف تدريجيًــا مــن حــدة المركزيــة في مجــال عمــل وزارة الداخليــة عــن طريــق نقــل بعــض المرافــق ذات الطابــع المحــلي إلى المحليــات في المســتوى

المناسب، من ذلك خدمات المرور والمرافق والمطافئ وغيرها، مع تحديد اختصاصات كل من المحافظ ومدير الأمن في مجال الأمن المحلي تحديدًا واضحًا.

وكذا توسيع مجال إشراف المجالس الشعبية على نشاط الوحدات التنفيذية المحلية وتهيئة الظروف التي تسمح للمواطنين بحضور جلسات المجالس المحلية، وهو المقرر نظريًا وغير مطبق عمليًا، وكذلك نشر محاضر جلسات المجالس المحلية وجداول أعمالها على المواطنين المحليين بانتظام.[٣٠]

وتعد الديمقراطية من الركائز الأساسية لهذه الرؤية، حيث يلعب المناخ الديمقراطي دورًا بارزًا في تحديد طبيعة العلاقة بين عناصر الإدارة المحلية، وبين سكان المجتمع المحلي، ذلك أن الأخذ بالمناخ الديمقراطي يعني إمكانية قيام حوار متبادل بين مختلف الاتجاهات، أو بين طرفي العلاقة، الأمر الذي يزيد من مساحة التعاون بين الطرفين لصالح تطوير وتنمية المجتمع المحلي، من ناحية أخرى يعمل على تدريب البشر في المجتمع على أصول الديمقراطية، وهو يساعد على اتساع مساحة المشاركة الاجتماعية والسياسية بما يعمل على تحقيق التطور الاجتماعي، فالعمل المحلي يحتاج إلى قدر كبير من المشاركة، سواء في اختيار أعضاء المجالس المحلية، أم في المساهمة في المشروعات التي يتم إنشاؤها داخل الوحدة المحلية، أم الرقابة على الأعضاء ومحاسبتهم على أدائهم ومطالبتهم بتقديم «كشف حساب» إلى هيئة يكونها الناخبون «من المثقفين الأعضاء» لتناقشهم في الأعمال المزمع القيام بها، وتراجعهم في أوجه القصور، وتساعدهم على تلافيها.

يعد تحديد مستوى التطور الاجتماعي أحد الركائز الأساسية عند وضع أي رؤية خاصة بالمحليات، فمستوى التطور الاجتماعي الذي قطعه المجتمع أحد المتغيرات الأساسية المؤثرة على طبيعة علاقة الإدارة المحلية بالبشر في المجتمعات المحلية، وذلك يعني أنه إذا قطع المجتمع شوطًا كبيرًا على طريق التنمية والتحديث، كلما تفككت التكوينات القبلية والعائلية في المجتمع، بحيث لا تشكل (هذه التكوينات) عائقًا أمام إنجاز أو أداء الإدارة

المحليـة، وعـلى ذلـك نجـد مثـلاً أنـه مـن الممكـن أن تقـوم علاقـة متبادلـة بـين الإدارة المحليـة والسـكان في السـياق الحـضري، بحيـث تسـاعد الإدارة المحليـة في تطويـر المجتمـع، عـلى عكـس الأمـر في السـياق الريفي اللهـم إلا إذا كانـت عنـاصر الإدارة المحليـة هي ذاتها العناصر البـارزة في التكوينات العائليـة والقبلية؛ لذلك لابـد مـن تحديـد مسـتوى التطـور الاجتماعـي لـكل وحـدة محلية والسـعي نحـو تنميتهـا من أجـل تفكيك التكوينـات القبليـة والعائلية.

ويلعـب التعليـم دورًا أساسـيًا في تحديـد طبيعـة العلاقـة بـين الإدارة المحليـة وبـين سـكان المجتمعات المحليـة، بمـا يعنـي أنـه كلـما ارتفع المسـتوى التعليمـي، كلـما كان البشر في المجتمـع أكثر وعيًا بالـدور الذي تقـوم بـه الإدارة المحليـة، وبخاصـة الجوانـب الإدارية لهذا الدور، ومـن ثم يكون سـكان المجتمعات المحلية أكـثر تطويـرًا لدورهـا في المجتمـع، الأمـر الـذي يجعـل من المحتمـل بدرجة أكـثر تطوير كثير مـن الاتجاهات الإيجابيـة نحـو سـكان هـذه المجتمعـات المحليـة الأمر الذي ييـسر للإدارة المحليـة القدرة عـلى تعبئة هؤلاء البـشر في المجتمع.

تعـد مشـاركة مؤسسـات المجتمـع المـدني أحـد أهـم ركائـز تنمية المجتمعـات المحليـة؛ لذلـك فإنه إذا كانـت عنـاصر الإدارة المحليـة مـن ممثـلي السـلطة والحكومـة المركزيـة فقـط، فإننـا نتوقع حـدودًا دنيا من التفاعـل بـين هـذه العناصر وبين سـكان المجتمعـات المحلية، بينما إذا كانت هناك عناصر ذات طابع شـعبي فعـال في بنـاء الإدارة المحليـة فـإن مـن شـأنه أن يخلـق جـذورًا للتفاعـل والتعـاون لأن العناصر الشـعبية في بنـاء الإدارة إلى جانـب المؤسسـات الأهليـة سـوف تلعب دورًا بارزًا يتمثل في كونها تشـكل المنطقة المشـتركة التـي تتفاعـل عـلى سـاحتها التزامات السـلطة المركزيـة وبين احتياجـات وظروف المجتمعـات المحلية.

تعـد الاسـتقلالية الماليـة أحـد الركائـز الأساسـية لتطويـر وتنميـة المجتمعـات المحليـة، فلابـد أن تعطـي الوحـدات المحليـة سـلطات ماليـة تسـمح لهـا بتمويـل أنشـطتها محليًـا، وإذا وضعـت برامـج قوميـة تنفـذ مـن خلالهـا تمولهـا الحكومـة وتمـارس عليهـا ضبطًـا أكـثر، وفي هـذا الشـأن يمكـن القـول أنـه في حالـة الوحـدات المحليـة الكبـيرة (المحافظـة) تخصـص مواردهـا

للتنمية الداخلية، ويستقطع منها ٣٠٪ تقدم للحكومة المركزية لإنجاز المشروعات العامة، وفي حالة الوحدات المحلية (المحافظات) ذات الموارد المحدودة تمول خطط التنمية فيها من قبل الحكومة المركزية بحيث يؤدي ذلك إلى توازن في عملية التنمية بين الوحدات المحلية المختلفة (المحافظات)، مع مراعاة أن يكون الدخل الريعي (السياحة- قناة السويس- البترول- الثروة المعدنية) متجهًا مباشرة إلى الحكومة المركزية.

ويتوقف الاستقلال الحقيقي لمجالس الإدارة المحلية على قدرتها على تكوين موارد مالية ذاتية خاصة بها وحريتها في التصرف فيها، وهذه الموارد تتمثل في: حصيلة فرض الضرائب والرسوم المحلية، وإيرادات أملاك الوحدات المحلية، والمرافق الاقتصادية التي تديرها، والقروض، وأخيرًا الإعانة الحكومية.

ولا شك أن درجة الاستقلال المالي للإدارة المحلية تتوقف على مدى تناسب الموارد المالية المحلية مع اختصاصات ومهام سلطات المجالس المحلية، فإذا كانت هذه الموارد كافية فإن المجالس تستطيع القيام باختصاصاتها بحرية محققة أهدافها في إشباع حاجات المواطنين وغير ذلك من الخدمات العامة لهم معتمدين في ذلك على مواردها المالية الذاتية، وإذا كان الأمر غير ذلك فإن يدها تصبح مغلولة، وتلجأ إلى الحكومة المركزية لمزيد من الإعانات، وهذا ما يستتبع في الغالب التدخل وفرض السيطرة، ومن ثم المساس باستقلال الوحدة الإدارية أو ربما فقده، لذلك فنحن نطالب بمراقبة الحكومة المركزية دون محاولة التدخل لفرض أي سيطرة تمس استقلال الوحدة الإدارية المحلية [٣١].

أما الركيزة الأخيرة في هذه الرؤية فتتمثل في وضع حدود فاصلة بين أدوار الحكومة المركزية والإدارة المحلية، حيث يقتصر دور الحكومة المركزية في علاقتها بالمحليات على الرقابة عن بعد والإمداد بالمعلومات والبيانات والتوجيه والإرشاد، والإبلاغ سنويًا بالخطط الرئيسية والقواعد الأساسية للسياسة العامة للدولة، ودور المجالس المحلية في تنفيذها وتلقي الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

فإذا كان الأصل هو أن تباشر الوحدة المحلية إنشاء وإدارة الخدمات والمرافق المحلية مستقلة عن الحكومة المركزية، فإن استقلال هذه الوحدات ليس استقلالاً كاملاً، ولكنه مقيد بما للحكومة المركزية من حق ممارسة الرقابة عليها وعلى أعمالها.

وتستهدف رقابة الحكومة المركزية تحقيق عدة أهداف أهمها: التأكد من تنفيذ المجالس المحلية للمهام الموكولة إليها، وأنها تؤدي خدماتها للأفراد دون تمييز بينهم، وتأكيد وحدة الدولة السياسية والإدارية من خلال وضع بعض القيود على استقلال المجالس المحلية، والتأكد من استخدام الإعانات المركزية استخدامًا أمثل، وأخيراً ضمان مشروعية أعمال السلطات المحلية التي تضطلع بفرض الضرائب والرسوم المحلية ووضع القوانين واللوائح بما يضمن التزامها بحدود اختصاصاتها، وتأخذ الرقابة المركزية على أعمال الوحدات المحلية أشكالاً عديدة: الرقابة الإدارية، والرقابة التشريعية، والرقابة الاقتصادية والمالية، والرقابة القضائية.

هذه العناصر أو المقومات والأسس اللازمة لتطوير نظام الإدارة المحلية في المجتمع المصري، تعد من الضرورات الملحة للتحول نحو شكل من أشكال اللامركزية المناسبة لوضعية المجتمع المصري، حيث يؤخذ فيها بعين الاعتبار خصوصية التجربة البنائية والتاريخية للمجتمع المصري.

استنتاجات:

إن نظام الإدارة المحلية هو النظام الأنسب لحالة المجتمع المصري الراهنة، ولكن لابد من تحرير هذا النظام– تدريجيًا- من هيمنة وسيطرة السلطة المركزية، وذلك من أجل تفعيل دور الإدارة المحلية في عملية التنمية، خاصة وأن فكرة اللامركزية ليست هدفًا في حد ذاتها، بل هي فلسفة وأداة تنموية بالأساس تعتمد على المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية المجتمعات المحلية.

وبالطبع لن تتحقق الأهداف التنموية إلا بسيادة الديمقراطية الحقيقية، فهي الآلية

اللازمـة والضروريـة لبنـاء وتطـور أي مجتمـع، وهـي أيضًـا- الفريضـة الغائبة- في ظـل نظـام الإدارة المحلية الحـالي؛ لذلـك أكـدت الدراسـة عـلى ضرورة تفعيـل هـذه الآليـة كخطـوة أولى نحـو إصـلاح نظـام الإدارة المحليـة الـذي نسـعى مـن خلالـه إلى إنجـاز تنميـة حقيقيـة يشـعر بهـا المواطـن ويشـارك في تحقيقهـا.

وأكـدت الدراسـة أيضًـا أنـه لإنجـاز هـذه التنميـة لابـد مـن توافـر العديـد مـن الـشروط الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة إلى جانـب شرط الديمقراطية، فعملية الإصلاح الشـامل لنظـام الإدارة المحلية يتطلب تكاتفًـا حقيقيًـا بـين الدولـة والمجتمع المـدني، حتى تؤتي اللامركزيـة بثمار حقيقية تستشـعرها ذائقة المواطن المـصري في كل ربـوع الوطن.

* * *

هـــوامش: الفصل الأول:

١. عطيـة حسـين أفنـدي، النظـام القانوني لـلإدارة المحليـة في مصر ومطالـب التطويـر، ضمن أعمال المؤتمـر السـنوي الثامـن للبحـوث السياسـية، السياسـة والنظـام المحـلي في مـصر، السـيد عبـد المطلـب غانـم (محـررًا)، (جامعـة القاهـرة: مركـز البحـوث والدراسـات السياسـية، ١٩٩٥)، صــ٢٥.

٢. مصطفـى محمـد مـوسى، التنظيـم الإداري بـين المركزيـة واللامركزيـة، (القاهـرة: الهيئـة العامـة للكتـاب، ١٩٩٢) ص ص ٣٥٥-٣٥٨.

٣. انظر على سبيل المثال الدستور اللبناني والدستور التونسي ودستور المملكة الأردنية الهاشمية.

٤. دسـتور جمهوريـة مـصر العربيـة والقوانين الأساسـية المكملة لـه، (القاهرة: الهيئة العامة لشـئون المطابـع الأميرية، الطبعة الثامنــة، ١٩٩٩)، ص ص ٣١-٣٢.

٥. أحمـد رشـيد، مقدمـة دراسـة الإدارة المحليـة، (القاهرة: بروفيشـنال للإعلام والنشــر، ١٩٨٣)، ص ص ١٢- ١٤.

٦. عطية حسين أفندي، مرجع سابق، ص ٢٧.

٧. عـادل حسـن ومصطفـى زهـير، الإدارة العامـة، (بـيروت: دار النهضـة العربيـة للطباعـة والنـشر، ١٩٧٩)، ص ٤٢٤.

٨. أحمـد رشـيد، نظريـة الإدارة العامـة: السياسـة العامـة والإدارة، (القاهـرة: دار النهضـة العربيـة، ١٩٨٧)، ص ٢٢٧.

٩. المرجع السابق، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.

١٠. المرجع نفسه، ص ٢٤.

11. Charles beard, the city's place in Civilization, New York, 1948, p.90 .

١٢. محمد بدران، أصول القانون الإداري، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٠)، ص ص ٤١٩، ٤٢٢.

١٣. المرجع السابق، ٤١٤- ٤١٨.

١٤. عطية حسين أفندي، مرجع سابق، ص ٣٢.

١٥. المرجع السابق، ص ص ٣٢-٣٣.

١٦. المرجع نفسه، ص ٣٣.

١٧. مصطفى محمد موسى، مرجع سابق، ص ص ٤٧٢-٤٧٣.

١٨. عطية حسين أفندي، مرجع سابق ص ٣٣.

١٩. محمد سعد أبو عامود، صنع القرار في محافظة مطروح، ضمن أعمال المؤتمر السنوي الثامن للبحوث السياسية، السياسة والنظام المحلي في مصر، السيد عبد المطلب غانم (محررًا)، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ١٠٣.

٢٠. المرجع السابق، ص ١٠٣.

٢١. المرجع نفسه، ص ١٠٣.

٢٢. أماني طولان، المتغيرات المؤثرة في فاعلية الإدارة المحلية في الريف المصري، ضمن أعمال المؤتمر السنوي الثامن للبحوث السياسية، السياسة والنظام المحلي في مصر، السيد عبد المطلب غانم (محررًا)، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص٥٦١.

٢٣. عطية حسين أفندي، مرجع سابق، ص ٣٤.

٢٤. المرجع السابق، ص ص ٣٦-٣٧.

٢٥. المرجع نفسه، ص ص ٣٨-٣٩.

٢٦. المرجع نفسه، ص ٣٩.

٢٧. محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص ١٠٤.

٢٨. حول سلبيات المحليات يمكن الرجوع إلى: السيد عبد المطلب غانم، مقدمة السياسة والنظام المحلي في مصر، مرجع سابق، ص ١٣؛ حمدي البصير، حالات العنف في المحليات ضمن أعمال المؤتمر السنوي الثامن للبحوث السياسية، السياسة والنظام المحلي في مصر، السيد عبد المطلب غانم (محررًا)، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص٥١٧

٢٩. السيد عبد المطلب غانم، مرجع سابق، ص ١٥.

٣٠. عطية حسين أفندي، مرجع سابق، ص ص ٦٦-٦٧.

٣١. المرجع السابق، ص ص ٣١-٣٢.

* * *

# الفصل الثاني

## الثورة المصرية في ميزان الإعلام

- مقدمة.
- أولاً: محاولة للتنظير من أجل الفهم.
- ثانيًا: مفاهيم الدراسة والإجراءات المنهجية.
- ثالثًا: موقف الإعلام الرسمي المقروء من ثورة ٢٥ يناير.
- رابعًا: موقف الإعلام الخاص المقروء من ثورة ٢٥ يناير.
- خامسًا: موقف الإعلام الرسمي المرئي من ثورة ٢٥ يناير.
- سادسًا: موقف الإعلام الخاص المرئي من ثورة ٢٥ يناير.
- سابعًا: موقف الإعلام الرسمي المقروء من ثورة ٣٠ يونيو.
- ثامنًا: موقف الإعلام الخاص المقروء من ثورة ٣٠ يونيو.
- تاسعًا: موقف الإعلام الرسمي المرئي من ثورة ٣٠ يونيو.
- عاشرًا: موقف الإعلام الخاص المرئي من ثورة ٣٠ يونيو.
- استنتاجات.

مقدمة:

لقد أصبح الإعلام أحد أهم أدوات تشكيل الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع، ويبرز هذا الدور بشكل أكبر في إطار المجتمعات النامية، ومنها المجتمع المصري، حيث يستقي المواطن الكثير من معلوماته ومعارفه بواسطة وسائل الإعلام خاصة المرئية في ظل ارتفاع نسبة الأمية، وعملية تشكيل الوعي من خلال وسائل الإعلام ليست بريئة على الإطلاق، فدائمًا ما تتحكم فيها مصالح القوى المسيطرة على هذه الوسائل سواء كانت قوى سياسية أو اقتصادية، حيث توجهها إما إلى تشكيل وعي حقيقي وموضوعي بقضايا ومشكلات المجتمع، من خلال تصوير الواقع كما هو عليه بكل أبعاده دون تهميش وإزاحة أو تجزئة وتفتيت ـ وهذا نادرًا ما يحدث في عالمنا المعاصر إلا إذا كانت مصالح القوى المسيطرة تبغي ذلك ـ وهذه العمليات تنقلنا مباشرة من تشكيل الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع إلى تزييف الوعي بها.

وتعد عملية تزييف الوعي بواسطة وسائل الإعلام المقروئة أو المسموعة أو المرئية هي الأكثر انتشارًا وإبهارًا وتغلغلاً لدى كافة فئات وشرائح وطبقات المجتمع ذلك لأنها تصل لكافة الجماهير في عقر ديارهم دون وجود أي عوائق تمنع ذلك، وبما أن أحد أهم أدوار العلم الاجتماعي هي مشاركته في قضايا النقد الاجتماعي والإسهام في إنضاج وعي الجماهير حيث لا يكتفي هنا بدوره التنويري بل يتعداه للقيام بدور تحريضي للجماهير من أجل تشكيل وعيها بحقوقها وطبيعة الاستغلال الذي تتعرض له وضرورة المطالبة بهذه الحقوق والثورة من أجلها.

لذلك فإن الدراسة الراهنة تحاول أن تلقي الضوء على قضية الثورة, ومعالجة الإعلام لها حيث تستخدم بعض الأساليب التي تكون متعمدة غالبًا، وبلا وعي أحيانًا، من قبل القائمين، والمشاركين في العملية الإعلامية لتزييف وعي الجماهير وتسطيحه عبر عمليات التهميش والإزاحة أحيانًا والتجزئة والتفتيت أحيانًا أخرى، لكن تظل عملية القياس على

الواقـع هـي الوسـيلة التـي نسـعى مـن خلالهـا إلى توعيـة الجماهـير بأسـاليب تزييـف وعليهـا عـبر الآلـة الإعلاميـة الجهنميـة الجبـارة.

أولاً: محاولة للتنظير من أجل الفهم:

سـيظل الوعـي الاجتماعـي موضوعـًا هامًـا وخطـيرًا، وقضيـة علميـة وسياسـية، بـل وأخلاقيـة في نفس الوقـت، فنضـج هـذا الوعي هـو المدخل الحقيقـي لتحقيق إرادة الإنسـان وتحريرها. وضمانًا لـكل إمكانات التحـدي والتصـدي وبنـاء المجتمـع وتنميتـه، ومـن هنـا فـإن محـاولات تزييـف وعـي الإنسـان وإن كانـت تسـمو إلى حـد وصفهـا بالجريمـة السياسـية والأخلاقية فذلـك لأنها محـاولات تهدر حقًّا من حقوق الإنسـان في أن يعـرف ويـدرك، ويشـارك ويحاسـب ويتابـع ويقيـم مـن حوله ومـا حوله[١].

ولعـل محاولـة فهـم دور وسـائل الإعـلام في التأثـير في هـذا الوعـي، تكشـف عن الـدور الإنسـاني لهذه الوسـائل، وتميـط اللثـام عـن مـآرب المرسـلين للـمادة الإعلاميـة، وقيمهـم، ومصالحهـم، وهـل يظلـون في مواقعهـم، أم يجـب اسـتبدالهم بآخريـن لهـم خصائـص وقيـم تحتاجهـا طبيعة المرحلـة التاريخية الحاسـمة التـي يمـر بها الإنسـان العـربي ومجتمعـه[٢].

ويمكـن القـول أن مـا تنـشره أو تذيعـه وسـائل الإعـلام يصبـح معروفًا للجمهـور، وما لا تنـشره أو ما لا تذيعـه وسـائل الإعـلام لا يعـرف الجمهـور عنـه شـيئًا، ومن هنـا تتضح أهميـة وخطـورة الدور الـذي تلعبه وسـائل الإعـلام الحديثـة في عمليـة تشـكيل الوعي بقضايـا ومشـكلات المجتمع في الوقـت الراهن.

وهنـاك العديـد مـن النـماذج التـي أوضحـت الـدور الـذي يمكن لوسـائل الإعـلام أن تلعبه في تشـكيل الوعـي بالقضايـا والمشـكلات المجتمعية، حين تكون إرادة القوى السياسـية والاقتصادية المسـيطرة والمهيمنة عـلى وسـائل الإعـلام ترغـب في ذلـك، وقـد نجحـت بعـض التجـارب الإعلاميـة في بعـض البلـدان العربيـة في القيـام بهـذا الـدور، حيـث قامـت بتشـكيل وعـي حقيقـي ببعـض المشـكلات والقضايـا المجتمعيـة، وهو ما أدى إلى المسـاهمة في التصـدي لهـا ومعالجتهـا [٣].

وإذا كان الإعلام هو وسيلة لنقل المعلومات، وشحذ الهمم وتعبئة الجماهير بتمليكها الحقائق وإشراكها في صنع القرار، وهو أداة لتشكيل الوعي وترسيخ القيم والمبادئ الإنسانية، وهذه الأداة هدفها إيصال الحقيقة للجماهير عارية مجردة من ظلال التزييف والتلفيق، كما أنها لا تنفصل عن واقع حياة الناس بل تعكس آمالهم وطموحاتهم من أجل بناء الحياة الأفضل والمجتمع المنشود [٤].

ولا ندري هل من حسن حظ البشرية، أم من سوء حظ شعوبنا أن العصر الراهن أصبح يطلق عليه عصر الحرية والديمقراطية والإعلام المستنير والثقافة الرحبة، في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أحكمت شبكاتها على أرجاء العالم ومثلما نقلت الأخبار والمعلومات وروجت للثقافات والأفكار بسرعة هائلة، فإنها نقلت الأكاذيب وروجت للخداع والتضليل في حالات كثيرة، بل مارست إلى جانب ذلك قهرًا وقمعًا على الشعوب بواسطة هذه الآلة التكنولوجية الجبارة [٥].

وفي هذا الإطار يحدثنا هربرت أ. شيلر في كتابه (المتلاعبون بالعقول)، كيف يتحول الإعلام من جهة أولى إلى عملية تضليل، ومن جهة ثانية إلى أداة قهر وقمع! فعندما «يعمد مديرو أجهزة الإعلام إلى طرح أفكار وتوجيهات لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي، فإنهم يتحولون إلى سائسي عقول، ذلك أن الأفكار التي تنحو عن عمد إلى استحداث معنى زائف، ليست في الواقع سوى أفكار مموهة أو مضللة!»، ثم إن تضليل عقول البشر هو، على حد تعبير باولو فرير، «أداة للقهر»، فهو يمثل إحدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها إلى «تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة» [٦].

إن الحضارة الإنسانية الآن تعيش جانبًا كبيرًا من جوانب التحول متمثلاً في معايشتها لثلاث ثورات تتمثل في ثورة الديمقراطية المزعومة، وثورة تكنولوجيا الاتصالات، وثورة المعلومات، وهذا التحول إنما يفتقر بشكل كبير إلى العدالة لأنه يجري لصالح الدول المتقدمة بكل طموحاتها ومصالحها الاستعمارية حيث أصبحت وسائل الإعلام الجبارة

قوية التأثير أحد أهم مصادر الثقافة، لكنها بنفس الدرجة ساعدت في تفتيت وتزييف الوعي وتشويه العقل حين وقعت أسيرة الاحتكارات الدولية في ظل العولمة الشرسة التي تنفرد بقيادتها دولة واحدة بمفاهيم محددة وثقافة محددة ومصالح كونية استعمارية هائلة والتي تستخدم وسائل الإعلام كأداة لقهر وقمع الشعوب الفقيرة في دول الجنوب (٧).

وبالطبع يتفنن النظام الرأسمالي في إخفاء ممارساته في هذا الميدان، إذ أن الأمور تبدو ظاهريًا وكأن الإعلام الحر متاح للجميع، بل إنه يتخذ من هذا المظهر «الليبرالي» دعامة أساسية لرعايته، على أساس أنه يتفوق به على الأنظمة المضادة تفوقًا ساحقًا، ولكن هذا ليس إلا المظهر الخارجي فحسب، إذ أن الإعلام عنده لا يعبر إلا عن مصالح فئة واحدة من الناس، هي الفئة القادرة على أن تمول الإعلام بإعلاناتها، ومن المعلوم أن الصحف الكبرى ومحطات الإذاعة والتليفزيون وشبكة الإنترنت، تعتمد في تمويلها- كليًا أو بنسبة كبيرة - على أموال المعلنين، هذا فضلاً عن أن هذه المؤسسات الإعلامية الرئيسية هي في أغلب الأحيان «شركات» تسير في أعمالها وفقًا للمنطق الرأسمالي البحت، ولا يمكن أن تسمح بإعلام يؤدي إلى هدمها، وهكذا يفتقر هذا النظام الرأسمالي بدوره إلى الإعلام الصادق، لكن لابد من التأكيد على أن سيطرته على الإعلام يتبع فيها أساليب أذكى، وأبعد عن الطابع الصريح المباشر يخفي تضليله وقهره وقمعه (٨).

أما ما يحدث في عالمنا العربي إزاء هذا التحول وبخاصة إزاء صناعة الإعلام والمعلومات العملاقة فحدث ولا حرج، فحكوماتنا غير الرشيدة والتي لا تعرف أي معنى من معاني الديمقراطية والحرية والتي تتمتع بغباء منقطع النظير، لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه هذه الصناعة العصرية المعقدة، فلعبت بها وعليها في اتجاهين متعاكسين تمامًا: اتجاه استغلال إنجازات صناعة الإعلام والمعلومات وتكنولوجيا الاتصال في ترويج ما تريد هي ترويجه، دون السماح لغيره، واتجاه مناقض هو حرمان الشعب من حرية تشكيل وعيه وتنوير عقله عبر حرية الإعلام والمعلومات والثقافات المتدفقة، وكانت النتيجة مؤسفة، فبقدر ما عانت عقولنا ووعينا من تزييف وتضليل وقهر وقمع يأتينا من الخارج في قضايا

ومواقـف كثـيرة، بقـدر مـا يأتينـا أكـثر منـه مـن نظمنـا الحاكمـة اسـتغلالاً لسـلطتها وهيمنتهـا على وسـائل الإعـلام، والتـي أرادوا تحويلهـا إلى أسـلحة تضليـل وقهـر وقمـع وتدمـير شـامل، وحرفهـا بالتـالي عـن طريق رسـالتها الرئيسـية في تشـكيل الوعـي وتنويـره.

إن وسـائل الإعـلام التـي تقتحـم كل بيـت، والتـي تخاطـب أفـراد الأسرة جميعًـا والتـي تقـدم موادهـا في إطـار مـن الترفيـه والتسـلية، تسـتطيع أن تقـوم بـدور عظيـم الأهميـة في نـشر الوعي بقضايا ومشـكلات المجتمـع أو في هدمهـا، سـواء أكان ذلـك عـن طريـق مـا تقدمـه من قضايا ومشـكلات مبـاشرة أم عن طريق البرامـج التـي تبـث فيهـا هـذه القضايا والمشـكلات بصورة غير مبـاشرة وهو الأغلـب، والأمر الـذي يدعو إلى الأسـف هـو أن الاتجـاه الغالـب عـلى ما تقدمه هذه الوسـائل الإعلامية الواسـعة الانتشـار لا يخـدم القضايا والمشـكلات الاجتماعيـة، ولا يسـاعد عـلى نـشر الوعـي بها بـين الجماهير العريضـة التي تتأثر بهذه الوسـائل التـي تحولـت مؤخـرًا إلى الأداة الأبـرز في تزييف الوعـي وتضليله.

وتسـير عمليـة تزييـف الوعـي بواسـطة وسـائل الإعـلام في الوقـت الراهـن في طريقـين: الأول منهـما تجـاري هدفـه الأول والأخـير ترويـج السـلع بـين النـاس، حتـى لو لم يكونـوا في حاجة ماسـة إليهـا، وحتى لو كانـت احتياجاتهـم الحقيقيـة تتعلـق بأشـياء مختلفـة عنهـا كل الاختـلاف. أمـا الطريـق الثـاني فهو سـياسي، إذ أن نظـم الحكـم المختلفـة تسـتعين بأجهـزة الإعـلام مـن أجـل دعـم مركزهـا بـين شـعبها أو بين الشـعوب الأخـرى، وتلجـأ إلى اسـتخدام كل أنـواع المغالطـات مـن أجـل تبريـر تصرفاتهـا، وتكرارها بلا انقطـاع ومعظم العقـول تستسـلم بسـهولة لهـذه الدعايـة الملحـة المتكررة، وعـلى الرغم مـن أن العقول الواعيـة تظل تقاوم تأثـير هـذه الدعايـة وتحـاول الاحتفـاظ بقدرتهـا عـلى التفكـير المسـتقل إلى حـين، ثـم لا تجـد أمامهـا مفـرًا مـن الاستسـلام آخـر الأمـر، لأن الدعايـة الحديثـة تعمـل بحـرص ودأب عـلى إشـاعة العقليـة التـي تصـدق وتستسـلم، وعـلى هـدم روح النقـد ونـشر روح الانقيـاد [٩].

وهكذا فإن وسائل الإعلام الحديثة، التي كانت تبشر بعهد تنتشر فيه المعلومات على أوسع نطاق، وتزول فيه حواجز الزمان والمكان لكي تصبح فرص المعرفة والاستفادة متاحة للجميع، هذه الوسائل قد استغلت- في الأغلب- من أجل خلق عقول نمطية، قابلة للإيحاء والاستغلال من أجل تحقيق أهداف فئة قليلة تتحكم في الإعلام ـ سياسية واقتصادية ـ وليس معنى ذلك أن نتيجة انتشار هذه الوسائل كانت شرًا كلها، إذ أن البشر بغير شك أصبحوا الآن أقدر بكثير على اكتساب المعلومات مما كانوا في العصور الماضية، ولكن الأمر المؤسف هو أن هذه الإمكانيات الهائلة لهذه الوسائل ذات الانتشار عظيم الاتساع قد استغلت في أغلب الأحيان للإضرار بقدرة الناس على التفكير السليم والوعي الحقيقي بقضايا ومشكلات مجتمعاتهم[١٠] .

لقد اتضح من خلال المناقشة السابقة أن الإعلام الحديث بأشكاله المختلفة يعتبر أحد أهم وسائل تشكيل وعي المواطن بقضايا ومشكلات مجتمعه، وهذا هو أحد أهم الوظائف والأدوار الحقيقية للإعلام الحديث، لكن الواقع يقول أيضًا أن هذه الوظائف والأدوار الأساسية للإعلام قد تتحول وتتبدل لتصبح وظائف وأدوار مناقضة لطبيعتها الأساسية حيث تتحول وسائل الإعلام لتكون أداة لتزييف الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع.

وتقوم وسائل الإعلام باستخدام آليتين لتزييف وعي الجماهير بقضايا ومشكلات مجتمعهم الآلية الأولى: هي التهميش والإزاحة حيث يتم تهميش القضايا والمشكلات الرئيسية داخل المجتمع لصالح قضايا ومشكلات أخرى أقل أهمية وخطورة أو إزاحة هذه القضايا والمشكلات الرئيسية بشكل كامل وعدم التعرض لها من قريب أو بعيد حتى تخرج من دائرة اهتمام المواطن، أما الآلية الثانية فهي: التجزئة والتفتيت حيث يتم تجزئة وتفتيت القضايا والمشكلات الرئيسية وعدم تناولها بشكل كامل فيتم إيهام الجماهير بأن القوى المسيطرة على وسائل الإعلام تهتم بقضايا ومشكلات الجماهير رغم أنها تهدف بالأساس إلى تغييب وعي الجماهير بحقيقة وأسباب هذه القضايا والمشكلات.

وفي محاولـة كشـف هـذه الآليـات التي يسـتخدمها الإعلام لتزييـف وعي الجماهير بقضايا ومشـكلات مجتمعاتهـم الأساسـية يمكـن الاعتـماد عـلى آليتـين تشـكل كل منهما آليـة مضادة لآليـات التزييـف، الأولى: هـي آليـة القيـاس عـلى الواقـع مـن خـلال إعـداد دراسـات ميدانيـة وتحليليـة للواقـع الاجتماعي مـن أجل تحديـد القضايـا والمشـكلات الرئيسـية داخـل المجتمـع ومن خلالهـا يتضـح إذا كان الإعلام يركـز حقيقة على هـذه القضايـا والمشـكلات أم لا فـإذا كان يركـز عليهـا بكافـة أبعادهـا فيكـون بذلـك يسـعى لتشـكيل وعي حقيقـي بهـا، أمـا إذا قـام بتهميشـها أو إزاحتهـا أو تناولهـا بشـكل جـزئي ومفتـت فإنـه يكون بذلـك قد قام بتزييـف الوعـي بهـا، أمـا الآليـة الثانية فهـي مرتبطة إلى حـد كبير بالآلية الأولى وتسـمى بالتبئـير والتهميش أي التركيـز عـلى قضايـا ومشـكلات ووضعهـا في بؤرة الدلالـة أو إقصائها من بـؤرة الدلالة ويتطلب اسـتخدام هـذه الآليـة وعيًـا تامًـا بطبيعـة القضايـا والمشـكلات التـي يواجههـا المجتمـع في اللحظـة الراهنـة، وبذلـك يمكن كشـف إذا كانت وسـائل الإعلام قد قامت بتشـكيل الوعي بوضع هذه القضايا والمشـكلات الأساسـية للمجتمـع في بـؤرة الدلالـة أم قامـت بتزييـف الوعـي مـن خلال اسـتبعادها مـن بؤرة الدلالـة [١١] .

ثانيًا: مفاهيم الدراسة والإجراءات المنهجية:

١- مفاهيم الدراسة:

لقـد بـرزت قضيـة الثـورة منـذ ٢٥ ينايـر ٢٠١١ وأصبحت هـي المصطلح الأكثر شـيوعًا وانتشـارًا داخل المجتمـع المـصري وعـبر كل فئاتـه وشرائحه وطبقاته، فالكل يردد المصطلح سـواء بوعـي أو بدون وعي، ومن العجيـب حقًـا أن القـوى المعروفـة تاريخيًا بأنهـا مُحافظة لا تؤمن بالثـورة، خرجت علينا لتؤكـد أنها مفجرة الثـورة وقائدتهـا طمعًـا بالطبع في الوصول للسـلطة وبالفعل حدث أن اسـتطاعت جماعة الإخوان المسـلمين أن توهـم شـعب مـصر أنهـا القـوى الثوريـة الحقيقيـة التـي فجـرت ثـورة ٢٥ ينايـر وبالتـالي خرج الشـعب المـصري بوعـي زائـف ليـأتي بأحـد أعضائهـا رئيسًـا لمـصر، لكـن سرعـان مـا اسـترد الشـعب المـصري وعيه في

أقل من عام وخرج مرة أخرى في ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ لإقصاء هذا الفصيل السياسي غير الثوري من السلطة بل المشهد السياسي برمته.

ومن العجيب حقًا أن هذا الشعب ما زال يردد في كل مكان أنه صنع ثورتين في أقل من ثلاثة أعوام، ما زال يتم تزييف وعيه من قبل القوى السياسية المحافظة، وهذه المرة ممثلة في الحزب الوطني المنحل من بقايا نظام مبارك والذين كانوا رافضين لثورة ٢٥ يناير لكنهم ادعوا أنهم من فجر ثورة ٣٠ يوليو، والآن يستمرون في مسلسل تزييف وعي المصريين حيث يؤكدون ونحن على أعتاب العيد الثالث لثورة ٢٥ يناير أنهم القوى الثورية الحقيقية وأنهم سوف يخرجون يوم ٢٥ يناير للاحتفال بالثورة في كل ميادين مصر، وللأسف فإن الشعب المصري يُصدق هذه القوى السياسية المحافظة بل والمعادية للثورة ويؤيدها ولم يخرج ثائرًا عليها حتى اللحظة رغم أنها تقترب بقوة من السلطة حتى تعيد إنتاج نظامها من جديد.

لذلك كان واجبًا علينا أن نطرح التساؤل التالي حول ماهية الثورة، وجوهر المفهوم، وما هو المقصود به، وهل الخروج الجماهيري في ٢٥ يناير و٣٠ يونيو والإطاحة برأس النظام يعد كافيًا لأن نطلق مصطلح الثورة على هذه الظاهرة الممتدة والمستمرة منذ ٢٥ يناير وحتى الآن.

وهنا وجدنا أن البدء بتحديد المفهوم قد يحسم كثيرًا من الجدل حول ظاهرة الثورة المصرية ومن خلال الدراسة الراهنة، نتبنى المفهوم التالي للثورة: «فالثورة هي إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية» [١٢] .

وهذا التعريف ينقلنا مباشرة إلى مفهوم آخر مرتبط به وهو مفهوم النظام الذي يرغب المصريون في إسقاطه منذ ٢٥ يناير وحتى الآن، وهنا نرى أن النظام: «هو جملة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تتبناها السلطة السياسية الحاكمة في أي مجتمع وخلال فترة تاريخية محددة» [١٣] .

ومـن هنـا يمكـن أن نناقـش ظاهـرة الثـورة المصرية على أرضيـة علمية بعيدًا عن الممارسـات الشـعبية غـير الواعيـة والتـي تسـمح لكل من يمتلـك التنظيم والصوت العالي والإعلام أن يسـطو على الثـورة الحقيقية ويفرغهـا مـن مضمونهـا الحقيقـي كـما فعل الإخوان المسـلمون بعـد ٢٥ ينايـر، ويفعل الحـزب الوطني من بقايا نظـام مبارك بعـد ٣٠يونيو.

إذن الدراسـة الراهنـة تنطلـق من فرضية أساسـية تؤكد أن الثـورات لا يحكم عليهـا إلا بنتائجها وهذه النتائـج يجـب أن تفـضي إلى إحـداث تغيـير جـذري في بنيـة المجتمـع [١٤] , يسـمح للثـورة بتحقيـق مطالبهـا المشروعـة، والتـي تمثلـت في ٢٥ ينايـر و٣٠ يونيـو في العيـش، والحرية، والعدالـة الاجتماعية.

وبمـا أن كلا مـن ثـورتي ٢٥ ينايـر و٣٠ يونيـو لم تحقـق أهدافهـا الرئيسـية ولم تحـدث التغيـير المطلوب في بنيـة المجتمـع الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية والثقافية ولم تسـقط النظام بسياسـاته المختلفة حتى الآن، فـلا بـد مـن البحـث عـن الأسـباب، وأعتقـد أن الإعـلام يعـد أحـد أهـم الأدوات التـي تلعـب دورًا في تشـكيل وعـي النـاس بقضاياهـم ومشـكلاتهم الأساسـية وبمـا أن قضيـة الثـورة هـي القضية الأبـرز الآن على سـاحة المجتمـع المـصري فـإن وسـائل الإعـلام تلعـب دورًا هامًـا إما في تشـكيل الوعـي بهـا أو تزييفه.

٢- الإجراءات المنهجية:

تهـدف الدراسـة الراهنـة للتعـرف عـلى دور الإعـلام المـصري في تشـكيل الوعـي وتزييفـه خـلال ثورتي ٢٥ ينايـر و٣٠ يونيـو، ونحـن نؤكـد أن الإعـلام سـواء الرسـمي أو الخـاص ليـس بريئًـا أو موضوعيًـا في تناوله لقضيـة الثـورة فهنـاك القـوى السياسـية والاقتصاديـة التـي تقـف وراء هـذه الوسـائل الإعلاميـة وتوجههـا لتحقيـق مصالحهـا فـإذا كان مـن مصلحتهـا نـشر وعـي حقيقـي بقضيـة الثـورة سـتجد الوسـيلة الإعلاميـة تدعـم وتؤيـد الثـورة، وإذا كان مـن مصلحتهـا عـدم نـشر وعي حقيقـي بقضية الثورة سـتجد هذه الوسـائل الإعلاميـة تسـعى لتزييـف الوعـي بالثـورة وتهميشـها وإزاحتهـا أو تجزئتهـا وتفتيتهـا ووصفهـا بأنهـا فـوضى وانقـلاب عـلى الشرعيـة [١٥] .

وفي ضـوء هـذا الهـدف, تتحدد مشـكلة هذه الدراسـة في الإجابة على سـؤال رئيسي مـؤداه, ما هو دور الإعـلام المـصري في عمليـة تشـكيل وتزييف الوعي للمواطنـين المصريين خلال ثـورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو؟

وتنـدرج هـذه الدراسـة ضمـن نمـط الدراسـات الوصفيـة- التحليليـة في علـم الاجتـماع, وفي ضـوء طبيعـة موضـوع هـذه الدراسـة وخصائصهـا النوعيـة, تم اسـتخدام أسـلوب المسـح الاجتماعي بالعينـة, بالاسـتعانة بأداة الاسـتبيان, بالإضافـة الى تحليـل المحتـوى الكيفـي للـمادة الإعلاميـة المقـروءة والمرئيـة, وقـد أجريـت الدراسـة الميدانيـة خـلال شـهري ينايـر وفبرايـر ٢٠١٤.

وللتعـرف عـلى موقـف الإعـلام المـصري مـن ثـورتي ٢٥ ينايـر و٣٠ يونيـو، فقـد قمنـا بإجراء دراسـتين: الأولى ميدانيـة عبـارة عـن اسـتطلاع رأي لعينـة من الجمهور المـصري من فئة الشـباب دارسي الإعلام بالمعهد العـالي الـدولي للإعـلام بأكاديمية الشروق وقد تشـكلت عينة الدراسـة مـن ٢٠٠ مفردة بحثية لشـباب يتراوح أعـماره بـين ١٧-٢٤عامًـا، ٦٩,٥٪ منهـم مـن الإنـاث و٣٠,٥٪ مـن الذكور، يدرسـون في الفـرق المختلفة، حيث مثلـت نسـبة طـلاب الفرقـة الثانية ٤٢٪، يليهـا الفرقة الأولى ٢٩,٥٪، ثـم الفرقة الثالثـة ١٤,٥٪، وأخيرًا الفرقة الرابعـة ١٤٪، وأشـارت العينـة أن ٩٦٪ مـن الطـلاب يقيمون في الحـضر، مقابل ٤٪ يقيمـون في الريف.

أمـا الدراسـة الثانيـة فهـي تحليلية لبعض الوسـائل الإعلامية المقـروءة والمرئية الممثلة للإعلام الرسـمي والخـاص، حيـث وقـع الاختيـار عـلى جريدتي الأهـرام والأخبار ممثلـين للإعلام الرسـمي المقـروء في ٢٥ يناير، مقابـل جريـدتي الـشروق والمـصري اليـوم ممثلـين للإعـلام الخـاص، وقـد قمنا بمسـح شـامل لأعـداد الجرائد الأربعـة خـلال الأيـام مـن ٢٥ ينايـر وحتـى ١٢ فبرايـر ٢٠١١. وقـد وقـع الاختيـار عـلى قنـاة النيـل للأخبـار ممثلـة للإعـلام الرسـمي، وقنـاة المحـور ممثلـة للإعلام الخـاص في ٢٥ ينايـر، ورصدنا توجهـات القنانين خلال الفـترة الممتـدة مـن ٢٥ينايـر وحتى ١٢ فبرايـر ٢٠١١.

وفيـما يتعلـق بثـورة ٣٠ يونيـو فقـد وقع الاختيـار على جريـدة الأهرام ممثلـة للإعلام الرسـمي مقابل جريـدتي المـصري اليوم والحريــة والعدالة ممثلين للإعلام الخاص، وقمنا بمسـح شـامل لأعـداد الجرائد خلال الفـترة مـن ٣٠ يونيـو وحتـى ٤ يوليـو ٢٠١٣، ووقـع الاختيار عـلى قناة النيل للأخبـار ممثلة للإعلام الرسـمي وقنـاتي الـسي بي سي CBC، ومـصر ٢٥ ممثلـين للإعلام الخـاص، ورصدنا توجهات القنـوات الثلاثة خلال الفترة الممتـدة مـن ٣٠ يونيو حتـى ٤ يوليو.

وقـد تعمدنـا خـلال ثـورة ٣٠ يونيـو أن يكون إعلام الإخوان المسـلمين ممثلاً في عينة الدراسـة لكشـف مـدى التأثـير الـذي يمكـن أن تلعبه وسـائل الإعلام في تزييف وعـي الجماهير بقضية الثورة وهـو الدور الذي تـم اسـتبداله بواسـطة وسـائل إعلام أخـرى غير مصرية مثـل الجزيرة بعد غلـق قنوات الإخوان المسـلمون.

وسـوف نقـوم خـلال الصفحـات التاليـة بعـرض نتائـج الدراسـتين الميدانيـة والتحليليـة فيـما يتعلـق بموقـف وسـائل الإعـلام مـن ثـورتي ٢٥ ينايـر و٣٠ يونيـو.

ثالثًا: موقف الإعلام الرسمي المقروء من ثورة ٢٥ يناير:

جـاء اهتـمام الإعـلام الرسـمي المقـروء ليعبر عـن وجهة نظر السـلطة السياسـية التي اعتـبرت ثورة ٢٥ ينايـر ليسـت ثـورة بـل هـي تعبـير عن الفـوضى وانقـلاب عـلى الشرعيـة، وتحولت الصحـف الرسـمية لمنابر ومنصـات لقصـف الثـورة والثـوار، وتصـدرت العناويـن المعـبرة عـن وجهـة نظـر النظـام السـياسي وقامـت الصحـف بتهميـش وإزاحـة قضيـة الثـورة من عناوينها الرئيسـة وحـين اضطـرت أن تذكرها قامـت بتجزئتها وتفتيتهـا مـن أجـل تشـويه وعـي المواطنـين بالقضيـة، وهـو مـا يجعلنـا نصـدر حكـمًا قاطعًـا بـأن الإعـلام الرسـمي المقـروء قـد قـام بتزييـف وعـي الجماهـير بقضيـة الثـورة في ٢٥ يناير.

وفي هـذا الإطـار يمكـن الاستشـهاد ببعـض العناويـن التـي جـاءت عـلى صفحـات جريـدتي الأهـرام والأخبـار في الفـترة الممتـدة مـن ٢٥ ينايـر وحتـى ١٢ فبرايـر لتأكيـد مـا ذهبنا إليـه، ففي الأهـرام كانت أبرز العناويـن عـلى النحـو التالي:

- تنظيم إرهابي من ١٩ انتحاريًا لتفجير دور العبادة.

- مبارك: ليس لدينا أجندات أجنبية خفية ومصر حريصة على الاستقرار.

- احتجاجات واضطرابات واسعة في لبنان.

- مظاهرات حاشدة بالقاهرة والمحافظات واستشهاد جندي أمن مركزي.

- في عيد الشرطة تبادل المواطنين الورد مع رجال الشرطة.

- الحكومة مستمرة في الإصلاحات وملتزمة بحماية حرية التعبير.

- قوات الشرطة التزمت ضبط النفس والمسيرات السلمية تحولت إلى أعمال شغب واشتعال النيران وإتلاف الممتلكات العامة.

- إصابة ٣١ جنديًا من قوات الشرطة في أعمال الشغب.

- مبارك يتابع الأحداث ويتصل بمحافظ السويس للاطمئنان على المواطنين.

- الهدوء عاد إلى الإسكندرية والإسماعيلية.

- الرئيس يطلب وضع البطالة والفقر والأسعار على رأس أولويات الحكومة.

- مظاهرات حاشدة بالقاهرة والمحافظات.

- نهب البازارات المحيطة بالمتحف المصري.

- الاعتداء على مقار الحزب الوطني.

- تحطيم مقر الحزب الوطني بالمحافظات.

- حريق بمجمع الجلاء وسرقة ملفات القضايا.

- أعمال نهب للمنشآت الحكومية والتجارية بالإسكندرية.

- سليمان نائبًا وشفيق رئيسًا للوزراء.
- أوباما يطالب مبارك بخطوات ملموسة لزيادة الديمقراطية.
- تكليف المحافظين لتوفير الاحتياجات للمواطنين.
- الطيب وشنودة يؤكدان ثقتهما بالرئيس.
- مصرع ٥٠ شخصًا في معركة داخل سجون أبو زعبل.
- مبارك يكلف سليمان ببدء الحوار مع القوى السياسية.
- مبارك يطمئن على توفير احتياجات المواطنين.
- حكومة جديدة بلا رجال أعمال.
- مبارك يعلن إجراءات الانتقال الرسمي للسلطة في خطابه.
- شفيق مستعد للحوار مع المتظاهرين.
- الملايين يؤيدون مبارك في مسيرات بالمحافظات.
- سليمان: كلمة الرحيل هي نداء للفوضى وعناصر لها أجندات أمريكية اندست في الثورة.
- مبارك: ولائي لمصر وحدها وسأبقى فيها حتى الممات.
- الأوقاف: خطبة الجمعة على نبذ العنف.
- النائب العام: التحقيق في الاستيلاء على الأموال.
- مئات الآلاف في التحرير يطالبون بالتغيير.
- واشنطن تقترح حكومة انتقالية برئاسة سليمان.

- الإخوان يعلنون قبولهم الحوار.... بشروط.

- معظم المصريين يريدون الانتهاء الفوري للمظاهرات.

- استقالة جمال مبارك وعزمي وعز وهلال من أمانة الحزب الوطني.

- شفيق: الوضع في مصر مطمئن للغاية.

- أوباما: مبارك وطني وعليه اتخاذ القرار الصائب.

- شباب الميدان يحاور سليمان.... والاعتصام مستمر.

- شفيق يؤكد ضرورة بقاء مبارك في الحكم حتى الانتهاء من مدته.

- بلاغات جديدة ضد عز وجرانة والمغربي.

- سليمان: مصر بين خيارين الحوار أو الانقلاب.

- رئيس الوزراء يصدر قرارًا بتشكيل لجنة تحقيق وتقصي حقائق حول الانتفاضة الشبابية.

- ٩٩ قسم شرطة و٦ سجون تعرضوا للحرق.

- وائل غنيم: الجيش يتعهد بحماية الثورة الشعبية.

- سليمان: مبارك منحاز لمطالب الشعب.

- ساويرس: ما حدث من إصلاحات كاف وستنجح إذا تم إعطاؤها الفرصة.

- عمرو موسى يعرب عن ثقته في الجيش على إدارة الأمور في المرحلة الانتقالية.

- حظر التجوال يبدأ من منتصف الليل حتى ٦ صباحًا.

- اتحاد الإذاعة والتليفزيون يهنئ الشعب المصري بفوز ثورته العظيمة.

هـذه كانـت أبـرز العناويـن التـي جـاءت عـلى صـدر صحيفـة الأهـرام طـوال أيـام الثـورة ويلاحـظ انحيازهـا شـبه الكامـل للسـلطة السياسـية فلـم تذكر كلمة الثـورة إلا على اسـتحياء وكانت تسـعى إلى إبراز تصريحـات المسـئولين الحكوميـين، وبالتـالي يمكـن القول بـأن الخطاب الإعلامـي لجريدة الأهرام كان يسـعى لتزييـف الوعـي بقضيـة الثورة.

أمـا بالنسـبة لجريـدة الأخبـار فقـد صـارت تقريبًـا عـلى نفـس نهـج الأهـرام في تبنـي وجهـة النظـر الحكوميـة التـي أدانـت الثـورة ولم تعـترف بهـا منـذ البدايـة وفي ذلـك جـاءت عناوينهـا عـلى النحـو التـالي:

- القبض على كل من يخرج على الشرعية ويخالف القانون.
- دعاة التحريض فشلوا في تحقيق أهدافهم والأمن تعامل بضبط النفس.
- مظاهرات في بعض المناطق وهدوء في معظم المحافظات.
- مقاطعة أغلب الأحزاب وعناصر محظورة اندست لتحويل المسيرات السلمية لأحداث شغب.
- المظاهرات بدأت هادئة حتى تدخل المحرضون.
- الأمن أتاح الفرصة للتعبير.
- الوطني رفض تنظيم مظاهرات مضادة.
- الشريف: نطالب الحكومة بالعمل لصالح المواطنين وإلا فحسابـهـا عند الرئيس.
- مصادمات في السويس وسيناء.
- هدوء في القاهرة.
- تراجع حاد في البورصة بسبب الأحداث.

- إقالة حكومة نظيف.
- إنسانية ضابط الشرطة.
- بائعوا الخبز: الله يخرب بيت المظاهرات.
- عمر سليمان نائبًا لرئيس الجمهورية.
- مبارك يكلف أحمد شفيق بتشكيل حكومة جديدة.
- معارك دامية مع الشرطة لتهريب المتظاهرين.
- الرئيس في أخطر بيان للأمة: هذا وطني ووطن كل المصريين وسأموت على أرضي مصر.
- وطن للبيع: البرادعي يرفع لسفيرة أمريكا خطة لمستقبل مصر.
- خطاب الرئيس فجر مشاعر الحب.
- كوماندوز حزب الله اقتحموا السجون.
- ١٣ حزبًا منها الوفد والناصري توافق على الحوار.
- عمر سليمان: حركة ٢٥ يناير كانت من أجل المطالب المشروعة والدولة استجابت لها.
- جمال مبارك لن يترشح للرئاسة.
- مبارك أريد التنحي ولكن أخشى من الفوضى.
- العدالة تلاحق الفساد.
- الكل اختار مصلحة مصر والاستقرار.

- أطراف الحوار الوطني اتفقوا بالتمسك بالشرعية وضمان الانتقال السلمي للسلطة.

- استمرار المظاهرات بالتحرير لليوم الرابع عشر.

- مصر تعود أكثر قوة.

- أسرار لقاء عمر سليمان مع رؤساء مجالس إدارة وتحرير الصحف اليومية.

- الحوار والانقلاب.

- النظام لن ينهار والجيش ضامن لعملية التغيير.

- الرئيس باقي في وطنه حتى نهاية ولايته.

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة: نؤيد مطالب شعبنا المشروعة.

- وائل غنيم: الرئيس مبارك لبى مطالب الشعب وعلى الجميع العودة لمنازلهم.

- ورحل مبارك.

- وانتصرت إرادة الشعب.

هـذه كانـت أبـرز العناويـن التـي جـاءت عـلى صـدر صحيفـة الأخبـار طـوال أيـام الثـورة ويلاحـظ انحيازهـا شـبه التـام للسـلطة السياسـية فلـم تذكـر كلمـة الثـورة مـرة واحـدة، وكانـت تسـعى إلى إبـراز تصريحـات وكلـمات مبـارك ورمـوز نظامه، وهو مـا يجعلنا نؤكد أن الخطـاب الإعلامي لجريـدة الأخبار كان يسـعى لتزييـف الوعـي بقضيـة الثـورة.

وتعكـس القـراءة التحليليـة لعناويـن الإعلام الرسـمي المقـروء أنه اتخذ موقفًا سـلبيًا مـن قضية الثورة بـل سـعى إلى إزاحتهـا وتهميشـها في أغلـب الأحيـان وحـين كان يضطـر للتعـرض لهـا كان يـبرز الجوانـب السـلبية التـي تديـن الثـورة والثـوار، ويمكـن تفسـير هـذا الموقـف بسـيطرة النظـام السـياسي الحاكـم عـلى الإعـلام الرسـمي المقـروء وتوجيهـه لخدمـة مصالحه.

وفي محاولتنا لاستخدام آلية القياس على الواقع من خلال مقارنة هذه النتائج بما أسفرت عنه الدراسة الميدانية حول موقف الإعلام الرسمي في عمومه من ثورة ٢٥يناير، ثم موقف الإعلام الرسمي المقروء على وجه الخصوص من الثورة، فسوف نجد شبه اتفاق بين ما أسفرت عنه الدراسة التحليلية تؤكده الدراسة الميدانية حيث جاءت ٥٧٪ من عينة الدراسة لتؤكد الموقف السلبي للإعلام الرسمي من الثورة، مقابل ٢١٪ أكدوا على أن الموقف كان إيجابيًا، وجاءت نسبة ١٩,٥٪ أكدت على أنه وقف إلى حد ما في منطقة وسط بين التأييد والمعارضة، في حين جاءت نسبة ٢,٥٪ تعبر عن عدم معرفتها بموقف الإعلام الرسمي من الثورة في ٢٥ يناير.

وفيما يتعلق بموقف جريدة الأهرام في ٢٥ يناير من الثورة أكدت الدراسة الميدانية أن ٣٦,٥٪ من عينة الدراسة يرون أنها كانت ضد الثورة، مقابل ٢١٪ أكدوا على أنها كانت مع الثورة، وجاءت نسبة ١٩٪ ترى أنها وقفت إلى حد ما موقف وسط بين التأييد والمعارضة، بينما جاءت نسبة ٢٣,٥٪ أكدوا على أنهم لا يعرفون، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة من لا يعرف موقف جريدة الأهرام من الثورة بأن جزءًا كبيرًا من العينة من طلاب الفرقتين الأولى والثانية وهما أثناء الثورة كانوا طلابًا صغارًا في المرحلة الثانوية ولم يكن يطلعون على الصحف عامة والصحف الرسمية خاصة.

ولم تختلف النتائج كثيرًا بالنسبة لجريدة الأخبار حيث جاءت النسبة المؤكدة على الموقف السلبي من الثورة ٣١٪ من إجمالي مفردات العينة، مقابل ١٣,٥٪ أكدوا على أن موقفها كان إيجابيًا، وجاءت النسبة التي ترى موقفها متوسط بين التأييد والمعارضة ٢٢,٥٪، بينما ارتفعت نسبة من لا يعرفون ولم يطلعوا على موقف الأخبار من الثورة لتصل إلى ٣٣٪ من إجمالي عينة الدراسة.

إذن يمكن القول أن الإعلام الرسمي المقروء قد قام بتزييف وعي الجماهير بقضية الثورة في ٢٥ يناير على الرغم من أن دوره الحقيقي هو تشكيل وعي حقيقي بقضايا ومشكلات الواقع الاجتماعي وهذا ما عكسته الدراستين التحليلية والميدانية.

رابعًا: موقف الإعلام الخاص المقروء من ثورة ٢٥ يناير:

جاء اهتمام الإعلام الخاص المقروء ليعبر عن الدور الذي يجب أن يكون عليه الإعلام في عملية تشكيل وعي المواطن بقضاياه ومشكلاته الأساسية حيث وقف منذ اليوم الأول للثورة داعمًا لها وتحولت الصحف الخاصة لمنابر ومنصات لقصف السلطة السياسية والحكومة ومنبرًا لنقل رأي الثورة والثوار، وقامت الصحف بتغطية كافة الأحداث في كل المحافظات وأبرزتها من خلال عناوينها الرئيسية، وكانت خير مُعين على كشف وفضح الإعلام الرسمي الذي وقف موقفًا مضادًا للثورة والثوار ويمكن القول أن القوى الاقتصادية المسيطرة على الإعلام الخاص المقروء كانت ترى أن من مصلحتها كشف الحقيقة والوقوف بجوار الثورة والثوار وتشكيل وعي حقيقي للمواطن المصري فيما يحدث من أحداث يومية منذ ٢٥ يناير وحتى ١٢ فبراير شكلت في مجموعها ثورة مصر.

وفي هذا الإطار يمكن الاستشهاد ببعض العناوين التي جاءت على صدر صفحات جريدتي الشروق والمصري اليوم في الفترة الممتدة من ٢٥ يناير إلى ١٢ فبراير ٢٠١١ لتأكيد ما ذهبنا إليه، ففي جريدة الشروق كانت أبرز العناوين على النحو التالي:

- الأمن والمعارضة والوطني يضعون اللمسات النهائية لمظاهرات عيد الشرطة.
- يوم الغضب.
- بروفة حية على الإنترنت بين المؤيدين والمعارضين.. والشرطة تنشر عناصرها بين المتظاهرين وتغلق العاصمة.
- ٢٥ يناير... لمن الكلمة اليوم؟
- كم يكفي لإحداث ثورة؟
- المحافظات تترقب مظاهرات «يوم الغضب» المعارضة.

- مصر «الغاضبة» في الشارع.

- عشرات الآلاف خرجوا في مظاهرات حاشدة يطالبون بالتغيير والحرية والعدالة.

- الأمن يطارد المتظاهرين... والغاضبون يعلنون اعتصامهم حتى الصباح.

- الأحزاب تعلن تأييدها للمحتجين.

- بركان الغضب يجتاح شوارع القاهرة وينفجر في ميدان التحرير.

- «شعب مصر هيغير مصر».

- الأمن يشوش على الاتصالات.

- عنف عشوائي وقسوة أمنية مفرطة في ثاني أيام الغضب.

- «جمعة الشهداء» توحد صفوف الغاضبين في مواجهة الأمن.

- البرادعي عقب وصوله للقاهرة: مطلوب تغيير فوري وشامل.

- الشعب المصري كسر حاجز الخوف ولا مجال للتراجع.

- مليون ناشط «افتراضي» يشاركون في «جمعة الشهداء».

- الشعب يريد التغيير.

- محافظات الغضب خارج نطاق الخدمة.

- خبراء: الإعلام الرسمي في «غيبوبة» وحجب المواقع «أفكار قديمة».

- الشعب يتقدم ومبارك يتراجع.

- مسيرات لمئات الآلاف من المتظاهرين تواصل الهتاف الشعب يريد إسقاط النظام.

- دعوات لإضراب شعبي يبدأ اليوم.

- القوات المسلحة إلى الشعب: نحن هنا لتأمينكم وتحقيق مطالبكم.
- ليلة سقوط الحكومة.
- بعد انسحاب الشرطة: شباب ينظمون المرور في الشوارع.
- مقترحات عمر سليمان لاحتواء انتفاضة الغضب.
- البرادعي: مبارك سيضطر للرحيل خلال أيام.
- اليوم الثالث.. ميدان التحرير «خارج نطاق حظر التجوال».
- عشرات الآلاف يواصلون التظاهر في وسط القاهرة.
- مئات الآلاف يواصلون مسيرات الغضب في الإسكندرية.
- قبل ساعات من المظاهرات المليونية.
- بيان من القوات المسلحة: لن نستخدم العنف ضد أبناء مصر.
- منصور حسن: أنصح مبارك باغتنام فرصة أن يكون «رئيسًا سابقًا».
- مبارك: لن أترشح لفترة رئاسية جديدة.
- سليمان يبدأ الاتصالات... والمعارضة تشترط تنحي مبارك أولاً.
- مئات الآلاف يطالبون بإسقاط النظام وتنحي الرئيس.
- قيادات الميدان: اليوم مليونية وغدًا «جمعة الرحيل».
- مسيرة حاشدة من ميدان الجيزة إلى التحرير.
- البرادعي: قيادات سابقة بالجيش أبلغتني بضرورة رحيل مبارك.
- البدوي: المعارضة ترفض الحوار قبل رحيل مبارك.

- الكتاتني: لا تخافوا... لن نقفز على السلطة.
- هيكل: أول ثورة مصرية كاملة في التاريخ الحديث.
- ثوار ٢٠١١ تجاوزوا تمرد ضباط عرابي وثورة الجيش في ١٩٥٢.
- قوى سياسية: خطاب مبارك «التفاف على مطالب الشعب».
- أوباما: انتقال السلطة يجب أن يبدأ «الآن».
- محللون أمريكيون: واشنطن لا ترى أملاً في بقاء مبارك.
- أردوغان: التنحي الفوري هو فقط ما يلبي طموحات المصريين.
- بلير: التغيير في مصر سينقل المنطقة نحو الأفضل.
- المعارضة الرئيسية تقرر تجميد الحوار مع الحكومة بسبب «مذبحة التحرير».
- معتصموا التحرير: حركتنا مصرية مشروعة ومستمرة.
- سليمان يناقش آليات «انتقال السلطة» مع الوفد والتجمع والناصري.
- وقال الشعب كلمته في الثلاثاء العظيم.
- مليون مصري يؤدون «صلاة الرحيل».
- ثورة نظيفة حولت التحرير إلى «مدينة فاضلة».
- «شباب التحرير» يحددون مصير ٣ قمم عربية وإسلامية.
- نصب تذكاري لشهداء الحرية في قلب ميدان التحرير.
- المليونية «الرابعة» تحول مصر إلى «ميدان تحرير».
- ٢٥ يناير أشعلت ثورة في الشخصية المصرية.

- الغضب يصل إلى العمال.

- مبارك يرفض التنحي ويفوض سلطاته لسليمان والتحرير يرفض.

- غضب عارم من الخطاب والآلاف يحاصرون مبنى التليفزيون.

- تأسيس جبهة لدعم الثورة تجمع ائتلاف الشباب و٣٠ شخصية عامة.

- انسحاب التجمع والناصري من الحوار.

- «مرابطوا التحرير» يهتفون تحت الأمطار: يسقط مبارك.

- وانتصر الشعب.

- الثورة تسقط مبارك.. والمجلس الأعلى للقوات المسلحة يتولى الحكم.

- أول هتافات بعد نجاح الثورة: «ارفع رأسك أنت مصري».

- الشعب يريد بناء نظام جديد.

هذه كانت أبرز العناوين التي جاءت على صدر جريدة الشروق طوال أيام الثورة ويلاحظ انحيازها الكامل للثورة والثوار فقد أكدت العناوين أن ما يحدث على أرض مصر هي ثورة حقيقية، ويجب على النظام السياسي وحكومته الاعتراف بها والرحيل وإعطاء الفرصة للشباب الثائر لبناء وطنه على أساس من الحرية والعدل والمساواة وبالتالي يمكننا القول أن الخطاب الإعلامي لجريدة الشروق كان يسعى لتشكيل وعي المواطن المصري بقضية الثورة وكشف الزيف الذي يقوم به الإعلام الرسمي.

أما بالنسبة لجريدة المصري اليوم فقد انتهجت تقريبًا وإن كان بشكل أقل نفس نهج جريدة الشروق حيث وقفت في صف الثورة والثوار وحاولت أن تكون أحد المنصات الإعلامية لتغطية أحداث الثورة وفتحت صفحاتها للقوى السياسية المعارضة للتعبير عن مواقفها الداعمة للثورة والمطالبة بإسقاط النظام، وفي هذا الإطار جاءت عناوينها على

النحو التالي:

- القوى السياسية تكشف استعداداتها للمظاهرات اليوم وحملة «مبارك أمان لمصر» مستعدون لمواجهة الغاضبين.
- هيومان رايتس ووتش: تنتقد استمرار قمع المعارضة السياسة والمظاهرات وحرية الصحافة في مصر.
- مظاهرات واحتجاجات عمالية للمطالبة بالتثبيت... واعتصام مزارعي الوراق.
- بروفة مبكرة لـ «يوم الغضب»- ١٢ مظاهرة في القاهرة والمحافظات للمطالبة بالتعيين ورفع الأجور والمكافآت.
- البرادعي: خروج المصريين إلى الشوارع «بداية لعملية تاريخية» وثقافة الخوف «تحطمت».
- الإخوان ينتقدون «البرادعي» لغيابه عن المظاهرات.
- المصريون في المهجر يعلنون تضامنهم مع يوم الغضب.
- إنذار.. الآلاف يتظاهرون ضد الفقر والبطالة والغلاء والفساد.. ويطالبون برحيل الحكومة.
- المتظاهرون والأمن في اليوم الثاني: لا تراجع.. ولا استسلام.
- عكاشة: التعامل الأمني العنيف يؤدي لعنف المتظاهرين.
- علماء الأزهر: «يوم الغضب» لا يتعارض مع الأديان.
- الأمن يحسم ليلة «التحرير» بـ ٢٠٠ مصفحة و١٣ ألف جندي والقنابل المسيلة.
- السويس تشتغل: مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والأمن.
- النداء الأخير: انقذوا مصر.

- الأمن يستخدم قنابل أمريكية منتهية الصلاحية ضد المتظاهرين.

- الوفد: يطالب الرئيس بالتخلي عن رئاسة الحزب الوطني.. وتشكيل حكومة انتقالية.

- جورج إسحاق: لن نتوقف حتى تتحقق مطالب المتظاهرين.

- مؤامرة من «الأمن» لدعم سيناريو الفوضى.

- مظاهرة حاشدة للمحامين بأسيوط والأمن يلقي القبض على ١٥٠ متظاهرًا.

- شباب يوم الغضب يطلقون حملة «احمي بيتك الكبير» حتى عودة «الأمن العام».

- الشعب في خدمة الوطن.

- القوى السياسية تشكل «ائتلافًا وطنيًا للتغيير» وتطالب الرئيس بترك منصبه استجابة لمطالب الشعب.

- قضاة مصر من ميدان التحرير: نناشد الرئيس الاستجابة لمطالب الأمة حقنًا للدماء وحرصًا على المصالح العليا للوطن.

- تواصل مظاهرات الغضب في المحافظات.. واللجان الشعبية تلقي القبض على مئات البلطجية والسجناء الهاربين.

- الائتلاف الوطني يجتمع اليوم للاتفاق على قيادة واحدة.

- قيادات حزبية معارضة: حكومة شفيق دخان في الهواء.. وستؤدي إلى زيادة احتقان الشارع.

- مظاهرة مليونية لمطالبة الرئيس بالتنحي.

- أساتذة الجامعات وقساوسة ينضمون لمظاهرات التحرير.

- رسالة إلى الجيش من المتظاهرين: سلمية.. سلمية.
- مبارك يتعهد بعدم الترشح وانتقال سلمي للسلطة.
- الوطنية للتغيير تؤكد عدم تلقيها اتصالات من نائب الرئيس.
- «إخوان أوروبا» يطالبون بحكومة «إنقاذ وطني».
- حافظوا على انتصاركم: نداء لأبطال التحرير.
- التحرير «يتحول إلى ساحة حرب.. والوطني يطالب بالتهدئة».
- الوطنية للتغيير والبرلمان الشعبي يرفضان بيان مبارك.
- الإخوان: النظام يسعى إلى دفع الشعب لليأس والانصراف عن انتفاضته.
- الإئتلاف الوطني يقبل الحوار مع مؤسسات الحكم ويهدد بالانسحاب في حال الاعتداء على المتظاهرين.
- كارينجي: الأحزاب والإخوان غير مؤهلين لتسلم القيادة في مصر.
- المتمسكون بالبقاء في التحرير: لا نثق في الرئيس.. وخايفين من انتقامه.
- كارثة آدمية في التحرير ٨٠٠ قتيل و١٢٠٠ جريح في اشتباكات الميدان.. والحكومة تعتذر عن الأربعاء الدامي.
- ٣ نواب من الوطني يستقيلون من مجلس الشعب بسبب الاعتداء على المتظاهرين.
- رسالة مليونية جديدة: الرحيل أولاً.
- فريدوم هاوس: تطالب أوباما «حث» مبارك على التنحي فورًا.
- لضمان انتقال آمن إلى الديمقراطية لجنة الحكماء تدعو الجيش.

- منسق ٦ أبريل: لن نتفاوض قبل الرحيل.. ولن نقبل أن يحكمنا التيار الإسلامي.
- شباب ٢٥ يناير يطيح بـ «جمال مبارك».
- الانتفاضة الشعبية «فضحت» منظومة الإعلام الحكومية غير المهنية.
- مصر تصلي على شهداء الحرية.
- فيسك: مبارك أوشك على مغادرة الحكم نهائيًا.. ورحيله سيكشف حقائق رهيبة.
- بدراوي يطلب من نائب الرئيس الإفراج عن المعتقلين وإلغاء الطوارئ.
- زويل لشباب ٢٥ يناير: لا تسمحوا لأحد بـ «تشويه» عملكم النبيل.
- ثوار التحرير يطالبون باستعادة الأموال المنهوبة.
- فاروق الباز في رسالة لـ «ثوار التحرير» لا تقبلوا الوصاية ولا تتراجعوا حتى يتنحى الرئيس.
- التحرير يفيض بالمتظاهرين.. والحشود تحاصر البرلمان.
- مظاهرات ووقفات احتجاجية ضد الحكومة.. والمطالب القضاء على الفساد.
- إعلاميين وفنانين يوقعون «بيان الشعب» للتبرؤ من تغطية الإعلام الرسمي للأحداث.
- معرض صور وملابس الشهداء الملطخة بالدماء وتعليق غنائم «موقعة الجحش» على أعمدة التحرير.
- فرحك يا مصر في ميدان التحرير.
- الجيش لـ «المتظاهرين»: سيتم الاستجابة لجميع مطالبكم ورئيس الوزراء: مبارك قد يتنحى.
- استقالة نقيب الممثلين والسينمائيين تعلن تأييد شباب ٢٥ يناير.

- موجة جديدة من الاحتجاجات العمالية تجتاح القاهرة والمحافظات.

- الشعب أراد وأسقط النظام.

هـذه كانـت أبـرز العناويـن التـي جاءت على صـدر جريدة المـصري اليوم طـوال أيام الثـورة، ويلاحظ انحيازهـا للثـورة والثـوار، حيـث قامـت بإبـراز كل مـا يحـدث في ميادين ومحافظـات مـصر، وأبـرزت آراء المعارضـة والثـوار في مواجهـة تصريحـات السـلطة الحاكمـة وبذلـك يمكـن القـول أنهـا قـد قامـت بتشـكيل وعـي حقيقـي للمواطـن المـصري بقضيـة الثـورة طـوال الثمانيـة عـشر يومًا.

وتعكـس القـراءة التحليليـة لعناويـن الإعلام الخـاص المقروء أنه اتخـذ موقفًا إيجابيًا مـن قضية الثورة بـل سـعى إلى وضعهـا في بـؤرة الدلالـة، وهـو مـا يعنـي أن القـوى الاقتصاديـة المسـيطرة على هذه الوسـائل الإعلاميـة كان مـن مصلحتهـا كشـف الحقائـق فيـما يتعلـق بقضية الثورة كـما تحدث عـلى أرض الواقع.

وفي محاولتنـا لاسـتخدام آليـة القيـاس عـلى الواقـع مـن خـلال مقارنـة هـذه النتائـج بمـا أسـفرت عنه الدراسـة الميدانيـة حـول موقـف الإعـلام الخـاص في عمومـه مـن ثـورة ٢٥ ينايـر ثـم موقف الإعلام الرسـمي المقـروء عـلى وجـه الخصـوص مـن الثـورة، فسـوف يتضـح أن هنـاك تقـارب بـين مـا توصلـت إليه الدراسـة التحليليـة وبـين نتائـج الدراسـة الميدانيـة، حيـث جـاءت نسـبة ٣٩٪ مـن إجـمالي عينـة الدراسـة لتؤكـد أن الإعـلام الخـاص كان مـع الثـورة، في مقابـل ١٧٪ أكدت عـلى أن الإعلام الخـاص كان ضد الثـورة، بينما جاءت النسـبة الأكـبر ٤٢,٥٪ هـي مـن تـرى أن الإعـلام الخاص وقف في منطقة وسـط بين التأييـد والمعارضة إلى حد مـا، بينـما جـاءت نسـبة ١,٥٪ أكـدت أنهـا لا تعرف مـا إذا كان الإعـلام الخاص أيـد أو عارض ثـورة ٢٥ يناير، ويمكـن تفسـير ارتفـاع نسـبة إلى حـد ما وهي النسـبة المتأرجحـة إلى أن الإعـلام الخاص قد انقسـم إلى مؤيد وهـو الإعـلام المقـروء ومعـارض وهـو الإعـلام المرئي كما سـيتضح بعـد ذلك.

وفيما يتعلق بموقف جريدة الشروق من ثورة ٢٥ يناير أكدت الدراسة الميدانية أن ٢٣٪ يؤكدون أنها مؤيدة للثورة، مقابل ٨,٥٪ أكدوا على أنها معارضة وجاءت نسبة ١٧,٥٪ أكدت أنها إلى حد ما وقفت في منطقة وسط بين التأييد والمعارضة، أما النسبة الأكبر فقد قالت لا أعرف ووصلت إلى ٥١٪ من إجمالي عينة الدراسة، وهذه النتائج قد تبدو متناقضة إلى حد ما مع نتائج الدراسة التحليلية لكن يمكن تفسير ذلك في ضوء أن الشباب المتضمن في العينة لا يقرأ الصحف خاصة صحيفة الشروق هذا إلى جانب أن جزءًا كبيرًا منهم كانوا في المرحلة الثانوية أثناء ثورة ٢٥ يناير.

وجاءت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بجريدة «المصري اليوم» أفضل حالاً  حيث أكدت نسبة ٤٨٪ على دعمها للثورة، مقابل ١٠٪ أكدوا على أنها كانت ضد الثورة، وجاءت نسبة إلى حد ما ٢١٪، ونسبة من لا يعرف ٢١٪، ويمكن تفسير انخفاض لا أعرف بالنسبة لـ «المصري اليوم» عن الشروق باعتبارها كانت الجريدة الأكثر انتشارًا أثناء ثورة ٢٥ يناير وهو ما يرجح أن الشباب قد اطلع عليها وعرف موقفها.

ومن هنا يتضح أن الإعلام الخاص المقروء قد قام بتشكيل وعي الجماهير بقضية الثورة في ٢٥ يناير وهو ما أكدته الدراسة التحليلية ودعمته إلى حد ما الدراسة الميدانية.

خامسًا: موقف الإعلام الرسمي المرئي من ثورة ٢٥ يناير:

جاء اهتمام الإعلام الرسمي المرئي ليعبر عن وجهة نظر السلطة السياسية التي اعتبرت ثورة ٢٥ يناير خروجًا على القانون وإشاعة الفوضى في البلاد، وفي هذا الإطار تحولت القنوات التليفزيونية الرسمية لأداة لتزييف وعي المواطنين بكل ما يحدث في الشارع المصري وقد استخدمت في ذلك خطط وآليات متعددة وسوف نوضح خلال الصفحات التالية كيف تمت عملية التزييف والتضليل الإعلامي حيث نقوم بعرض نتائج الدراسة التحليلية والتي سوف تنقسم إلى قسمين الأول: يعرض التوجهات العامة للإعلام الرسمي المرئي في عمومه والقسم الثاني: يعرض لنموذج واقعي لهذا الإعلام وهو قناة النيل للأخبار، ثم ننتقل بعد ذلك لعرض نتائج الدراسة الميدانية.

١- التوجهات العامة للإعلام الرسمي المرئي:

- كان الإعلام المصري الرسمي هو رائد صناعة الكذب لأناس كانوا يعاصرون الحدث مباشرةً من خلال تواجدهم في الشارع.

- في الأيام التي سبقت يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ بدأت القنوات التليفزيونية المصرية الرسمية في تقديم تلك الاحتجاجات على أن هناك بعض من الحركات المعارضة تدعو للتظاهر يوم ٢٥ يناير.

- بعض القنوات الرسمية استخدمت آلية التهميش والإزاحة حين تجاهلت تلك الدعوات في أخبارها وبرامجها ثم بدأت بعدها في الإعلان عنها بعد أن أحرجتها بعض القنوات الخاصة، لتعلن عنها في شكل أن هناك بعض الشباب يدعون للتظاهر وتوقف عنوان الخبر، بل ومضمونه عند تلك النقطة وهنا تبرز آلية التجزئة والتفتيت كأحد أهم أساليب تزييف الوعي بالقضايا والمشكلات.

- بعد إدراك الحكومة المصرية وأجهزة الرقابة والاستخبارات في الدولة جدية تلك الدعوات، وكمية الحشود التي ستتواجد في شوارع وميادين مصر، بدأ المتآمرون في وضع الخطط الإعلامية التي من شانها تدمير وإحباط تلك التظاهرات.

- فبعد أن اكتشف القائمون على صناعة وتدوير الإعلام الرسمي في مصر عدم جدوى خطة «التهوين»، بدأ في وضع خطة «التشويه» يتبعها خطة «الفزاعة» ثم خطة «استخدام العواطف».

خطة التشويه وتزييف الحقائق:

- اعتمدت على نشر الأخبار الخاصة بالدعوات للنزول على أنها دعوات من مخربي وأعداء الوطن، وبعض الجهات الخارجية التي تستهدف ضرب استقرار الوطن وزعزعة أمنه، بل ودعت برامج تلك القنوات الرسمية الجمهور لعدم الاستجابة لتلك الدعوات من خلال ضيوفها ومحلليها السياسيين.

خطة الفزاعــة:

- بـدأت مـن خـلال البرامـج التحليليـة والنقاشـية للوضـع السـياسي في الشـارع المـصري، حـين بـدأ الضيـوف والمحللـون والخـبراء الأمنيـين في التحذير من أي محاولات للعنـف والتخريب أو الاعتداء عـلى الممتلـكات العامـة، لما سـيقابله مـن تحـرك أمنـي واسـع لجهـاز الشرطـة الـذي سـيحمي المصريـين والوطـن مـن الخـراب والتدمير.

خطة استخدام العواطف:

- بـدأت نـشرات الأخبـار وبرامـج الــ Talkshow «التـوك شـو» والبرامـج الحوارية في إبـراز الأخبار المتعلقـة بإصلاحـات ودراسـات تضعها الحكومة لتحسـين أوضاع المجتمع المـصري والارتقاء بحياة المصريين.
- ثـم دعـت نفـس تلـك النـشرات والبرامـج المصريـين للحفـاظ عـلى الوطـن مـن محـاولات أعـداء الوطـن التخريبيـة، والحـرص عـلى عدم اختلاط الثـوار أو المؤيدين بالمخربين حتـى لا يختلط الأمر عـلى أفـراد الداخلية.
- ولأول مـرة في الإعـلام المـصري الرسـمي تبـث القنـوات المصريـة الإخباريـة الأغـاني الوطنيـة في فواصلهـا.

الخطة الإعلامية منذ ٢٥ يناير، واستمرار التضليل:

- في الأيـام الأولى ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ينايـر ٢٠١١، اسـتمرت نفـس الخطـط السـابقة التـي اعتمـدت عـلى التضليـل بـل ومحاولـة تزييـف وعي المجتمـع المصري.
- ولكـن ظهـر غبـاء القنوات الرسـمية في تغطية الأحـداث، حيث تجاهلت بعضهـا الاحتجاجات من أساسـه، والبعـض الأخـر ناقـض نفسـه حـين كانت تنـشر أخبـارًا في شريـط أخبارها بعناويـن مثل: «الآلاف يشـاركون في مظاهـرات سـلمية مؤيـدة في القاهـرة»، ثـم يتطـور الخبر في نفـس الشريط في اليـوم التـالي ليصبـح «المئـات يشـاركون» في مظاهرات سـلمية احتجاجية في أنحـاء متفرقة من العاصمة».

- ثـم تنـشر تلـك القنـوات ذاتهـا أخبـارًا حـول أن عنـاصر مـن جماعـة الإخـوان المسـلمين وعنـاصر إرهابيـة تحـاول اسـتغلال المواطنـين المعارضـين في الشـوارع لزعزعـة أمـن الوطـن.

- فكيـف يكـون شريـط الأخبـار يتحـدث عـن مئـات أو عـشرات المواطنـين السـلميين المعارضين، في نفـس الوقـت أن الآلاف يشـاركون في مظاهـرات سـلمية مؤيـدة؟!!!!

- وكيف في ذات الوقت هناك عناصر إرهابية تستغل المواطنين المعارضين؟

- زيـادة غبـاء الإعـلام المصري الرسـمي ظهر حـين أصر على نشر الأخبـار الخاصة باسـتغلال الإخوان المسـلمين للمواطنـين لنـشر الفـوضى رغم إعلان الإخوان المسـلمين عدم مشـاركتهم يـوم ٢٥ يناير!!

الخطة الإعلامية للإعلام المصري الرسمي منذ يوم ٢٨ يناير ٢٠١١:

- مـن الواضـح أن الإعـلام المـصري الرسـمي قـرر أن يسـتمر في التضليـل ولكـن مـع إضافـة أدوات جديـدة إلى الخطـط الممنهجـة السـابقة.

- اسـتمرت خطط «التهوين» و«التشـويه» و«الفزاعة» و«اسـتخدام العواطف» إضافة إلى البهارات الجديـدة التـي تضمنـت أدوات جديـدة خططهـا كالآتي: «اعتماد أسـلوب الروايـة الواحدة في كل القنـوات»، «اسـتخدام المشـاهير في الدعايـة والتضليـل مـن خـلال الإعلانـات ومن خـلال التصوير معهـم في الشـوارع»، «اختـلاق المسرحيـات، والدفـع بفنانين أو ممثلين في الشـارع».

اعتماد أسلوب «الرواية الواحدة في كل القنوات»:

- كانـت أكـثر الروايـات فكاهـة في القنـوات المصريـة الرسـمية بعـد اعترافهـم بوجـود مظاهـرات اضطـرارًا وتماشـيًا مـع الإعـلام العـربي والعالمـي، وصول عـدد المتظاهرين في الشـارع إلى «خمسـة عـشر ألـف» متظاهـرًا عـلى الأكـثر، مقابـل هـدوء في محافظـات عديـدة في مـصر.

- لم يكـن الجديـد في ذلـك نـشر الأكذوبـة والتمعـن فيهـا، بـل اعتـماد نفـس النـص حرفيًـا في كل القنـوات.

- في أحـد النـشرات تـم إذاعـة نفـس النـص السـابق مع إضافـة جملة «غير أنـه لم يتسـن التأكد من الرقـم»، فتمـت إضافة نفـس الجملة في باقـي القنوات!

- لم أتعجـب مـن هـذا الإعلام الرسـمي حـين اعتمد روايـة جديدة في الأيـام التالية بعنـوان «الملايين يخرجـون لتأييـد مبـارك»، أو «مظاهـرات مليونية في حـب مصر»! أو غيره، ونفـس العنوان بنفس مـتن الخبر يـذاع في كل القنوات الرسـمية المختلفة!

استخدام المشاهير في الدعاية والتضليل من خلال الإعلانات ومن خلال التصوير معهم في الشارع:

- كان اسـتخدام الفنانـين كأداة لهـا مصداقيـة عنـد جمهورهـا مـن الأسـاليب التـي اتبعهـا الإعـلام الرسـمي حـين بـدأ في التسـجيل مع فنانـين مـن الشـارع يتحدثون عـن مليونيـات التأييـد للقائد محمـد حسـني مبـارك، وانطـلاق البعض الآخر في تسـجيل الأغاني الوطنية لإذاعتهـا من خلال هذا الإعـلام، بـل وتسـابق البعـض الآخـر في تصويـر إعلانـات دعائيـة لاسـتقرار مصر، ونظـام الحكم.

اختلاق المسرحيات، والدفع بممثلين أو فنانين جدد في الشارع:

- ظهـرت مواهـب فنيـة جديدة، ولكـن الطريف أن من اكتشـف تلك المواهب هو الإعلام الرسـمي الإخباري، وليس منتجي الأفلام السـينمائية والمسلسـلات!

- تـذاع النـشرات الإخباريـة والبرامـج الحواريـة لتسـتضيف عـلى الهـواء مبـاشرة أفـرادًا من شـعب مـصر يتحدثـون عـن اسـتقرار الميادـين تـارة، وتـارة أخـرى يبكـون في حب مـصر ويتحدثـون عن انتشـار البلطجيـة في الشـوارع للقتـل والتخريـب وتـارة يتحدثـون عـن بسـالة قـوات الشرطـة المصريـة في التعامـل مـع المخربـين.

- أضف على هذا تأكيد روايتهم بقصص خيالية يدعون أنهم شاهدوها بأعينهم.

- غباء متآمري الإعلام الرسمي ظهر جليًا في ظهور نفس الأشخاص بنفس الأسماء في قنوات مختلفة مع تغير الرواية!

سياسات أخرى تعددت فيها فنون تزييف الوعي للجمهور المصري بشكل عام (منذ ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير ٢٠١١): حصاد التجربة:

- بدأت البرامج الحوارية في التقليل من الثورة التونسية، والتأكيد على فشل التجربة، وإغراقها للبلاد، وأنها نتاج مؤامرات خارجية تسعى للعبث بمصر حاليًا.

- التأكيد من خلال بعض البرامج الأخرى أن مصر دولة تفوق تونس معيشيًا واقتصاديًا وسياسيًا وتتفوق عليها، ولذلك يستحيل تكرار التجربة في مصر.

- استمر الإعلام الرسمي في تزوير الحقائق للتأكيد على حدوث ثورة تونس لفشل إعلامه في تحقيق حرية الرأي والتعبير لمواطنيه، إضافة إلى ارتفاع مشاكلها الاجتماعية كالبطالة على عكس مصر الرائدة وحكومتها الواعية!

- قام الإعلام المصري بإذاعة خطاب الرئيس المصري حسني مبارك يوم ٢٩ يناير الذي أعلن فيه حل الحكومة، ووعد بتشكيل حكومة أفضل، مع وعود بحل المشكلات الاقتصادية وتوفير فرص عمل للشباب وترك مزيد من الفرص للحريات لنمو ورخاء المجتمع المصري، ورفض الشعب المصري هذا البيان الرئاسي لدرجة إعلان الجمعية الوطنية للتغيير أنها لن ترضى بحل سوى رحيل الرئيس المصري.

- رغم ذلك أعلنت قنوات التليفزيون المصري الرسمية من خلال نشراتها وبرامجها ترحيب جموع لشعب بخطاب الرئيس وعودتهم إلى منازلهم منادين باسمه وبقراراته، بل وتحدثت عن التأييد الشعبي الذي حظي به مبارك.

- بعـد خطـاب الرئيـس مبـارك الثـاني ـ يـوم ١ فبرايـر ٢٠١١ـ الـذي أعلـن فيـه عـدم ترشـحه لفـترة جديـدة لرئاسـة الجمهوريـة، كـرر الإعلام المـصري تزييف رد فعل الشـارع المـصري بنفس عناوين الخطـاب الأول تقريبًا.

- حـدوث موقعـة الجمـل الشـهيرة يوم الأربعـاء ٢ فبراير ٢٠١١، لم يكترث الإعـلام المصري ولم يحاول تغيـير موقفـه بـل صـور ما حدث عـلى أنهم مخربـو الوطن من المواطنـين الذين تـم تدريبهم من قبـل الجماعات الإرهابية والجهـات الأجنبية العميلة.

- زيّـف الإعـلام المـصري حقيقة أعداد المواطنين الذين استشـهدوا في أثنـاء مقاومتهم لجبروت وقوة الداخليـة الغاشـمة، وأعلـن عـن شـهداء الشرطـة فقـط الذيـن ادعـوا أنهم سـقطوا فـداءًا للوطن أثنـاء مقاومة البلطجيـة والعملاء.

- بعـد خطـاب الرئيـس محمـد حسـني مبـارك الأخير كررت وسـائل الإعـلام المصرية الرسـمية نفس ما سـبق بحذافيره.

- كانـت أكـثر طرائـف الإعـلام المـصري تجاهـل الأحـداث في ذروتهـا، وإذاعـة المسلسـلات والبرامـج التـي تتحـدث عـن تاريـخ مـصر وحضارتها!

وأخيرًا: كانت الخطة التآمرية الكبرى للحكومة المصرية، وهي خطة «المصدر الواحد»:

- واعتمـدت عـلى التركيـز عـلى نـشر الأكاذيـب، والأقاويـل الغـير حقيقيـة بمنتهـى الحريـة بعـد أن أغفلـت الحكومـة المصريـة معظـم القنـوات الاتصاليـة الإخباريـة كالإنترنـت والهواتـف المحمولة والقنـوات التليفزيونيـة التـي كانـت تبـث بثًـا حيًـا للأحـداث كقنـاة الجزيـرة بـصرف النظـر عـن نواياهـا مـن وراء نقـل الأحـداث.

ومـن خـلال مـا سـبق تظهـر اسـتراتيجية الإعـلام المـصري المضللـة والمزيفـة للوعـي، ولكـن كان وعـي الشـعب المـصري حينهـا قـد فـاق كل التوقعـات، فبرغـم عمل الإعلام الرسـمي عـلى تزييف الوعـي، فقد زاد ذلـك مـن عنـاد وتصميـم الشـعب عـلى الـدأب للاسـتمرار في ثورتهم ورفـض سياسـات التزييف التـي تبناها وزيـر التزييـف والتضليـل حينهـا «أنـس الفقي».

٢- قناة النيل للأخبار نموذجًا للإعلام الرسمي المرئي:

- قنـاة النيـل للأخبـار كانـت مـن أولى القنـوات المصرية التـي تصنف تحـت مظلة الإعلام الرسـمي التـي سـاهمت في تزييـف الحقائـق ومحاولة تشـويه الثـورة والثوار.
- تميـزت قنـاة النيـل للأخبـار ليس فقط بتزييـف الحقائق، بل بخلـق وقائع خياليـة في هذا الوقت، بـل وتحولـت مـن قنـاة إخباريـة إلى قنـاة فنيـة، اكتشـفت ورعـت العديـد مـن المواهب الشـابة الذيـن خرجـوا علينـا ينقلـون لنـا مشـاهد ربما تكـون من كوكـب آخر!

أهم الخطط التي اعتمدتها قناة النيل للأخبار:

أ- خطة التهوين.

ب- خطة التشوية.

ت- خطة الفزاعة.

ث- اختلاق المسرحيات والدفع بفنانين وممثلين.

تلـك هـي أهـم الخطـط التـي اسـتخدمتها القنـاة، والتـي قمنا بشرحهـا تفصيـلاً في الجزء السـابق فيما يخـص الإعـلام المـصري الرسـمي بشـكل عـام، أمـا فيما يخـص تفصيـلاً بالنسـبة لقناة النيـل للأخبـار فكانت كالآتي:

أ- خطة التهوين:

باختصار فأهم أمثلتها:

- نـشرات الأخبـار في القنـاة والتـي تصـدرت عناوينها يوم ٢٥ ينايـر احتجاجات ومظاهـرات متفرقة بلبنـان، تجاهلـت تمامًا متظاهـري مصر، ثـم كان العنوان الثـاني لنشراتها على مـدار اليوم الشرطة تحتفـل بعيدهـا في يـوم عيـد الشرطـة.. وفي يـوم ٢٦ ينايـر كانـت عناويـن نـشرات الأخبـار تخص كل مـا يحـدث في أنحـاء العـالم، يليهـا عنوان قصـير: العشرات مـن المتظاهريـن في القاهرة وبعض محافظـات مصر.

- منـذ يـوم ٢٧، ٢٨ ينايـر ٢٠١١ بـدأت العناوين وكأنها تكرار اليوم السـابق، وكأن سـاعة تلك القناة قـد توقفـت، فـكان العنـوان اليومـي الثابـت على مـدار أيـام متتاليـة هو: «عـاد الهدوء لشـوارع القاهرة».

- برامـج القنـاة الإخباريـة التـي اسـتضافت محللـين وخـبراء لم يسـمع عنهـم أحـد أو يعرفهـم قبـل ذلـك، منهـم السياسـيين ومنهـم الخـبراء الأمنيـين، الذيـن تحدثـوا في أحـد الحلقات عـلى أن هناك ٣٠٠ متظاهـر في القاهـرة و ٢٠٠ متظاهـر في الإسـكندرية والعـشرات في المحافظـات.

- الأكـثر طرافـة أنـه في ذات الوقـت الـذي وصل فيـه ميدان التحرير يـوم ٢٨ يناير لأكـثر من مليون متظاهـر كانـت قنـاة النيـل للأخبـار تعـرض مشـاهدًا للنيـل ليـلاً بهوائـه الجميـل وتتحـدث عـن قلـب مـصر وعاصمتها وروعـة نيلها.

ب- خطة التشويـــة:

- اعتمدتهـا قنـاة النيـل للأخبـار عندمـا بـدأت في بـث تقاريـر تتحـدث عـن شـباب مُـدرب عـلى أعـلى مسـتوى في دول خارجيـة وجـاء هنـا لتنفيـذ مخطـط لتدمـير مـصر، في نفـس الوقـت الـذي تذيـع في نـشرات الأخبـار نفـس العنـوان «عـاد الهـدوء لشـوارع القاهـرة».

ت- خطة الفزاعـــة:

- بـدأت منـذ جمعـة الغضـب الثانيـة تقريبًـا عندمـا بدأت قنـاة النيـل في إذاعـة أخبار مُبالـغ فيها بغـرض إفـزاع الجماهـير، ومحاولـة إعادتهـم إلى بيوتهـم: كان أبـرز تلـك الأخبـار بعنـوان: اتجـاه مجهولـين إلى ميـدان التحريـر حاملـين كـرات النـار الملتهبـة لتفريـق الجماهـير». و«مجهولـون يعتـدون عـلى محطـة مـترو المعـصرة ويدمرونهـا».

ث-خطة اختلاق المسرحيات، والدفع بفنانين وممثلين:

- كان أشهر هؤلاء الممثلين من عُرف باسم «تامر من غمرة».
- كانـت المكالمـات الاتصاليـة تنهـال عـلى برامـج القنـاة الإخباريـة ممـن يُفـترض أنهـم مـن سـكان أحيـاء القاهـرة فيحكـون ويتحدثـون عـن اغتصـاب في شـوارع القاهـرة، وبلطجيـة تحـت المنازل، وجرائـم قتـل وسرقـة بـالآلاف وغيره.
- أمـا نـشرات الأخبـار فاعتمـدت عـلى نفس هـؤلاء الممثلـين الذين بـكى بعضهم في نـشرات الأخبار قائـلاً: «في نـاس بتدمـر مـصر، شـكلهم بايـن إنهم مـش مصريين، مـصر بتضيـع وبيحتلوها».
- تـرى تلـك المداخـلات في البرامـج والنـشرات تُبالـغ بطريقة هسـتيرية فتشـعر وكأن ولاية شـيكاغو في الولايـات المتحـدة هـي الأكثر أمانًـا في العالم.
- وأخـيرًا الحديـث عـن إفـلاس مـصر في حـال اسـتمرار الثـورة رغـم امتلاك مـصر لاحتياطـي نقدي فـاق الـ ٢٥ مليـار دولار.

ومـما سـبق يتضـح أن قنـاة النيـل للأخبـار حاولـت الربـط بـين الغيـاب الأمنـي في مـصر وبين إسـقاط النظام.

وبالتـالي يمكـن التأكيـد عـلى أن الإعـلام الرسـمي المـرئي قـد قام بتزييـف الوعـي بقضية الثـورة ووقف ضدهـا منـذ اليوم الأول نتيجة لسـيطرة السـلطة السياسـية على هذه الوسـائل الإعلاميـة وتوجيهها بما يخدم مصلحتها.

وفي محاولتنـا لاسـتخدام آليـة القيـاس عـلى الواقـع مـن خلال مقارنـة هـذه النتائج التي أسـفرت عنها الدراسـة التحليليـة بمـا جـاءت به الدراسـة الميدانية فيـما يتعلق بموقف الإعلام الرسـمي المرئي مـن ثورة ٢٥ ينايـر، فقـد جـاءت الدراسـة الميدانية لتؤكد وتدعـم موقف الدراسـة التحليلية حيث أكـد ٥٣٪ من مفردات عينـة الدراسـة أن الإعـلام الرسـمي المـرئي كان ضد الثورة وعكس موقف السـلطة الحاكمـة، في مقابل ٢٤,٥٪ أكـدوا عـلى أنـه لم يكـن ضـد الثـورة، وجـاءت نسـبة ١١٪ تؤكـد على أنـه وقف إلى حـد ما في منطقة وسـط بـين التأييـد والمعارضـة، في حين جاءت نسـبة ١١,٥٪ تؤكد عـدم معرفتها.

وعـلى الرغـم مـن أن هـذه النتائـج تبدو عـدم مطابقتها للواقـع الذي أسـفرت عنه الدراسـة التحليلية حيـث كان الإعـلام الرسـمي المـرئي منحازًا ضد الثورة بنسـبة أكبر مما أسـفرت عنه الدراسـة الميدانية فيمكن إرجـاع ذلـك إلى أن الجمهـور المسـتهدف من الشـباب صغير السـن والنسـبة الأكبر منهم من طـلاب الفرقتين الأولى والثانيـة وهـم لم يخبروا مـا حـدث جيدًا في ٢٥ ينايـر لأنهـم كانـوا طلابًـا في المرحلـة الثانويـة وقد مر أيضًـا وقـت طويـل عـلى أحـداث الثـورة فـما تبقـى منهـا في الذاكـرة قـد قل وضعـف لكـن النتيجـة العامة تميـل إلى تأكيـد قيـام الإعـلام الرسـمي المـرئي بتزييف الوعـي بقضية الثـورة لصالـح النظام السـياسي الحاكم في حينه.

سادسًا: موقف الإعلام الخاص المرئي من ثورة ٢٥ يناير:

جـاء الإعـلام الخـاص المـرئي كصـدى صـوت للإعـلام الرسـمي المـرئي حيـث عـبر عـن وجهـة النظـر الحكوميـة التـي اعتـبرت ثـورة ٢٥ ينايـر مؤامـرة خارجيـة شـارك فيهـا الشـباب العميـل والمأجـور وهـو تزييـف لوعـي المواطـن المـصري بحقيقـة مـا حـدث في الواقـع، وقـد قـام الإعـلام الخـاص باستنسـاخ نفـس الخطـط والآليـات التضليليـة التـي اسـتخدمها الإعـلام

الرسـمي، لذلـك سـوف نقـوم بعـرض التوجهـات العامة للإعلام الخـاص المـرئي في عمومه، ثم ننتقل لمناقشـة مـا قدمتـه قنـاة المحـور باعتبارها رمـزًا للتضليل الإعلامـي في ٢٥ يناير ٢٠١١، ثم نعرض أخيرًا لنتائج الدراسـة الميدانية.

١- التوجهات العامة للإعلام الخاص المرئي:

- كان الإعـلام الخـاص (المـصري) في خـط موازٍ تقريبًا للإعلام الرسـمي المـصري، إن لم يكن على نفس الخـط، إن لم يكـن على نفـس النقطة، ولكن بشـكل حَذِر قليلاً.

- بدأهـا الإعـلام الخـاص المـصري بتجاهل الأحـداث في بدايتها في نـشرات أخبـاره، والشريط الخاص بالأخبـار الموجـود بمعظـم القنـوات، بينـما لم يغفُـل مذيعـي برامـج التـوك شـو الحديـث عـن التظاهـرات ومناقشـة أسـبابها مـع التـماس الأعـذار لمبـارك ونظامـه، ومحاولـة إبـراز حسـناته.

- مـع بدايـة أعـمال العنـف وزيـادة حـدة الاحتجاجـات بـدأت تلـك القنـوات في مونتـاج الأحداث بشـكل مبتكـر، خاصـة في برامـج التـوك شـو، فبدأوا في كشـف تفاصيـل دقيقة لن يعرفهـا أحد إلا وإن كان شـخصًا منهـم ومتآمـر في نفس الوقت.

- فكانـت أشـهرها مـا كشـفته وسـائل الإعلام الخاصـة المصريـة أن المتظاهريـن ليسـوا بمتظاهرين، وإنمـا هـم بلطجيـة يتلقـون الوجبـات المجانيـة مـن «كنتـاكي» التحريـر، وبالتحديد وجبـة «الديز بوكس»!

- وكيـف تـم تجنيـد الباعـة الجائلـين ليحصـل الفـرد منهـم عـلى مبالـغ بـدأت مـن مائـة جنيـة، ووصلـت في كثـير مـن الأحيـان إلى خمسـة آلاف جنيـه لتدمـير مـصر.

- ويبـدو أن تلـك القنـوات إمـا أنهـا تعرضـت لضغـوط قويـة لتزويـر الحقائـق، أو أنهـا شـعرت أن سـقوط النظـام يهـدد مصالحهـا بشـكل مبـاشر مـما دفعهـا للدفـاع عنـه حتـى آخـر نفس.

- الإعلامي «محمد ناصر» رئيس تحرير برنامج «العاشرة مساءً» أكد أن وزير الإعلام «أنس الفقي» ضغط لعدم نشر الحقائق، وطلب منهم أن يتبنوا وجهة نظر وزارة الداخلية فقط والتي تقول أن ثورة الغضب المصرية ما هي إلا أحداث شغب تقودها جماعة الإخوان المحظورة.

- وصرح بأنه هدده هو وصاحب القناة التي يذاع عليها البرنامج بإغلاقها، أو بمنعهما من السفر وغير ذلك من الأساليب العنيفة.

- ارتكبت القنوات الخاصة جرائم إعلامية مُكتملة الأركان عندما مارست كل ما يخص تزييف الحقائق، بل وصناعة أخبار وإشاعات من وحي الخيال كانت كل قناة هي الأولى في الانفراد بها، لأنها كانت الصانع الوحيد.

- استضافت تلك القنوات شهود عيان كما ادعوا، على المتظاهرين ذوو الملامح الأجنبية، والمصريين الذين يحملون منشورات تخص جماعات جهادية وغيره.

- كان للإعلام الخاص النصيب الأكبر في خطة «استعمال المشاهير» في الدعاية للنظام، ومهاجمة وضرب الثوار، منهم على سبيل المثال وليس الحصر: الفنانة/ غادة عبد الرازق، والفنان/ أحمد بدير، الذي خرج على القنوات الخاصة يبكي بالدموع على مبارك وحزبه.

- أيضًا الفنانة/ صابرين، تعلمت أداء المشهد من بدير وخرجت تكرره هي ثانية، والمطرب/ محمد فؤاد، والفنانة/ زينة، وقائد روايات المؤامرات العالمية على مبارك/ عمرو مصطفى، واللاعبين/ حسام حسن، وإبراهيم حسن، والفنان/ أحمد زاهر، وغيرهم من القائمة التي أسماها المصريون القائمة السوداء لأعداء الثورة.

- باختصار لم يختلف الإعلام المصري الخاص كثيرًا عن الإعلام المصري الرسمي، فيمكنك قراءة الجزء السابق عن الإعلام الرسمي مرة أخرى باعتباره الإعلام الخاص.

- أخيرًا: فلا بد من عدم إغفال موقف الإعلام الخاص يوم ١١ فبراير عندما تحول ليعلن انتصار الثورة، وسقوط النظام، وعظمة الشعب المصري الذي ناضل من أجل الحرية.

٢- قناة المحور نموذجًا للإعلام الخاص المرئي:

- قناة المحور من القنوات المصرية الخاصة التي مارست خطة «اختلاق المسرحيات»، و«الاستعانة بالمشاهير»، وللأسف مع محاولتنا الآن للبحث عن أرشيف حلقات برامج القناة خلال فترة ثورة ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير ٢٠١١، فلم أجد أيًا منها لأنه تم حذفها بالكامل من أرشيف قناتهم المسجلة على «اليوتيوب» وكل ما يتعلق بهم من مصادر، اللهم إلا بعض الحلقات واللقطات التي أعاد بعض الشباب المستقل رفعها لكشف حقيقة تآمر القناة وإعلاميها في هذا التوقيت على الثورة.

- كان الأشهر وصاحب النصيب الأكبر من فضائح قناة المحور والذي نال منه ناشطوا المواقع الإلكترونية «الفيسبوك» Facbook المذيع «سيد علي».

- «سيد علي» و«هناء السمري» مقدما برنامج ٤٨ ساعة في هذا التوقيت على قناة المحور كانا من أشد المناصرين لحسني مبارك ونظامه، ومن أشد المعادين للثوار من الشباب المصري الشريف، وبالطبع فإن كل مواقفهم المتخاذلة والمزورة للحقائق تكشف وتعكس أيضًا سياسة قناتهم لمحاولة تزييف وعي المصريين في هذا الوقت. بقيادة رئيس تحرير البرنامج «بشير حسن»، ونظرًا لما قامت القناة به بحذف من مواد إعلامية لها، فلم يتبق لنا من هذه المصادر سوى بعض الحلقات لهذين المذيعين وممثلي القناة حينها، ولسوف نستعرض وجهة نظرهم التي تعكس اتجاه القناة حينها.

- «سيد علي» و«هناء السمري» منذ اندلاع فتيل ثورة ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير ٢٠١١ ركزا على عدة أفكار منها أن «مصر ليست تونس» نصًا كما قالا ذلك عدة

مـرات، ولهـذا فتكـرار التجربـة ليـس في صالحنا وإنما هـي مؤامـرة لتدمير مصر والنظام وإسـقاط الدولـة.

- لم يكـن الحديـث عـن ثـورة مـصر ومقارنتهـا بتونـس الفكـرة الوحيـدة، فكلاهـما لم يسـتطع كبت مشـاعره الجياشـة تجـاه نظـام مبـارك والحديـث عـن إنجازاتـه وعـن فكـرة الأمـن والأمـان التـي يحققهـا لشـعبه، حتـى أنهـما لم يتمالـكا نفسـيهما وشرعـا في سـب المتظاهريـن مـن شرفـاء مصر، ووصفهـم بالعمـلاء والخونـة والمتآمريـن والقابضـين والمرتزقـة، وشرعـوا في تزويـر حقيقـة أعـداد النـاس، وبـدأوا في نـشر الخرافات.

- اتبـع مذيعـي القنـاة وممثليهـا وجهة نظـر وزارة الداخليـة المفروضة حينها أن تلـك الثورة ما هي إلا أعمال شـغب تمارسـها جماعة الإخوان المحظورة وتسـاعدها جهات خارجية.

- حـول أعـمال النهـب والسرقة وإشـعال الحرائـق وتحطيم أقسـام الشرطة فقد أوضحـت أو ادعت القنـاة أن المتظاهريـن الشرفـاء هـم من شرعـوا في فعل كل ما سـبق واتهمتهـم بالبلطجة، وأخفوا كل الصـور الحضاريـة التـي أبهـر بهـا المصريـون العـالم مثـل تشـكيلهم لـدروع بشريـة لحمايـة المنشـآت الحيويـة المصريـة كالمتحـف المصري والذيـن كانوا سـبب حقيقي في إنقاذه بعـد اختفاء قـوات الأمـن فجـأة.. ولم يظهـروا أيضًـا شـباب مـصر وهو ينظـف ميـدان التحرير ويمسـحونه بالماء.

- لم تـذع القنـاة وبرامجهـا أيًـا مـن مشـاهد الكُفـر التـي مارسـها نظـام مبـارك والعـادلي الفـاشي كدهـس سـيارات الأمـن للمتظاهريـن بمنتهـى اللاإنسـانية.

المسرحيـة الكـبرى (خـلال برنامـج ٤٨ سـاعة لسـيد عـلي وهنـاء سـمري) وخطـة اختـلاق الوقائـع والمسرحيـات وتزويـر الوقائـع واكتشـاف ممثلـين جـدد:

- حيـــث قامـــت صحفيـــة بإحـــدى الجرائـــد، يشـــهد عليهـــا زملاؤهـــا أنهـــا دائمـــة فبركـــة التحقيقـــات، وذلـــك كـــما كشـــفها «بـــلال فضـــل» في اتصـــال لـــ برنامـــج العـــاشرة مســـاءً

يستضيفها «سيد علي» و«هناء سمري» في برنامجهما باسم مستعار هو «شيماء» وبصورة مشوشة لا تُظهر ملامحها لتدعي أنها ناشطة سياسية ضمن الفرق التي نظمت هذه المظاهرات التخريبية بعد تلقيهم تدريبات في «قطر» و«الولايات المتحدة» على يد عناصر من الموساد الإسرائيلي بغرض إسقاط النظام المصري وتدمير الدولة بمقابل مادي يصل إلى ٥٠,٠٠٠ دولار من منظمة Freedom House التي كانت تشرف على تدريبهم.

- وصرحت الممثلة «شيماء» بأن ما دفعها للاعتراف وكشف تلك الحقائق شعورها بأنها أهانت «حسني مبارك» التي شعرت فجأة أنه بمثابة أبيها الذي خدم مصر أكثر من ٣٠ عام، وأكملت المشهد ببعض من حشرجة الصوت والبكاء على أب كل المصريين حسني مبارك.

- تكرر هذا المشهد عدة مرات من خلال مكالمات هاتفية تتحدث عن مسرحيات أخرى مبدعة على نفس الغرار وتنتهي بنفس دموع التماسيح على مصر ورئيسها.

- وفي اليوم التالي لاستضافة «سيد علي» و«هناء سمري» للممثلة «شيماء» ظهر «سيد علي» يمسك في يده أوراقًا لم تقترب منها الكاميرا من الأساس يدعي أنها الأوراق التي تثبت سفر الناشطة وتورطها وزملاؤها في تخريب مصر.

ونختتم هذا التزييف الإعلامي بخطة خداع الكاميرا التي مارستها قناة المحور:

- حيث كانت تبث المظاهرات المليونية في ميدان التحرير من إحدى الزوايا المختارة التي لا يتعدى المتظاهرون فيها بعض الآلاف، مع جعل زاوية الكاميرا من الأعلى وعن بُعد لإظهار أن هذا هو العدد فقط الموجود بالتحرير، وفي نفس الشاشة يعرض مقاطع للمظاهرات المؤيدة لمبارك المتألفة من البلطجية التي دفعت بهم الداخلية في نصف الشاشة الآخر، ولكن من زوايا قريبة جدًا ومنخفضة توهم المشاهد بأن عددهم يتعدى من هم في التحرير.

- وفيـما يتعلـق بمحاولـة اسـتخدام آليـة القيـاس عـلى الواقـع للتعـرف عـلى موقف الإعـلام الخاص المـرئي مـن ثـورة ٢٥ ينايـر أكـدت الدراسـة الميدانيـة أن نسـبة ٤٣٪ مـن عينـة الدراسـة تـرى أن الإعـلام الخـاص ممثـلاً في قنـاة المحـور قد قـام بتزييف الوعـي بقضيـة الثورة حيث وقـف يدافع عـن السـلطة السياسـية في مواجهـة الثـورة والثوار، وفي المقابـل جاءت نسـبة ٢٦,٥٪ تؤكد على أن القنـاة وقفـت في صـف الثـورة، بينـما تأرجحت بعض الاسـتجابات بـين التأييـد والمعارضة وجاءت بنسـبة ٢١,٥٪، وأخـيرًا مـن أكـد أنه لا يعرف بنسـبة٩٪.

- وتعـبر هـذه النتائـج عـن ميـل العينـة لتأكيـد أن الإعـلام الخـاص المـرئي سـعى لتزييـف وعـي المواطنـين بقضيـة الثـورة لصالـح السـلطة السياسـية، لكـن يلاحـظ ارتفـاع نسـبة مـن أكـدوا أن الإعـلام الخـاص المـرئي قـام بدعـم الثـورة وتأييدهـا حيـث تجـاوزت هـذه النسـبة ربـع مفـردات العينـة وهـي نسـبة مخالفـة للواقـع حيـث أكـدت الدراسـة التحليليـة أن الإعـلام الخـاص المـرئي وخاصـة قنـاة المحـور كانـت نموذجًـا للتضليـل الإعلامـي وتزييـف وعـي المواطنـين ويمكن تفسـير ذلـك في ضـوء عـدم وعـي جـزء كبـير مـن مفـردات العينـة مـن طـلاب الفرقتـين الأولى والثانيـة بحقيقـة مـا تـم خـلال أيـام الثـورة بواسـطة وسـائل الإعـلام.

سابعًا: موقف الإعلام الرسمي المقروء من ثورة ٣٠ يونيو:

جـاء اهتـمام الإعـلام الرسـمي المقـروء متذبذبًـا وحـذرًا إلى حد كبـير ولم يعلـن موقفًا محـددًا من ثورة ٣٠ يونيـو وكأنـه قـد تعلـم مـن درس ثـورة ٢٥ ينايـر فلم يمل إلى وجهة نظر السـلطة ولم يمـل إلى وجهة نظر الثـوار بـل وقـف في منطقـة وسـط يتابـع وينشر أخبـار الجبهتـين دون ميل إلى أن شـعر بنجاح الثـورة فأخذ ينحـاز إليهـا بشـكل واضـح في الأيام الأخـيرة وهو ما يجعلنا نؤكد على أن الإعلام الرسـمي المقروء قد اسـتفاد إلى حـد كبـير مـن درس الماضي ولم يرتم في أحضان السـلطة بشـكل كامل رغم وجود وزيـر ينتمي أيديولوجيًا

للقوى المسيطرة على السلطة إلا أنه لم يتمكن من جعل المؤسسة منبرًا منحازًا للسلطة السياسية القائمة.

ولتأكيد ذلك يمكن الاستشهاد ببعض العناوين التي جاءت على صفحات جريدة الأهرام في الفترة الممتدة من ٣٠ يونيو إلى ٤ يوليو ليتضح ما ذهبنا إليه، حيث جاءت أبرز العناوين على النحو التالي:

- تأمين كامل للمنشآت الحيوية عشية المظاهرات.
- زيادة المعتصمين برابعة والتحرير والدفاع والاتحادية.
- الجيش يعزز وجوده.. والطائرات تجوب سماء المحافظات.
- الوفد يطالب الرئيس بحقن الدماء.
- مصر على شفا حرب أهلية.. وإجبار مرسي على التنحي ليس الحل.
- على ذمة تمرد: ٢٢ مليون مواطنًا طالبوا.. برحيل مرسي وانتخابات مبكرة.
- الحرية والعدالة يحمل الإنقاذ وتمرد المسئولية التامة.
- حرق مقار حزب الحرية والعدالة والوسط.
- القوى والأحزاب السياسية تدينان الاعتداء على مقار الإخوان.
- الملايين تهتف: تحيا مصر.
- حشود المعارضة تطالب بالرحيل.. وهتافات تأييد الرئيس في رابعة.
- الإعلام العالمي: الثورة المصرية تدمر ذاتها.
- مرسي: مصر لا تشهد ثورة ثانية ولن أقبل بأي انحراف عن الشرعية الدستورية.
- شعارات وأغان وطنية بالتحرير ورابعة والمحافظات.

- مرسي يطمئن على تنفيذ الخطط الأمنية.

- التحرير يرفع الكارت الأحمر للرئيس.

- العريان: ٣٠ يونيو نهاية الصراع بين إرادتين.

- الاتحاد العام للثورة يؤكد عدم رحيل النظام إلا عبر الصناديق.

- الجيش يمهل الجميع ٤٨ ساعة.

- بيان القوات المسلحة: لن نكون طرفًا في دائرة السياسة أو الحكم.

- الأمن القومي معرض لخطر شديد وضياع الوقت لن يحقق إلا مزيدًا من الانقسام.

- على الجميع أن يتوقف عن أي شيء بخلاف احتضان هذا الشعب الأبي.

- إذا لم تتحقق مطالب الشعب فسوف نعلن عن خريطة مستقبل نشرف على تنفيذها.

- الخريطة يشارك فيها جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة بما فيها الشباب.

- ترحيب شعبي ببيان القوات المسلحة.

- ١٦ حالة وفاة و ٧٨٩ مصابًا ضحايا الاشتباكات.

- حرق مقر الإخوان بالمقطم.. واستقالة ٥ وزراء.

- تشكيل مجلس رئاسي وإلغاء الدستور.

- القوات المسلحة تشرف على خارطة المستقبل لمدة تتراوح بين تسعة أشهر وعام.

- محاكم ثورية للمحرضين على العنف.. وتعليمات بالتعامل مع الخارجين على القانون في سيناء.

- تشكيل حكومة مؤقتة لا تنتمي لأية تيارات سياسية وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.
- وضع قيادات الإخوان تحت الإقامة الجبرية... وتأييد عالمي متوقع للتطورات الجديدة.
- حشود في مليونية الرحيل.. والمؤيدون يتظاهرون برابعة والنهضة والمحافظات.
- الرئيس يلتقي قنديل والسيسي للمرة الثانية خلال ٤٨ ساعة.
- أمريكا وفرنسا تطالبان الرئيس مرسي بضرورة الاستماع إلى مطالب الشعب.
- الأمم المتحدة: يجب حل الخلافات ديمقراطيًا ودور الجيش حاسم.
- الإدارة الأمريكية تقف في الجانب الخطأ.. والمعارضة المصرية غاضبة.
- مليونية تجوب الميدان وإطلاق الألعاب النارية ابتهاجًا بقرب سقوط النظام.
- متظاهرو الاتحادية يواصلون الاحتشاد.
- النائب العام يترك مكتبه.. ونادي القضاة يخشى العبث بالأوراق.
- مظاهرات الصعيد تتواصل.
- قنا: نجع حمادي جمهورية مستقلة.
- الأقصر: استبدال العيد القومي بيوم تغيير المحافظ.
- استمرار المظاهرات في شرم الشيخ ودهب.
- اتحاد عمال السويس: مطالب العمال لم تتحقق في عهد مرسي.
- الدعوة السلفية تطالب الرئيس بانتخابات رئاسية مبكرة وحكومة محايدة وتعديل الدستور.
- وجبهة الإنقاد: بيان الجيش أعاد الروح لمصر.

هـذه كانـت أبـرز العناويـن التـي جاءت عـلى صدر صحيفـة الأهرام طـوال أيـام الثورة: ويلاحـظ أنها حاولـت أن تكـون موضوعيـة وغـير منحـازة وركـزت عـلى طـرفي المعادلـة لكنها بدأت تميـل إلى دعـم الثورة وتأييدهـا مـع اقـتراب نجاحهـا، وبالتـالي يمكـن القـول أن الخطـاب الإعلامـي لجريـدة الأهـرام قـدم معالجة متوازنـة حـاول مـن خلالهـا تشـكيل وعي حقيقـي بالثورة فلم يقـم بإزاحـة وتهميش القضية بـل وضعها في بـؤرة الدلالـة وقـام بالتركيـز عليها طـوال أيـام الثورة وحتـى نجاحها.

وإذا كانـت هـذه هـي القـراءة التحليليـة لخطـاب الإعـلام الرسـمي المقـروء في ٣٠ يونيو فإننا سـنقوم بمقارنـة هـذه النتائـج بمـا أسـفرت عنه الدراسـة الميدانية في هذا الشـأن باعتبارهـا آلية للقياس عـلى الواقع، وفي هـذا الإطـار أوضحـت الدراسـة الميدانيـة أن الإعـلام الرسـمي في عمومـه كان منحـازًا إلى الثـورة والثـوار بنسـبة ٧٤,٥٪ مـن إجـمالي عينـة الدراسـة، مقابـل نسـبة ٩٪ أكـدوا عـلى أنـه كان موقفه سـلبيًا مـن الثورة، وجـاءت نسـبة ١١٪ تؤكـد عـلى موقفـه المتذبـذب بـين التأييـد والمعارضـة، في حـين أكـدت نسـبة ٥,٥٪ أنها لا تعـرف إذا كان مؤيـدًا أو معارضًـا، ويلاحـظ ميـل عينـة الدراسـة إلى التأكيـد عـلى أن الإعلام الرسـمي كان مؤيـدًا وداعـمًا للثـورة ولم يكـن منـبرًا للتعبـير عـن وجهـة نظـر السـلطة كـما حـدث في ٢٥ ينايـر وهـو مـا أكدتـه الدراسـة التحليليـة وهـو مـا يعني أن الإعلام الرسـمي قد اسـتفاد من دروس الماضي وأصبح أكثر ميلاً للاسـتقلال والتعبـير عـن الواقـع بعيـدًا عن الانحياز للسـلطة السياسـية.

وفيـما يتعلـق بموقـف جريـدة الأهـرام من ثـورة ٣٠ يونيو أكدت الدراسـة الميدانية أن نسـبة ٦١٪ من العينـة يـرون أنهـا كانـت مـع الثـورة والثـوار، مقابـل ١١٪ يرون أنهـا كانت ضد الثـورة، وجاءت نسـبة ١٦٪ تؤكـد عـلى أنهـا وقفـت موقفًا وسـطًا بين التأييـد والمعارضة، بينـما جاءت نسـبة ١١,٥٪ تؤكد عـدم معرفتها إذا كانـت مؤيـدة أم معارضة للثورة.

إذن يمكـن القـول أن الإعـلام الرسـمي المقـروء قـد قـام بتشـكيل وعـي الجماهـير بقضيـة الثـورة في ٣٠ يونيـو وهـو مـا اتفقـت حولـه الدراسـتين التحليليـة والميدانيـة وإن كانـت الدراسـة

الميدانيـة أكـثر ميـلاً إلى تأكيـد الـدور الداعـم للثـورة مـن الدراسـة التحليليـة التـي رأت أنه حـاول أن يقف في منطقـة وسـط بـين القـوى المتصارعة حتى حسـم الثـوار الموقـف لصالحهم، فبـدأ الميل تجاه دعـم الثورة والتعبـير عنها.

ثامنًا: موقف الإعلام الخاص المقروء من ثورة ٣٠ يونيو:

جـاء اهتـمام الإعـلام الخـاص المقـروء ليعـبر عـن الـدور الـذي يجب أن يكـون عليـه الإعـلام في عملية تشـكيل وعـي المواطـن بقضاياه ومشـكلاته الأساسـية باسـتثناء الإعلام الخـاص الذي أنشـأته جماعة الإخوان المسـلمين ليعـبر عنهـا ويدافـع مـن وجهـة نظرهـا: فالإعلام الخـاص في عمومه باسـتثناء إعلام الإخـوان وقف منـذ اللحظـة الأولى للثـورة مدافعًـا ومدعمًا لهـا وتحولت الصحـف الخاصة لمنابر ومنصات لقصف السـلطة الإخوانيـة الحاكمـة ومنـبرًا لنقـل رأي ووجهـة نظـر الثـورة والثـوار، وقامـت الصحـف الخاصـة بتغطية كافة الأحـداث في كل المحافظـات وأبـرزت انحيازهـا مـن خـلال عناوينهـا الرئيسـية، وجـاء هـذا الـدور مكمـلاً لدورهـا المشـكل للوعـي في ٢٥ ينايـر، وفي هـذا الإطار يمكن الاستشـهاد ببعض عناوين جريـدة المصري اليوم خـلال الفـترة الممتـدة مـن ٣٠ يونيـو وحتـى ٤ يوليـو حيث جـاءت على النحـو التالي:

- الميادين لـ «مرسي»: سنة كفاية.
- دقت ساعة الغضب بالمحافظات.
- ٢٢ مليون مصري تمردوا على «حكم الإخوان».
- أحزاب المعارضة في الشوارع.
- القضاة يشاركون بـ «وقفة» أمام دار القضاء العالي.
- «تنسـيقية ٣٠ يونيـو» تطالـب «الشـاطر» بـحقن دمـاء المصريـين... وتفـوض «البرادعـي» لقيادة المرحلـة الانتقالية.

- «سيناء».. استنفار أمني وعسكري.. ومتطرفون يتوعدون بـ «عمليات إرهابية».

- موقعة «سيدي جابر» تحصد ٣ ضحايا.

- بورسعيد.. الآلاف يشيعون ضحية «الانفجار» والمعاينة: السبب عبوة محلية الصنع.

- الغربية.. مشانق رمزية لـ «مرسي» ومروحيات الجيش تحلق فوق المحلة.

- الدقهلية.. مظاهرات ليلية تطالب بـ «إسقاط مرسي» وإصابة ٤٨ في اشتباكات بين مؤيديه ومعارضيه.

- «حلفاء مرسي» يدقون «طبول المواجهة».

- «الإخوان» تتعاقد مع شركات حراسة لـ «تأمين مقارها».

- «عبد الغفور» من يرفض حوار مرسي لا يحب وطنه.

- أبو إسماعيل: النزول إلى الشارع مرهون بالانقلاب على الدستور.

- «تجرد» تعلن عن جمع ٢٦ مليون توقيع.. ومليونية لـ «حماية الرئيس» اليوم.

- استقالة ٩ من نواب التيار المدني في «الشورى» أثناء مؤتمر «تمرد».

- اعتصام لشرطة الترحيلات في البحيرة.

- تشكيلات القوات المسلحة ترفع درجة الاستعداد تحسبًا لـ «العنف».

- «البرادعي»: أعطينا مرسي رخصة ولم يستطع القيادة.. و«صباحي»: مؤسسات الدولة تنحاز لإرادة الشعب.

- معتصمو «الدفاع» ينصبون ٤٥ خيمة.. ويغلقون الخليفة المأمون.

- تزايد أعداد المتظاهرين أمام «الاتحادية» استعدادًا لمليونية اليوم.

- الشعب يثور.. والحكومة تمارس أعمالها.
- مسيرة للفنانين بـ «القباقيب» للمطالبة برحيل مرسي.
- مـرسي لــ «الجارديـان»: نـادم على الإعلان الدسـتوري واسـتقالتي تضـع البلاد في فوضى بلا نــهاية رغـم الخـروج الكبير.
- منع «الإسعاف» من الإعلان عن أعداد المصابين بأمر وزير الصحة.
- «تمرد» ستقدم استمارات سحب الثقة من مرسي إلى «الدستورية».
- عشرات الأسر تتظاهر بـ «الكنب» في المهندسين للمطالبة بـ «رحيل مرسي استفتاء الشعب».
- الشعب أراد.. والجيش استجاب.
- مبارك شاهد الثورة.. وقال اللي خرجوا ضدي أقل بكثير.
- القضاة وأعضاء النيابة يتوجهون إلى النائب العام لمطالبته بترك منصبه.
- الثورة مستمرة ضد مرسي في الخارج.
- «عنان» يستقيل من منصب المستشار العسكري لـ «مرسي».
- الليلة الأولى لمظاهرات «الاتحادية» : اعتصام حتى رحيل النظام.
- الشرطة: عُدنا لـ «أحضان الشعب».
- «التيار الشعبي» يعلن «خارطة الطريق».. ويقترح نقل «سلطات مرسي» لـ «حكومة كفاءات».
- الجيش ينحاز للشعب.
- القضاة: لو تأخر الجيش لضاعت البلاد.

- «الإنقاذ»: البيان انحياز للوطن.
- الميادين ترقص وتتمسك بـ «رحيل الإخوان».
- «تمرد»: البيان إنذار أخير للنظام.
- «تمـرد»: ترحـب ببيـان الجيـش.. وتدعـو إلى الإضراب العـام وحصار «قـصر القبة» إذا لم يسـتجب «مرسي».
- تنسيقية ٣٠ يونيو ترفض الخروج الآمن لـ «مرسي».
- «الإنقاذ»: لا مفاوضات مع «الرئاسة».
- انهيار حكومة قنديل.
- مصر تعود خلال ساعات.
- وزير الداخلية: حددنا ١٢ متهمًا من «قناصة الإرشاد».
- واشنطن تطالب مرسي بانتخابات مبكرة.
- استرداد وطن.
- هكذا يتمرد المصريون.
- «الإنقاذ» تطالب بمحاكمة مرسي وقيادات الإخوان.
- واشنطن: الديمقراطية ليست مجرد انتخابات بل الاستماع للشعب.
- عزل مرسي.. بأمر الشعب.
- «الحداد» يحرض على سفك الدماء.. ويصف ما يحدث بـ «انقلاب عسكري».
- تهريب ٤ حقائب مستندات من مقر الحكومة.

- عائلة مرسي تنتقل لـ «التجمع الخامس» بعد الخطاب.

- الرئيس المؤقت لـ «المصري اليوم»: مسئولية كبيرة في ظروف حرجة.

- التكرار يعلم الثوار.

- دواوين الحكومة في قبضة الشعب.

- «تنسيقية ٣٠ يونيو» تطالب القوات المسلحة بحل «الإخوان» ومحاكمة قيادات الجماعة.

- «امنع معونة».. حملة توقيعات شعبية لرفض المعونة الأمريكية.

هذه كانت أبرز العناوين التي جاءت على صدر صفحات جريدة المصري اليوم طوال أيام الثورة ويلاحظ انحيازها الكامل للثورة والثوار، فقد أكدت العناوين على أن ما يحدث هو ثورة جديدة مكملة لثورة ٢٥ يناير وعلى الرئيس وجماعته وحكومته الرحيل عن الحكم وتحقيق مطالب الجماهير الشعبية الثائرة، وبالتالي يمكن القول أن الخطاب الإعلامي لجريدة المصري اليوم كان يسعى لتشكيل وعي المواطن المصري بقضية الثورة وكشف الزيف الذي حاول أن تلعبه وسائل إعلام جماعة الإخوان المسلمين والذي سعى إلى تزييف وعي المواطن بقضية الثورة ومحاولة تصويرها على أنها انقلاب على الشرعية المزعومة وهو ما يمكن تأكيده من خلال العناوين الرئيسية لجريدة الحرية والعدالة طوال أيام الثورة حيث جاءت على النحو التالي:

- التحالف الوطني لدعم الشرعية يعلن الاعتصام برابعة العدوية.

- جريدة الوفد تحرض وتكذب على المتظاهرين.

- مرسي باق في منصبه ودعاوى إسقاطه «غباء سياسي».

- تزايد أعداد المتظاهرين في رابعة العدوية.. دار الإفتاء: حمل السلاح في المظاهرات «حرام شرعًا».

- الشعب يريد إسقاط الفلول وفضح معارضة المولوتوف ودعم الشرعية.
- صورة مبارك تملأ ميدان التحرير واشتباكات بالأيدي في «مؤتمر تمرد».
- استطلاع «الجزيرة» ٩٠,٦٪ يعتبرون مظاهرات ٣٠ يونيو انقلاب على الديمقراطية.
- حالات التحرش جماعية في التحرير.. النائب العام أمر بالتحقيق مع المعارضة.
- شهادات حية للنشطاء: هذه ليست ثورتنا.. صور مبارك توزع وعلى اليمين الفلول وعلى اليسار أسفين يا ريس.
- مليونية رابعة.. أذكار ودعاء وتفاؤل.
- سياسيون: المعارضة مسئولة عن العنف.. الحزب الوطني يقود ثورة «تمرد».
- بلطجية «تمرد» استخدموا الرصاص الحي واعتلوا أسطح المنازل لقنص الشباب.
- صراع ضد الهوية الإسلامية.. الانقلاب على الإرادة الشعبية.
- العلمانيون لا يريدون الإسلاميين بالحكم حتى لو كان الثمن إعادة نظام المخلوع.
- المعارضة توحدت مع الفلول وتقدم الغطاء للعنف وعليها احترام شرعية الصندوق.
- الرئاسة: الحوار مع الشباب.. نتجاوب مع مطالب الشعب..
- الداخلية مسئولة.
- التحالف الوطني لدعم الشرعية: المعارضة واهمة.. ولن تستطيع الانقلاب على الرئيس.
- البلتاجي رموز الفساد تقود المظاهرات.
- مرسي: لن أسمح بأي «انحراف» عن النظام الدستوري..

- «معركتي ليست ضد قوى المعارضة ولكن ضد الدولة العميقة وبقايا النظام القديم» «واثق للغاية أن الجيش متفرغ لمهمته الأساسية ولن يتدخل في الحكم.
- البورصة تدعم الشرعية وتربح ٢ مليار جنيه.. تسليم شيكات المعاش لأسر الشهداء.
- قنديل يتفقد التحرير والاتحادية، مظاهرات حاشدة في المحافظات لدعم الشرعية.
- وفد من أقباط الصعيد ينضمون لمرسي..
- جبهة الإنقاذ.. بذور الانشقاق تظهر مبكرًا.. المعارضة لا تمتلك رؤية واضحة ويوجد انشقاق.
- تمرد تهدد وتعتدي وتسرق.. بلطجية تمرد تشعل النيران.
- جريمة في المقطم.. الداخلية تتواطأ وهجوم بالرصاص الحي والخرطوش والآلي طول الليل.
- كارت أحمر لجبهة الإنقاذ.. ٣٠ يونيو «يوم وعدى».
- شعار إسقاط الرئيس معركة ضد المشروع والهوية الإسلامية.. جماعة الإخوان تمتص العنف.
- سقطات إعلام الفلول يوم ٣٠ يونيو.
- باطل.
- مرسي الرئيس الشرعي لمصر.
- مرسي عبر الصفحة الرسمية للفيس بوك: «ما أعلنه السيسي انقلاب عسكري».

- خطاب الرئيس يغلق أبواب الانقلاب على الشرعية.
- ١٠ رسائل في خطاب مرسي التاريخي للأمة.
- عمارة: نحمل القوات المسلحة والشرطة مسئولية أحداث جامعة القاهرة.
- البناء والتنمية: مرابطون في الميادين والشوارع للدفاع عن الشرعية.
- بلطجية يقطعون الطريق على متظاهري النهضة.
- أهالي الشهداء والمصابين: مقتل أبناءنا زادنا تأييدًا للشرعية.
- الجريمة الخسيسة.. البناء والتنمية: عضو جبهة الإنقاذ قاد البلطجية.
- أبطال تؤيد الشرعية، يروون تفاصيل مذبحة النهضة.
- تفاصيل ليلة قضاها ٤ ملايين معتصم في رابعة تحت الإرهاب.

هـذه كانـت أبـرز العناويـن التـي جـاءت عـلى صـدر صفحـات جريـدة الحريـة والعدالـة طـوال أيـام الثـورة، ويلاحـظ انحيازهـا التـام للسـلطة السياسـية، وجماعة الإخوان المسـلمين ـ حيث وقفـت بكل قوة في وجـه الثـورة والثـوار وحاولـت تزييـف وعـي الجماهير بالثـورة واعتـبرت الثوار بلطجية وفاسـدون يسـعون لعـودة الفلـول مـن نظـام مبـارك وأنهـم انقلابيـون يسـعون لإسـقاط الرئيـس الشرعـي المنتخـب وقامـوا بتزييـف الحقائـق حـول أعـداد المتظاهريـن وأكـدوا عـلى أنهـم أعـداد قليلـة مقارنـة بالمتظاهريـن لدعـم الشرعيـة والرئيـس المنتخب.

وتعكس القراءة التحليلية لعناوين الإعلام الخاص المقروء أنه انقسـم إلى قسـمين الأول: الإعلام الخاص المسـتقل وهو يشـكل النسـبة الأكبر من الإعلام الخاص المقروء وقد اتخذ موقفًا إيجابيًا من قضية الثورة بل سـعى إلى وضعها في بؤرة الدلالة، وهو ما يعني أن القوى الاقتصادية المسـيطرة على هذه الوسـائل الإعلامية كان من مصلحتها كشـف الحقائق فيما يتعلق بقضية الثورة كما تحدث على أرض الواقع، أما القسـم الثاني:

وهـو الإعـلام المملـوك لجماعـة الإخوان المسـلمين فقد اتخذ موقفًا سـلبيًا مـن قضية الثورة وحاول تهميشـها وإزاحتهـا مـن بـؤرة الدلالـة بـل وسـعى إلى تشـويهها ووصفهـا بالانقـلاب عـلى الشرعيـة، وهذا مـا يعني أن القـوى الاقتصاديـة والسياسـية المسـيطرة عـلى هـذه الوسـائل كان من مصلحتهـا عدم كشـف الحقائق فيما يتعلـق بقضيـة الثـورة كـما تحـدث عـلى أرض الواقـع لأنها تعنـي سـقوطها ورحيلها من سـدة الحكم.

وفي محاولتنـا لاسـتخدام آليـة القيـاس عـلى الواقـع مـن خـلال مقارنـة هـذه النتائـج بمـا أسـفرت عنه الدراسـة الميدانيـة حـول موقـف الإعـلام الخـاص في عمومـه مـن ثـورة٣٠ يونيـو، ثـم موقـف الإعـلام الخاص المقـروء عـلى وجـه الخصـوص من الثورة، فسـوف يتضـح أن هناك تقارب كبـير بين ما توصلت إليه الدراسـة التحليليـة ونتائـج الدراسـة الميدانيـة، حيـث جـاءت نسـبة ٧٧٪ مـن عينـة الدراسـة تؤكد أن الإعـلام الخاص كان مـع الثـورة، مقابـل ٥٪ أكـدت أن الإعـلام الخاص كان ضد الثورة، بينما جاءت نسـبة ١٤٪ ترى أن الإعلام الخـاص وقـف في المنتصـف بـين التأييـد والمعارضـة للثـورة، بينـما أكدت نسـبة ٤٪ أنهـا لا تعرف مـا إذا كان الإعـلام الخـاص قـد أيـد أم عارض الثورة، ويمكن تفسـير تلك النتائـج في ضوء ارتفاع حجم الوسـائل الإعلامية الخاصـة المؤيـدة للثـورة مقابـل انخفـاض حجم الوسـائل الإعلامية الخاصـة المعارضة للثـورة فالإعلام الخاص الغـير مملـوك للتيـارات السياسـية الإسـلامية كان هـو الأكـثر انتشـارًا وبالتالي وقـف مدعمًا للثـورة في مقابل انخفـاض نسـبة الإعـلام المملوك للتيار السـياسي الإسـلامي الـذي وقف معارضًـا للثورة.

وفيـما يتعلـق بموقـف جريـدة المـصري اليـوم مـن ثـورة ٣٠ يونيـو أكـدت الدراسـة الميدانية أن نسـبة ٧٥٫٥٪ يـرون أنهـا مؤيـدة للثـورة، مقابـل نسـبة ٥٫٥٪ يؤكـدون معارضتها، ونسـبة ٩٪ يؤكدون عـلى موقفها المتأرجـح بـين التأييـد والمعارضـة، ونسـبة ١٠٪ أكـدوا عـلى عـدم معرفتهـم بموقفهـا، ويمكـن تفسـير ذلـك في ضـوء وعـي الشـباب بـدور الإعـلام المقـروء خـلال ثـورة ٣٠ يونيـو حيـث كان هـؤلاء الشـباب مشـاركين ومتابعـين بشـكل جيـد لأحـداث الثورة.

وفيـما يتعلـق بموقـف جريـدة الحريـة والعدالة من ثـورة ٣٠ يونيو أكدت الدراسـة الميدانية أن نسـبة ٧٦٪ يـرون أنهـا معارضـة للثـورة، مقابـل ١٢٪ يؤكـدون أنهـا مؤيـدة للثـورة، في حـين جاءت نسـبة ٢٪ تؤكد الموقـف المتأرجـح بـين التأييـد والمعارضـة، ونسـبة ١٠٪ تؤكد عـدم معرفتها، وتشـير النتائج إلى ارتفاع نسـبة وعـي الشـباب بـدور الجريـدة المعـارض للثـورة. وتعـبر نسـبة من أكدوا عـلى أنها مؤيـدة أنهم من الشـباب غـير المتابـع جيدًا لأن موقـف الجريـدة كان مـن الوضـوح بمكان لكـن عدم اطلاع الشـباب جعلهـم يختاون اسـتجابة التأييـد بـدون وعـي فهنـاك مـن يـدلي برأيـه بدون علـم في بعـض القضايا عـلى الرغم مـن أن قول لا أعـرف لا يقلـل منهم في شيء.

ومـن هنـا يتضـح أن الإعـلام الخـاص المقروء قد قـام في إجماله بتشـكيل وعي الجماهـير بقضية الثورة في ٣٠ يونيـو وهـو مـا أكدتـه الدراسـة التحليليـة ودعمتـه بشـكل كامـل الدراسـة الميدانية، لكـن إلى جانب هـذا الـدور قـد كان هنـاك جـزءًا صغيرًا مـن الإعلام الخـاص المملوك للسـلطة السياسـية الإخوانيـة وتابعيها يسـعى لتزييـف الوعـي بقضيـة الثورة لكن قوة الإعـلام الخاص المقـروء الغير مملوك لهذا الفصيل السـياسي تمكنـت مـن الانتصـار في النهايـة وقدمـت الحقائق التي حاولـت هذه الوسـائل تزييفها.

تاسعًا: موقف الإعلام الرسمي المرئي من ثورة ٣٠ يونيو:

جاء الإعلام الرسـمي المرئي ليمارس دورًا مختلفًا عن الدور الذي مارسـه في ٢٥ يناير، فلم ينحز للسـلطة السياسـية كـما فعـل في المـاضي، حيـث تعلم من الدرس واسـتطاع بجـدارة أن يلعب اللعبة بشـكل مختلف، فقـد كان حـذرًا منـذ البدايـة وبدأ يميـل إلى الجانب الأقـوى مع مرور الوقـت واتضاح الصـورة، فحينما وجد الجيـش يقـف في صالـح الثـورة والثوار تحـول إلى منصة لقصـف الرئيس وجماعة الإخوان وسـعى لإبراز دور الثـورة والثـوار والجيـش وقـام بالسـعي لتشـكيل وعـي حقيقـي بقضيـة الثورة عـلى عكـس دوره في تزييف الوعـي بالقضيـة في ٢٥ ينايـر، وسـوف نعـرض خـلال الصفحـات التاليـة كيـف تحـرك الإعـلام الرسـمي المرئي

مـن الحـذر إلى الاطمئنـان وبالتـالي إلى القيـام بـدوره في تشـكيل الوعـي بقضيـة الثـورة حيـث نعـرض نتائج الدراسـة التحليليـة والتـي تنقسـم إلى قسـمين الأول نعـرض فيـه التوجهـات العامـة للإعـلام الرسـمي المـرئي في عمومـه والقسـم الثـاني نعـرض لنمـوذج واقعي لهـذا الإعلام وهو قناة النيـل للأخبار، ثـم ننتقل بعد ذلك لعرض نتائج الدراسـة الميدانية.

٣- التوجهات العامة للإعلام الرسمي المرئي:

لقـد تعلـم الإعـلام المـصري الرسـمي مـن الـدرس السـابق في (٢٥ينايـر)، فلـم يشـأ أن يقـع في نفـس الحفـرة مـرة أخـرى فيتـم تخوينـه مـن الشـعب، ويتـم محاكمته كما حـدث مع سـالفه، فقرر وضـع خطته التأمينيـة لـه ولصورتـه حرصًـا عـلى مصالحـه، وليـس حرصًـا عـلى نزاهـة الإعـلام، حيـث قسـم فـترة مـا قبل الثـورة، والثـورة، ومـا بعـد الثـورة إلى مراحـل عديـدة وهي:

مرحلة النقطة المتوسطة:

اتخـذ الإعـلام الرسـمي موقفًـا أقـرب إلى الحيـاد قبـل نـزول جموع الشـعب للشـارع بأسـبوعين تقريبًا حتـى وصـل إلى النقطـة المتوسـطة التـي يقـف عليهـا يشـاهد الأحـداث من حولـه، ويقـف لها سـاكنًا ليس ذا رأي ولا اتجـاه.

ظهـر ذلـك مـن خـلال نـشرات أخبـاره التـي لم تتحـدث حـول تصريحـات السياسـيين أو حـول الأعداد التـي مـن المتوقـع نزولهـا أو حـول بعـض الأحـداث التمهيديـة التـي تنبـئ بتظاهـرة كبيرة عـلى الأقل.

مرحلة الحـــــذر:

التعامـل بحـذر يُنبـئ باتجـاه سيسـير عليـه الإعـلام بعـد الاطمئنـان هـي المرحلـة الثانيـة التـي تعامل بهـا الإعـلام المصري.

المقصــود تفصيــلاً أن الإعــلام الرســمي بــدأ في اتخــاذ قــرار الانــزلاق وراء الشــعب بعــد خطـاب الفريـق أول عبـد الفتـاح السـيسي يـوم ٢٣ يونيـو بمسـرح الجـلاء للقـوات المسـلحة الـذي

قـال فيـه: «القـوات المسـلحة عـلى وعي كامل بمـا يدور في الشـأن العام الداخـلي دون المشـاركة أو التدخل لأنهـا تعمـل بحيـاد تـام، وولاء رجالهـا لمـصر وشـعبها العظيـم.. «القـوات المسـلحة تدعـو الجميـع دون أي مزايـدات لإيجـاد صيغـة تفاهـم وتوافـق ومصالحـة حقيقيـة لحمايـة مـصر وشـعبها، ولدينـا مـن الوقـت أسبوع».

حينهـا أدرك الإعـلام الرسـمي مـن تلـك الكلـمات اتجـاه القوات المسـلحة الـذي أعلن صراحـة انحيازه لشـعب مـصر، ثـم قـال بصيغـة الجمـع: «لدينا مـن الوقـت أسـبوع».. فبدأ في خـوض مرحلـة الحذر..

بـدأت برامـج الــ Talk Show «التـوك شـو» في مناقشـة وتحليـل تلـك الكلـمات، وتتسـاءل حـول دور الجيـش في تلـك المرحلـة، ودور الإخـوان الذيـن كانـوا السـبب الرئيـسي في تجمـع الشـعب للنـزول يـوم ٣٠ يونيـو، فعليهـم إصـلاح مـا أفسـدوه، وجاء الحـوار الدائم في صيغـة النصيحـة للحكومة والرئيس، والتسـاؤل حـول دور الجيـش مـع محاولات تضخيمه ونفاقه بشـكل بسـيط بـدأ في التضخيم حتـى زاد عن حده، ولكن ظـل محايـدًا حـول الإخـوان والرئيـس والحكومة بشـكل كبير.

أمـا نـشرات الأخبـار فظلـت أقـرب إلى النقطـة المتوسـطة مـن الحـذر في إذاعـة أخبارهـا، كـما أنهـا تعلمـت مـن ماضيهـا ولم تـزر وقائـعَ أو أحداثـًا.

وكـما نقلـت مشـاهدًا للمتظاهريـن في ميـدان التحريـر، فقد نقلـت مشـاهدًا مقابلـة للمتظاهرين في رابعـة العدوية.

مرحلة اتخاذ القــرار:

أخـيرًا قـرر الإعـلام الرسـمي موقفه بنسـبة تقـترب من الــ ١٠٠٪ يـوم ٢٠١٣/٦/٣٠، وتحديـدًا بعد بيان القـوات المسـلحة الـذي أعلـن فيه أن «القوات المسـلحة تعيد وتكـرر الدعوة لتلبية مطالب الشـعب، وتمهل الجميـع ٤٨ سـاعة كفرصـة أخـيرة لتحمـل أعبـاء الظرف التاريخـي الذي يمر بـه الوطن الذي لن يتسـامح أو يغفـر لأي قـوى تقصر في تحمل مسـئوليتها.

هـذا البيـان الـذي أعلـن فيه الجيش انحيازه للشـعب على حسـاب أي قـوة موجودة أيًـا كانت، فاتخذ الإعـلام الرسـمي حينهـا فقـط قـراره بالوقـوف مـع الشـعب المـصري في التحريـر والاتحادية، وأعلـن صراحة تأييـده للقـوات المسـلحة مـن خـلال نفاقـه المبالـغ فيه والمكشـوف، لكـن في النهايـة يُرضي المواطـن الذي لم يبـال بذلـك لأنـه أيضًـا ينتظر مـن الجيـش ظهـرًا وحاميًا له.

ظهـر الحديـث عـن تاريـخ الجيـش ووطنيتـه وقوتـه وتخويـن المتظاهريـن في رابعـة، بـل وتخويـن الرئيـس وذكـر مسـاوئه بعـض الأحيان جليًـا واضحًا من خـلال كل برامج الـ Talk Show «التوك شـو»، بينما كان جزئيًـا في نـشرات الأخبـار، وذلـك لطبيعتهـا فقـط كناقلـة للحدث.

مرحلة التركيز والتجاهل:

برامـج الــ Talk Show «التـوك شـو»، بـدأت في إبـراز ميـدان التحريـر والاتحاديـة والمبالغـة في تخويـن الجماعـة والرئيـس ومؤيديهـم ونـشر فضائحهم.

وليسـت تلـك هـي المشـكلة أن يـبرزوا خيانـة الجماعـة أو الرئيـس، ولكـن النقطـة تتركـز في أنـه إعلام مفضـوح، لأنـه لم يتحـدث عـن ذلـك منـذ أيـام أو أسـابيع مـع أنـه لم ينكـر معرفتـه به.

أيضًـا كان هنـاك تسـابق غريـب بـين البرامـج في الإعـلام الرسـمي في تخمـين أعـداد المتظاهريـن فهنـا الحديـث حـول ٥ ملايـين وفي القنـاة التاليـة الحديـث حـول زيادتهـم إلى ٢٠ مليـون في أقـل مـن دقيقـة.

أمـا بالنسـبة لنقطـة التجاهـل، فهي تتعلق بمتظاهـري رابعة الذيـن لم يهتموا بالتعليـق عليهم إلا عند نـشر مقطـع فيديـو لأحـد قياديـي الجماعـة الإرهابيـة أو أحـد الأشـخاص في تصريـح أو كلمـة تُخلـق منهـا مادة للسـخرية.

بالنسبة لنشرات الأخبار فأكثر من ٦٠٪ منها في مختلف قنوات الإعلام الرسمي تجاهلت متظاهري رابعة، وركزت فقط على تصريحات القياديين الغبية ولكن في شكل تصريح أيضًا.

أيضًا اختلفت نشرات الأخبار من قناة لأخرى في رصد عدد المتظاهرين فتفاوتت الأعداد من خمسة ملايين متظاهر في التحرير والاتحادية وحتى خمسة وخمسين مليونًا.

الخطط التي مارسها الإعلام الرسمي لتدمير الجماعة والرئيس وإسقاطه من خلال ما يسمى بالحرب الباردة أو الحرب النفسية.

خطة التخـــــــوين:

- تمثلت في كل الحقائق التي اعتمدت وسائل الإعلام نشرها في هذا التوقيت بالذات كتاريخ الجماعة وحقيقة تأسيسها وأصل حسن البنا وكشف مؤامرات الجماعة وأعضائها حاليًا لنشر الفوضى في مصر والسعي إلى تقسيمها.

خطة زيادة الحس الوطني والحرب الخارجية على مصر:

- كان لا بد من إضافة نوع جديد من الخطط لتعمل كمساعد رئيس للخطة الأولى، وهي زيادة الحس الوطني والعمل على بثه بكثافة لدى الجمهور، فكشف مؤامرات الجماعة ورئيسها تطلب الحديث حول تقسيم مصر والتفريط في أرضها وعرضها وشرفها، ومرسي وجماعته يسعون للتنازل عن سيناء وجنوب مصر.

- الجماعة هي من صنع الولايات المتحدة وإسرائيل التي زرعتها في مصر لتدميرها، ولذلك يجب أن نتصدى لقوى الغرب المتمثلة في الإخوان حاليًا لحماية الوطن والأرض كان ضمن الخطة النفسية التي مارسها الإعلام الرسمي لمساندة الجيش ومحاربة الجماعة.

خطة استخدام المشاهير:

- خطة مكررة منذ ٢٥ يناير، ولكن تلك المرة فقد اجتمع كل النجوم والمشاهير وخاصة الفنانين على نبذ الإخوان ومهاجمتهم بضراوة لم يسبق لها مثيل، كان أسلوبًا رائعًا للتأثير بقوة على الجمهور المتردد الذي يرى هؤلاء النجوم في شكل حكماء مما يتطلب محاكاتهم نفسيًا وحتى رأيًا في بعض الأحيان.

خطة تكوين الصور الذهنية:

- كان ذلك من خلال البرامج التي بدأت في وضع المشاهد داخل صورة جديدة تخيلية تضع له كل التساؤلات والحلول أيضًا وترسم له مستقبلاً ورديًا مع الجيش والفريق السيسي، وتعده بحياة كريمة، وتلعب حول الفقر والجوع، فتكون صورة ذهنية أخرى ترسم مستقبلاً بلا إخوان، بلا جوع وبلا فقر.

خطة ترسيخ الفكرة وزيادة الاعتقاد:

- كان ذلك منذ يوم ٢٠١٣/٧/٣ تحديدًا وبعد بيان تنحية مرسي من خلال الأوبريتات والأغاني الوطنية التي تؤيد الجيش والسيسي وتحاول زيادة الحس الوطني ورفعه لدى المواطن المؤيد، وتهزم نفسيًا كل من يؤيد الإخوان.
- من الغريب أن تلك الأغاني والأوبريتات جهزتها القنوات لتذيعها عقب البيان مباشرة، وكأنها متأكدة أنها لعبت الدور الصحيح لأخذ الرأي العام في هذا الاتجاه فجهزت وحضرت كل شيء بما في ذلك الأغاني الوطنية والثورية.

٣- قناة النيل للأخبار نموذجًا للإعلام الرسمي المرئي:

اعتمدت قناة النيل للأخبار كل الخطط السابقة باعتبارها إحدى القنوات المصرية الرسمية، مع اختلاف أو تفاوت في نسبة استخدام كل منها.

أبرز الخطط التي اعتمدتها قناة النيل للأخبار بعد مرورها بمراحل ما قبل وأثناء الثورة:

خطة زيادة الحس الوطني والحرب الخارجية على مصر.

خطة تكوين الصور الذهنية.

خطة ترسيخ الفكرة وزيادة الاعتقاد.

- والخطة المقابلة للخطة الرسمية لإعلام الإخوان وهو التأثير على المتظاهرين من خلال رجال الدين.. (الحرب النفسية الدينية).

- منذ يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ بدأت قناة النيل للأخبار في إذاعة الأغاني الوطنية ما بعد بيان المجلس العسكري، وكأنها تحتفل بانتصار الثورة وكأن الجيش قد أعلن عزل مرسي، في محاولة لزيادة الحس الوطني ورسم صورة ذهنية تربط بين الوطنية وبين عزل مرسي.

- قسمت قناة النيل للأخبار في ستوديوهاتها التحليلية الشاشة إلى أربعة أجزاء جزئين لثوار ٣٠ يونيو في التحرير والاتحادية وجزء لميدان رابعة، والأخير لمقدم البرامج وضيوفه.

- من الواضح أن قناة النيل قد تعلمت من سابق أخطائها، وشعرت بالصف الأقوى ومن يجب أن تسانده.

- ظهر ذلك في الضيوف الذين استضافتهم الذين يرفضون مرسي ويدعمون الجيش مثل: العميد سمير راغب الخبير والمحلل السياسي.

- ظهر دور الحرب النفسية الدينية ومحاولات التأثير على الجمهور من خلال رجال الدين جليًا منذ ٦/٣٠ والذين يرفضون الرئيس مرسي، كما الشيخ/ عبد العزيز النجار من علماء الأزهر، والذي شكر أيضًا رجال الشرطة لدورهم في حفظ

الأمـن، وتحـدث عـن عـدم وجـود مشـكلة في الدسـتور تجعـل الرئيس مـرسي يعتـذر ويتنحى، ثم تحـدث عـن دور الأزهـر الشريـف الذي كافح مـن أجل مصر وقـاد دورًا عالميًا ثم خـروج الإخوان الآن ليطعنـوا فيـه.

- يـوم ٢٠١٣/٧/١ أعلنـت قنـاة النيـل للأخبـار هجومًا غـير مباشر ولكنـه ضاري عـلى الرئيس مرسي وجماعتـه عندمـا بـدأت في إبراز كل عيوب ومشـاكل الرئيس وجماعته خلال فترة السـنة بالأسـماء والأرقـام، وذلـك مـن خـلال اسـتوديوهاتها التحليليـة، بـل وبـدأت في مناقشـة خارطـة الطريـق المتوقعـة بعد ٤٨ سـاعة.

- مـن الأمـور التـي تؤكـد توقعـات قنـاة النيـل للأخبـار لقـرار عـزل مـرسي، أو ربمـا وقوفهـا بجانب الثـوار بـضراوة عندمـا بـدأت في اسـتضافة مؤيديـن للحكومة والرئيـس مع معارضـين لها في نفس الأسـتوديو مـع خـروج مقـدم أو مقدمـة البرنامـج عن سـياق العمل الحـرفي عندما يهاجـم المقدم مؤيـد الرئيس آخـذًا صـف معارضيه.

- يـوم ٧/٢ وبعـد خطـاب مـرسي الـذي رفض فيـه أي تغيـير أو انتخابـات مبكرة وتمسـكه بالشرعية وكلمـة «الشرعيـة» التـي تكـررت أكـثر مـن عـدد أيـام حكمـه لمـصر، وكان أول رد فعـل للقنـاة الاتصـال بــ «خالـد داود» المتحـدث باسـم جبهـة الإنقـاذ وإتاحـة الفرصـة لـه لمهاجمـة مرسي.

- وبعـد انتهـاء الأسـتوديو التحليـلي اتضـح أن القناة قد ترددت هـل تظل في نفس الطريـق، أم أنها يجـب أن تسـلك الطريـق المعاكـس عندمـا عـادت لمرحلـة النقطـة المتوسـطة مـن خـلال إذاعتها لتقريـر حـول النيـل والزراعـة في مـصر، ثـم إذاعتها لفيلم تسـجيلي عن الصيـف والمصيفـين وبلطيم.

- بعدهـا عرضـت مناظـرًا طبيعيـة مـن واحـة سـيوة، ثـم نـشرة الأخبـار تنقـل الحدث كما هـو، ثم فيلـمًا تسـجيليًا عن الشـيخ محمـود الحصري.

- منذ إعلان بيان عزل مرسي يوم ٧/٣ عادت الأمور لنصابها الطبيعي فهناك مرحلة الاطمئنان واستخدام كل الخطط المشروعة والغير مشروعة لتدمير الرئيس والإخوان وصورتهم بصرف النظر عن اتجاهاتهم، فقد ظهرت في صورة مبالغة أقرب للنفاق والتمسح بالنظام الجديد.

- وامتلأت القناة بفيديوهات الأغاني الوطنية والداعمة للجيش والأستوديوهات التحليلية التي تهاجم فقط الرئيس السابق وجماعته وترفع من شأن المؤسسة العسكرية وعظمتها.

ويتضح من العرض السابق أن الإعلام الرسمي المرئي قد قام بتشكيل الوعي بقضية الثورة بل وكان منحازاً لها ولكن بحذر شديد في البداية ثم حسم موقفه المؤيد والداعم لها بعد أن تأكد أن الجيش المؤسسة الأقوى على الأرض تقف في صف الثورة فخرج الإعلام الرسمي يؤيد بقوة بل وصل إلى حد النفاق للثورة والثوار والجيش في بعض الأحيان وهي صورة تخرجه عن دوره الموضوعي خاصة حينما بدأوا في مهاجمة الرئيس وجماعته وكأنهم كانوا في غيبوبة وفاقوا بشكل مفاجئ على خيانة وعمالة الرئيس وجماعته.

وفي محاولتنا لاستخدام آلية القياس على الواقع من خلال مقارنة هذه النتائج التي أسفرت عنها الدراسة التحليلية بما جاءت به الدراسة الميدانية فيما يتعلق بموقف الإعلام الرسمي المرئي من ثورة ٣٠ يونيو فقد جاءت الدراسة الميدانية لتدعم موقف الدراسة التحليلية في هذا الشأن حيث جاءت نسبة ٦١٪ يؤكدون على أن قناة النيل للأخبار كانت مع الثورة، مقابل نسبة ٨٪ فقط أكدوا على أنها كانت ضد الثورة، وجاءت نسبة ٢١٪ يرون أنها تأرجحت بين التأييد والمعارضة، وأخيراً نسبة ١٠٪ أكدوا عدم معرفتهم، وهي نتائج تعبر عن وعي عينة الدراسة من الطلاب الذين يرون أن الإعلام الرسمي المرئي ممثل في قناة النيل للأخبار كان أميل إلى تشكيل وعي الجماهير بحقيقة ما يحدث في الواقع وأنها ثورة حقيقية على عكس موقفهم من ٢٥يناير.

عاشرًا: موقف الإعلام الخاص المرئي من ثورة ٣٠ يونيو:

جاء الإعلام الخاص المرئي بشقيه الوطني والإخواني ليمارس دورًا واحدًا لكن في اتجاهين مختلفين الأول مارس دوره في تشكيل الوعي بقضية الثورة والثاني قام بممارسة دوره في تزييف الوعي بقضية الثورة، حيث قام الإعلام الخاص الوطني بالهجوم على مرسي وجماعة الإخوان ووصفهم بالخونة والعملاء وضرورة التخلص منهم وأبرزوا دور الثوار في الميادين المختلفة خاصة في الاتحادية والتحرير، وفي المقابل قام الإعلام الخاص بالإخوان بالهجوم على الثورة والثوار واعتبارهم بلطجية ومأجورين من أجل إسقاط الشرعية؛ ولذلك سوف نقوم بعرض التوجهات العامة للإعلام الخاص المرئي بشقيه الوطني والإخواني ثم ننتقل لمناقشة ما قدمته قناة CBC باعتبارها نموذجًا لتشكيل الوعي بقضية الثورة ثم ما قدمته قناة مصر٢٥ باعتبارها نموذجًا لتزييف الوعي بقضية الثورة وأخيرًا نعرض لنتائج الدراسة الميدانية.

٤- التوجهات العامة للإعلام الخاص المرئي:

كان للإعلام المصري الخاص دورًا رئيسيًا في الشد من أزر المتظاهرين وتشجيعهم، حيث تعلم هو الآخر من أخطائه السابقة (٢٥ يناير) فاتخذ صف الثوار هذه المرة، ولكن ذلك حدث أيضًا ليس فقط لنصرة الثورة، وإنما للعداء الشديد والعناد وحالة الحرب الشرسة والصريحة علنًا بين الإعلام الخاص المصري، وإعلام الإخوان الخاص الذي سب وشتم كل من لا يماثله وهاجمه وخونه على مدار السنة.

إنها الفرصة الأقوى لرد الاعتبار، وتدمير الإعلام الإخواني والإخوان أنفسهم ومؤسساتهم بل ورئيسهم أيضًا.

لم يمر الإعلام المصري الخاص بمرحلة النقطة المتوسطة، ولا بمرحلة الحذر، وإنما بدأ بمرحلة اتخاذ القرار مباشرة كل على اتجاهه.

فهناك قنوات مصرية خاصة وطنية، وهناك القنوات المصرية الخاصة الإخوانية التي سلف ذكرها، وكل من النوعين اتخذ قراره منذ البداية.

الإعلام المصري الخاص الوطني اتخذ قراره ما قبل ٦/٣٠ بشن حرب ضارية على الرئيس مرسي وحكومة هشام قنديل وجماعة الإخوان وكل المؤسسات التي تتصل بالجماعة، وتلك الحرب ظهرت جلية واضحة في برامجها كلها بلا استثناء Talk Show ومذيعيها وضيوفها واستضافة من يؤيد الإخوان من أجل تسويء صورته وتدميرها ومهاجمته حتى من مقدمي البرامج.

على الناحية الأخرى فهناك الإعلام المصري الخاص الإخواني والذي اتخذ قراره أيضًا، ولكن قبل الأخر بسنة بالهجوم على كل من لا ينتمي أو يؤيد مرسي وجماعة الإخوان والحكومة بل وتكفيرهم، والتلاعب بمعاني وآيات القرآن وتفسيرها، والتلاعب بالدين واستغلال جهل الناس به أو عدم علمهم به بشكل كافي.

أيضًا مرحلة التركيز والتجاهل لم تكن موجودة في الإعلام المصري الخاص، لأن الطرفان المتصارعان ببساطة ركزا على الآخر تركيزًا شديدًا بل ونقل كل منهم ميدان الآخر، وقام بتحليله لتنفيذ خطة اصطياد الأخطاء والتضخيم والمبالغة التي سنتناولها لاحقًا.

الخطط التي اشترك فيها الإعلاميون المصريون الخاصين «الوطني والإخواني» أو المؤيد والمعارض».

خطة التخـــــوين:

الخطة التي تعتمد أن يتعمد كل طرف تخوين الأخر ونفي صفة الوطنية عنه، بل واختلاق بعض الأكاذيب لإثبات خيانته.

خطة ترسيخ الفكرة وزيادة الاعتقاد:

لعب عليها الطرفان أيضًا، فالأول طالب الجيش أو المؤسسة العسكرية بمنتهى الصراحة بمناصرته وعزل الجماعة، ثم عمل على مراجعة تاريخ المؤسسة العسكرية الوطني والتأكيد على سعيها لخدمة مصر وأبنائها دائمًا مما يتطلب منهم تخليصهم من أعداء وخونة الوطن جماعة الإخوان والرئيس محمد مرسي.

ترسيخ الفكرة أيضًا كان لزيادة الاعتقاد في خيانة وعمالة الرئيس وضرورة عزله ولا بديل عن الرحيل.

أما الطرف الثاني «الإخواني»، فبدأ في ترسيخ فكرة الشرعية والدستور الذي صوت عليه الشعب ووافق عليه، وبدأ في محاولة زيادة اعتقاد الناس في الجماعة والرئيس مرسي وإنجازاتهما ونزاهتهما وعملهما المستمر من أجل مصر وأبناء مصر.

خطة اصطياد الأخطاء والتضخيم والمبالغة:

حيث كان كل طرف يسعى إلى نشر صور حية للميدان الآخر المعادي ثم يتصيد الخطأ ويبالغ فيه ويضخمه وربما يصنع خبرًا جديدًا لا علاقة له بصورة الميدان.

فالأول كان ينقل الصورة من ميدان رابعة ثم يتحدث عن حالات الحرب المنتشرة بشكل كبير بين صفوف متظاهريه مع ذكر أرقام دقيقة وكأنه استطاع حصرهم، بل ومن مظاهر وأدلة تلك الخطة اصطياد بعض من الصور لحاملي السلاح في رابعة وعند جامعة القاهرة وتصويرها للمشاهد بأن السلاح يساوي مائة والمائة تعني امتلاء رابعة والقاهرة بالمتفجرات.

على الناحية الأخرى فقد صور إعلام الإخوان متظاهري الاتحادية والتحرير بالماجنين الفاجرين الذين يمارسون العلاقات الجنسية في الخيام ويتناولون المشروبات الكحولية ويبحثون عن كل ما هو حرام لفعله وصورة لمتظاهر يحمل عصا خيمة يتم تصويرها للمشاهد على أنها عصا للتكسير والتخريب والاقتتال، بل ومن يحملها ليس ثائرًا أصلاً بل بلطجي ومأجور.

خطة استخدام المشاهير:

بـرع في اسـتخدامها الإعـلام المـصري الخـاص الرافـض لمـرسي وجماعته بينما لم يسـتطع الإعـلام المصري الخـاص المؤيـد لمـرسي اسـتخدامها لأنه من سـب وشـتم وخـون قبـل ذلك هؤلاء المشـاهير.

خطة التكفير والتأثير اللاهوتي الديني:

هـي خطـة اسـتخدمتها فقـط قنـوات الإعـلام المـصري الخـاص الإخوانيـة، وهـي نفـس الخطـة التـي اسـتخدمتها عـلى مـدار السـنة التـي حكم فيهـا الرئيس السـابق مرسي، وكانت أحد الأسـباب الرئيسـية لقيام الثـورة، الشـق الأول في تلـك الخطـة التـي اعتمدت على تكفير كل مـن ينقد أو يعترض عـلى الرئيس المعزول مـرسي أو جماعتـه لدرجـة أن تلـك القنـوات سـبت الأزهـر الشريـف وشـيوخه حـين تصدوا لمـرسي وجماعته وأخطائهـم الفادحة.

الشـق الثـاني: اعتمـد عـلى اصطيـاد أو اسـتهداف الفئـة الأميـة في مصر مـن قراهـا وريفها التـي تتميز بتدينهـا الفطـري، ولعبـوا بالديـن والقـرآن والأحاديـث وفسروها بما يخـدم مصالحهم حتى لـو خالف الدين لإقنـاع النـاس بهـم وبفكـرة ربـط الرئيـس والجماعـة بالديـن الإسـلامي، ومحاولـة شـن حـرب أفكار نفسـية دينيـة لاسـتخدام مدخـل التفكـير اللاهـوتي الـذي يلقى صـدى عند تلـك الفئة.

أيضًـا شرعـوا في روايـة بعـض الأحـلام والـرؤى الوهميـة ووضـع تفسـيرات لهـا تفيـد بغضـب الله على مـصر لـو لم يحكمهـا مـرسي وجماعته، ورؤى أخـرى تربط بين الإسـلام ونصرته ووجود الجماعة على السـاحة والعديـد من هـذا القبيل.

كل تلـك القنـوات كان أشـهرها وأبرزها: الرحمة، النـاس، الخليجية، الحافظ، مـصر ٢٥، الحكمة، وصال، صفا،.... إلخ.

خطة استخدام المدخل العاطفي للتفكير:

أيضًا استخدمته فقط قنوات الإخوان من خلال ادعاءاتها الكاذبة حول قتل قوات الشرطة وبلطجية الفلول وقناصتهم لمؤيدي مرسي، وقتل أطفالهم ونسائهم وغيرها من كذب الادعاءات التي تهدف لإقناع الناس وتحويل مسارها عن طريق المدخل العاطفي.

أضف إلى ذلك تباين القنوات من واحدة للأخرى في استخدام خطة إلى أخرى كخطة اللعب على مشاعر الوطنية وفكرة المؤامرة والقبض على أجانب مدربين سواء في صف الثوار لإسقاط نظام مرسي الشرعي كما ادعوا، أو في صف مؤيدي مرسي من حركات كحماس وجماعات إرهابية عالمية متطرفة، واستخدام خطة تفسير الأقاويل وخطط التهوين وغيرها مما تم استخدامه في ثورة ٢٥ يناير من قبل الإعلام المصري الرسمي والخاص.

٤- قناة CBC نموذجًا للإعلام الخاص الوطني المرئي:

CBC كقناة مصرية خاصة بدأت رحلتها مع ثورة ٣٠ يونيو بمرحلة اتخاذ القرار مباشرة كما ذكرنا سابقًا.. وقد كان القرار بالتصدي للرئيس مرسي وجماعته ودعم الثوار والمؤسسة العسكرية.

عملت أيضًا بشكل أساسي ورئيسي على خطط:

التخوين، ترسيخ الفكرة وزيادة الاعتقاد، اصطياد الأخطاء والتضخيم والمبالغة، ولم تستخدم طبعًا خطط التأثير النفسي اللاهوتي، والتأثير النفسي العاطفي.

يوم ٦/٣٠ بث مباشر لميداني التحرير ومنطقة الاتحادية، وتم بث تقرير أثناء نقل الأحداث يتحدث عن أخطاء مرسي وجماعته خلال سنة، ثم بدأت في بث فيديوهات حية لميدان التحرير، وصوت خلفي لمجموعة تصيح: «مستنين إيه يلا انزلوا» مع بعضٍ من الأغاني الوطنية المحرضة على التظاهر وتحرير مصر، وذلك يشير إلى الأسلوب الواضح الذي قررت القناة انتهاجه.

أمثلة توضيحية:

خيري رمضان، يتحدث عن أصوات هتافات المتظاهرين في ميدان التحرير والاتحادية واصفًا تلك الأصوات والتجمعات بأصوات الحرية ويهاجم الإخوان لتلاعبهم بالدين وحديثهم عن عدم جواز تظاهر المرأة حينها.

ثم يتحدث مع ضيفه عن دور القوات المسلحة والسيسي في مصر خلال الفترة السابقة وأن الجيش أو القوات المسلحة دفعت ٣٠ مليار جنيه من ميزانيتها لإنقاذ اقتصاد الوطن، وتجاهل الرئاسة إعلان ذلك.

إذن خيري رمضان يهاجم الجماعة ويرفضها ويدعم القوات المسلحة والفريق عبد الفتاح السيسي والثوار وسلامة مصر.

دينا عبد الرحمن في حديثها يوم ٧/١ تعرض خريطة لمصر بها أماكن متظاهري التحرير والاتحادية والمحافظات، وأيضًا متظاهري مرسي أو مؤيديه في رابعة، وتوضح أن العدد لا يقارن وتنصر الثوار والسيسي والجيش.

الشاشة مقسمة لـ ٩ أجزاء واحدة لدينا وكل الأجزاء الأخرى تعرض صور وبث حي للمتظاهرين ضد الرئيس المعزول، ولا تعرض أي بث لرابعة ومؤيدي مرسي.

دينا تستضيف المرشح الرئاسي السابق والناشط الحقوقي/ خالد علي، والصحفي/ محمد علي خير، والضيوف يرفضون الإخوان.

أيضًا الأستاذ/ محمد طلبة رئيس «حركة سلفيوكوستا» الذي يرفض مرسي والإخوان أيضًا.

على نفس الدرب يسير كل مذيعي ومقدمي القناة، اصطياد الأخطاء والتضخيم والمبالغة.. التخوين الكامل.. شن الحرب الدينية العكسية.. خلق أو صنع صور ذهنية جديدة لدى المشاهد.

أعلنـت القنـاة مـن خـلال شريـط أخبارهـا، وبرامجهـا ومذيعيهـا، وتغطيتهـا وبثهـا الحـي، انحيازهـا المبـاشر للثـوار، كـما أعلنـت عداءهـا الرسـمي للرئيـس السـابق مـا قبـل ٦/٣٠ وحتـى عزلـه وحتـى الآن.

٥- قناة مصر ٢٥ نموذجًا للإعلام الخاص الإخواني المرئي:

مـصر ٢٥ كقنـاة مصريـة خاصـة مؤيدة لمرسي والإخـوان بدأت رحلتهـا أيضًا مع ثـورة ٣٠ يونيو بمرحلة اتخـاذ القـرار لدعـم مـرسي وجماعتـه وكل مـن يؤيدهـم، ورفـض ونبـذ الثـوار ومعـارضي الرئيـس واتهامهم بالخيانـة وتكفيرهم.

اسـتخدمت كل الخطـط المشروعـة والغير مشروعة، الحقيقيـة والغير حقيقية كخطة التخوين، ترسـيخ الفكـرة وزيـادة الاعتقـاد، اصطيـاد الأخطـاء، والتضخيـم والمبالغـة، التأثـير النفـسي اللاهـوتي، التأثير النفسي العاطفي.

كان مذيعـي القنـاة الأبـرز هـم «نور عبد الحافظ» الشـهير بـ «خميـس»، و«محمد العمـدة»، و«هاني صـلاح» والذيـن عملـوا عـلى تخويـن الثـوار كعنـصر أسـاسي في حربهـم النفسـية لتزييـف الوعـي وتضليـل الجمهور.

أيضًـا «خطـة التأثـير اللاهـوتي» تصـدر العمل بـه «نور عبـد الحافظ» الـذي يتحدث أن الإسـلام يواجه الأمـن الكفـرة المرتديـن الذيـن كُشـفوا بعـد ٦/٣٠ و ٧/١ و ٧/٢ و ٧/٣ مـع ذكـر الآيـات القرآنيـة عـلى مدار الحديـث والاستشـهاد بالأحاديث وعلـماء الدين.

مـن الملفـت للنظـر والـذي يكشـف غبـاء وكـذب ونفاق هـذا النوع مـن القنـوات أنهم وجهوا رسـالة شـكر وتقديـر للقـوات المسـلحة والجيـش لإيمانهـم بالديمقراطيـة في اليـوم ٦/٣٠.. بـل وشـكروا الشرطة من خـلال نـور عبـد الحافظ.

أمـا يـوم ٧/٣ أي بعدهـا بـــ ٣ أيام فقـط، اتهمت القناة على لسـان نور أيضًا الجيـش والشرطة بالخيانة والعمالـة والتعـاون مـع الفلول ومحاربتهم للدولة الإسـلامية وفي نفس برنامجه.

تفسير الأقاويل أو الرؤى مثل الرؤية الشهيرة التي تتحدث عن حمام يقف على كتف الرئيس المعزول مرسي ثم تفسيره أنه سيحكم مصر لمدة ٨ سنوات، بل وتم وضع تكملة لها بأن الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل سيحكم لثمان سنوات أخرى.

تحدثت القناة الإخوانية عن مؤامرات الجيش والشرطة والفلول لتصفية الإخوان، واستهداف الدين، واستعملت سياسة المدخل العاطفي عن طريق زرع فكرة القناصة ـ واختلاق روايات وهمية حول حرق جثث والإلقاء بها في مقالب القمامة وغيرها من الروايات البلهاء التي استخدموها من خلال مذيعي القناة يتقدمهم هاني صلاح ونور عبد الحافظ وشريف منصور.

ويتضح من العرض السابق أن الإعلام الخاص المرئي بشقيه الوطني والإخواني قد قاما بدورين متناقضين الأول قام بتشكيل الوعي بقضية الثورة والدفاع عنها ودعمها منذ البداية، والثاني لعب دورًا في تزييف الوعي بقضية الثورة والهجوم عليها منذ البداية أيضًا وقد قام الفريقان بمحاولات متعددة لتشويه الطرف الآخر وهو ما يخرج كلا الفريقين من فكرة الموضوعية الإعلامية.

وفي محاولتنا لاستخدام آلية القياس على الواقع من خلال مقارنة هذه النتائج التي أسفرت عنها الدراسة التحليلية بما جاءت به الدراسة الميدانية فيما يتعلق بموقف الإعلام الخاص المرئي من ثورة ٣٠ يونيو فقد جاءت الدراسة الميدانية لتدعم موقف الدراسة التحليلية في هذا الشأن، حيث جاءت بالنسبة للإعلام الخاص الوطني المتمثل في قناة CBC 88% من عينة الدراسة أكدوا على دعم القناة للثورة، مقابل ٥,٥٪ أكدوا على عدم دعمها للثورة، وجاءت نسبة ٢,٥٪ تؤكد على أن القناة وقفت موقفًا متأرجحًا بين التأييد والمعارضة، وجاءت نسبة ٤٪ تؤكد على عدم معرفتها إذا كانت القناة مؤيدة أم معارضة وهو ما يدعم نتائج الدراسة التحليلية.

أمـا الإعـلام الخـاص المـرئي الإخـواني المتمثـل في قنـاة مـصر ٢٥ فقـد جـاءت نسـبة ٨٤,٥٪ تؤكـد أنهـا ضـد الثـورة، في مقابـل ١٪ تؤكـد أنهـا كانـت مـع الثـورة، وأكـدت نسـبة ٥٪ أنهـا كانـت تتأرجح بـين التأييد والمعارضـة، وأخـيرًا جـاءت نسـبة ٩,٥٪ تؤكـد عـدم معرفتهـا إذا كانـت مؤيـدة أم معارضـة، وتؤكـد هـذه النتائـج في عمومهـا دعـم نتائـج الدراسـة التحليليـة.

استنتاجات:

لقـد حاولنـا مـن خـلال هذه الدراسـة اختبار تلـك الفرضية العلمية التي تشـير إلى أن الإعـلام الحديث بكافـة أشـكاله، أحـد أهـم وسـائل تشـكيل الوعـي بقضايـا ومشـكلات المجتمـع، لكن سـيطرة بعـض القوى السياسـية والاقتصاديـة عـلى هـذه الوسـائل الإعلاميـة تنحـرف بهـا لتقـوم بوظيفة معاكسـة ومناقضـة تمامًا وهـي تزييـف الوعـي بقضايا ومشـكلات المجتمع.

ومـن خـلال نتائـج الدراسـتين الميدانيـة والتحليليـة يمكـن القـول أن هـذه الفرضيـة صحيحـة بنسبة كبيرة، فمـن خـلال مناقشـة ظاهـرة الثـورة تأكـد صـدق الفرضيـة، حيـث جسـدت هـذه القضيـة الـدور المـزدوج لوسـائل الإعـلام حيـث تأرجـح دور وسـائل الإعلام بـين عملية تشـكيل الوعي وتزييفـه فخلال ثورة ٢٥ ينايـر قـام الإعـلام الرسـمي بشـقيه المقروء والمـرئي بتزييف الوعي بالثـورة ومحاولة تشـويهها، أما الإعلام الخـاص فقـد اختلـف في ذلـك حيث جـاء الإعلام الخاص المقروء ليشـكل إلى حـد ما وعي الجماهـير بالثورة، في حـين سـار الإعـلام الخـاص المـرئي عـلى نهـج الإعـلام الرسـمي في تزييف الوعـي بقضيـة الثـورة، لذلك فقد كان الإعـلام أميـل إلى تزييـف الوعـي مـن تشـكيله في ثـورة ٢٥ يناير.

أما الإعلام في ثورة ٣٠ يونيو فقد اسـتمر في لعب الدور المزدوج لكن هذه المرة بطريقة عكسـية بمعنى أنه كان أميل إلى تشـكيل الوعي بالثورة من تزييفه، وهنا جاء الإعلام الرسـمي بشـقيه المقروء والمرئي ليكرس كل طاقاته لتشكيل وعي حقيقي بالثورة، في حين انقسم الإعلام الخاص المقروء والمرئي على نفسه ففي الوقت الذي سعى فيه الإعلام الخاص المعبر عن القوى المدنية لتشكيل وعي حقيقي بقضية الثورة على غرار الإعلام

الرسـمي قـام الإعـلام الخـاص المعـبر عـن القـوى الدينيـة بتزييـف وعـي الجماهـير بقضيـة الثـورة ومحاولة تشـويهها ووصفهـا بأنهـا عمليـة انقـلاب عـلى الشرعيـة مـن قبـل الجيش.

وفي النهايـة يمكـن التأكيـد عـلى أن النظـام السـياسي الحاكـم ورجـال المـال التابعـين والمسـتفيدين من سياسـاته بسـيطرتهما عـلى وسـائل الإعلام بشـقيها الرسـمي والخاص، قد تمكنـا في أغلب الأحيـان من توجيه الإعـلام لـكي يقـوم بوظيفـة معاكسـة ومناقضة لأحـد أهم وظائفـه وهي تشـكيل الوعي الجماهـيري بقضايا ومشـكلات المجتمـع، حيـث قـام بالتزييـف والتضليـل، وهو ما كشـفت عنه الدراسـتين الميدانيـة والتحليلية لقضيـة الثـورة، حيـث كانـت محاولتنـا تهـدف بشـكل أسـاسي إلى توعيـة الجماهير بأسـاليب تزييـف وعيها عـبر وسـائل الإعـلام الحديثـة ونتمنـى أن نكـون قـد أنجزنـا جـزءًا مـن هـذه المهمة والشـاقة والتـي تتطلب دراسـات وبحـوث كثيرة في هـذا الاتجاه.

* * *

هوامش الفصل الثاني:

١- حول نشأة مفهوم تزييف الوعي وتطوره في التراث الماركسي انظر:

i-M arx and Engels Internet Archive, "Engels to Franz Mehring," (2000),http://www.marxists.org/archive/marx/works/1893/letters/93_07_14.htm .((30 December 2010

- V.I. Lenin, The State and Revolution (Beijing, China: Foreign Languages Press, 1996).

- The "Frankfurt School" (also known as the Institute for Social Research and affiliated with the University of Frankfurt) was founded in 1923 by a group of Marxist scholars who played a central role in the development of Marxist theory from the school's inception.

- Herbert Marcuse, One-Dimensional Man (Boston, MA: Beacon Press, 1964), xlv.

- Erich Fromm Archive, Marx's Concept of Man, (New York, NY: Frederick Ungar Publishing, 1961),

1-85,http://www.marxists.org/archive/fromm/works/1961/man/index.htm (29 December 2010).

- Manheim,GramsciandAlthusseraresummarizedfromthewritingofDanielLittle,"False Consciousness," Understanding Society, (2011), http://www-personal.umd.umich

_____edu/~delittle/iess%20false%20consciousness%20V2.htm. (26 July 2011).

- Michael Parenti, Dirty Truths: Reflections on Politics, Media, Ideology, Conspiracy, Ethnic Life and Class Power (San Francisco, CA: City Lights Books, 1996), 210.

٢- عبد الباسط عبد المعطي, الإعلام وتزييف الوعي, دار الثقافة الجديدة, القاهرة, ١٩٧٩, ص ع.

٣- حول نجاح بعض التجارب العربية في مجال تشكيل الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع انظر:

- عدنان حسن محمود, دور التليفزيون في التنمية الاجتماعية: دراسة تحليلية مقارنة لحملات تنظيم الأسرة في مصر وسورية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإعلام, جامعة القاهرة, ١٩٩٦.

- بشار عبد الرحمن مطهر, دور التليفزيون اليمني في إمداد الجمهور بالمعلومات الصحية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإعلام, جامعة القاهرة, ٢٠٠٣.

- العنود ناصر إبراهيم الرشيد, دور وسائل الاتصال في تنمية وعي الشباب الكويتي بقضية المخدرات, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإعلام, جامعة القاهرة, ٢٠١٠.

٤- محمد سيد أحمد, الإعلام وتزييف الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع: تداعيات ثورة ٢٥ يناير, دار الكتب العلمية, القاهرة, ٢٠١٢, ص ٥٥.

٥- محمد سيد أحمد, الإعلام وتجريف العقل الجمعي في مرحلة التحول الديمقراطي, الرحمة للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١٤, ص ١٠.

٦- هربـرت أ. شـيلر، المتلاعبـون بالعقـول، ترجمـة عبد السـلام رضوان، الإصـدار الثاني، عـالم المعرفة، المجلس الوطنـي للثقافـة والفنون والآداب، الكويـت، مارس ١٩٩٩، ص ٧.

٧- محمد سيد أحمد، الإعلام وتجريف العقل الجمعي، مصدر سابق، ص ١٠.

٨- فـؤاد زكريـا، التفكـير العلمـي، الهيئـة المصريـة العامـة للكتـاب، القاهـرة، ١٩٩٦، ص ١١٠. ولمزيـد مـن التفصيـل حـول عمليـة تزييـف الوعـي بواسـطة السـلطة الحاكمـة في النظـام الرأسـمالي انظـر:

- Cloward,J,.( 2012) The State,Class and False Conciousness within the American Working Class. Project censored, April,2012,California, USA, www.projectcensored.org http://www.projectcensored.org/the-state-class-and-false-consciousness-within-the-american-working-class.

- Grossberg, Lawrence, Wartella, Ellen A., Whitney, D. Charles, and Wise, J. Macgregor (2005). Media Making: Mass Media in a Popular Culture (2nd ed.). Thousand Oaks: Sage Publications. Page, (181) ISBN 0-7619-2543-0

- Fourie, P.,(2007) Media Studies, volume One Intuitions, Theories and Issues, Creda Communication, South Africa

- Grossberg, L.(2006) Media Making: Mass Media in a Popular Culture, second Edition, SAGE Publications

٩- فـؤاد زكريـا، مصـدر سـابق، ص ص ١٠٧– ١٠٨. ولمزيد مـن التفصيل حول دور الأيديولوجيا المسـيطرة في فـرض هيمنتهـا على وسـائل الإعـلام بهدف تزييـف الوعي انظر:

- Kumar D. (2010). Framing Islam: The resurgence of Orientalism during the Bush II era. Journal of Communication Inquiry, 34(3), 254-277
- Garyantes, D.M. & Murphy, P.J. (2010). Success or chaos?: Framing and ideology in news coverage of the Iraqi national elections. International Communication Gazette, 72(2), 151-170.
- Grossberg, L. (2005). Ideology. In T. Bennett, L. Grossberg, & M. Morris (Eds), New keywords: A revised vocabulary of culture and society (pp. 175-178). Malden, MA: Blackwell
- Publishing .

١٠- فؤاد زكريا، مصدر سابق، ص ١٠٩.

١١- ولمزيد من التفصيل حول آليات تزييف الوعي بواسطة وسائل الإعلام انظر:

- محمد سيد أحمد، الإعلام وتزييف الوعي، مصدر سابق ص ص ٥-٧.
- محمد سيد أحمد، الإعلام وتجريف العقل الجمعي، مصدر سابق، ص ص ١٢-١٤.

١٢- لمزيد من التفصيل حول مفهوم الثورة انظر:

- Collins, R,.(2001). Weber and the Sociology of Revolution. Journal of Classical Sociology, Sage Publications, London.

Vol 1(2): PP171-194.

- Foran, J., Revolution, Blackwell Encyclopedia of Sociology Online, http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=revolutionHYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=revolution&widen=1&result_number=1&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64&type=std&fuzzy=0&slop=1"&HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=revolution&widen=1&result_number=1&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64&type=std&fuzzy=0&slop=1"widen=1HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=revolution&widen=1&result_number=1&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64&type=std&fuzzy=0&slop=1"&HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=revolution&widen=1&result_number=1&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64&type=std&fuzzy=0&slop=1"result_number=1HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?que-

ry=revolution&widen=1&result_number=1&from=search&id=g9781405124331_
yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64&type=std&fuzzy=0&slop=1"&HY-
PERLINK"http://www.sociologyency clopedia.com /public/tocnode?que-
ry=revolution&widen=1&result_number =1&from=search&id=g9781405124331_
yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64&type=std&fuzzy=0&slop=1"from=-
searchHYPERLINK"http://www.sociologyency clopedia.com /public/tocnode?que-
ry=revolution&widen=1&result_number=1&from=search&id=g9781405124331_
yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64&type=std&fuzzy=0&slop=1"&HYPER-
LINK "http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?quer-ry=revolution
&widen=1&result_number=1&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_
g978140512433124_ss1-64&type=std&fuzzy=0&slop=1"id=g9781405124331_
yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64HYPERLINK"http://www.
sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=revolution&widen=1&result_
number=1&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64&type=std&-
fuzzy=0&slop=1"&HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?que-

ry=revolution&widen=1&result_number=1&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64&type=std&fuzzy=0&slop=1"type=stdHYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=revolution&widen=1&result_number=1&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64&type=std&fuzzy=0&slop=1"&HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=revolution&widen=1&result_number=1&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64&type=std&fuzzy=0&slop=1"fuzzy=0HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=revolution&widen=1&result_number=1&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64&type=std&fuzzy=0&slop=1"&HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=revolution&widen=1&result_number=1&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433124_ss1-64&type=std&fuzzy=0&slop=1"slop=1

- Dunn,J.,(1982). Understanding Revolution: States and Social Revolution. From Skocpol,T,. Injustice:The Social Bases of Obedience and Revolt. Ethics, 92(2):299-315. London.

- Skocpol,T,. (1997) The G.I. Bill and U.S Social Policy, Past and Future. Journal of Social Philosophy and Policy 12(02):95.
- Caringella,P, Cristaudo,W& Hughes,G (2012) Revolutions: Finished and Unfinished, Cambridge.
- Zimmermann,E.,| (1990). On the Outcomes of Revolutions: Some Preliminary Considerations. Sociological Theory 8(1) pp44-47.
- Auer,S., (2004). The Paradoxes of the Revolutions of 1989 in Central Europe. Critical Horizones 5(1) pp361-390.
- Parker,N.,(1999) Revolutions and History: an Essay in Interpretation. Blackwell. England.
- Wray,K.B., (2011) Kuhn's Evolutionary Social Epistemology. Cambridge University Press, Cambridge.
- Fricker.M., (2006). Powerlessness and Social Interpretation. Episteme 3(1-2):96-108.

١٣- لمزيد من التفصيل حول مفهموم النظام انظر:

- James,P ,.Palen,R (٢٠٠٧) -Globalization and Economey,Vol3:Global Economic Regimes and Institutions, London: Sage Publications .P.xiv.
- Snidal ,Duncan» .(1986) .The Game Theory of International Politics." In Kenneth A .Oye ed

- Cooperation Under Anarchy. Princeton, NJ: Princeton University Press. p. 25-57.
- Krasner, Stephen D. (ed). (1983). International Regimes. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Matthews, John C. (1996). "Current gains and Future Outcomes: When Cumulative Relative Gains Matter." International Security 21,1(Summer),112-146.
- Liberman, Peter.( 1996). "Trading With the Enemy: Security and Relative Economic Gains." International Security 21,1(Summer),147-165.
- Mearsheimer, John. (1994). "The False Promise of International Institutions. International Security 19/3 (Winter): 5-49.
- Keohane, Robert O. and Lisa L. Martin. (1995). "The Promise of Institutionalist Theory." International Security 20/1(Summer):39-51.
- Breitmeier, Helmut, Oran R. Young, and Michael Zurn.( 2007). Analyzing International Environmental Regimes. Cambridge, MA: The MIT Press.
- Krasmann,S Disciplinary Society, from Blackwell encyclopediaof Sociology on line, http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=regime

____HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=regime&widen=1&result_number=14&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433110_ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"&HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=regime&widen=1&result_number=14&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433110_ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"widen=1HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=regime&widen=1&result_number=14&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433110_ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"&HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=regime&widen=1&result_number=14&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433110_ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"result_number=14HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=regime&widen=1&result_number=14&from=search&id=g9781405124331_yr2013_

chunk_g978140512433110_ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"&HY-
PERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/toc-
node?query=regime&widen=1&result_number=14&from=-
search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433110_
ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"from=searchHYPERLINK"http://www.
sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=regime&widen=1&re-
sult_number=14&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_
g978140512433110_ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"&HYPERLINK
"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=regime&wid-
en=1&result_number=14&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_
g978140512433110_ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"id=g9781405124331_
yr2013_chunk_g978140512433110_ss2-25HYPERLINK"http://www.
sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=regime&widen=1&result_num-
ber=14&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433110_
ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"&HYPERLINK"http://www.
sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=regime&widen=1&result_num-
ber=14&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433110_
ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"type=stdHYPERLINK"http://www.
sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=regime&widen=1&re-
sult_number=14&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_
g978140512433110_ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"&HYPERLINK
"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?que-

ry=regime&widen=1&result_number=14&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433110_ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"-fuzzy=0HYPERLINK"http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=regime&widen=1&result_number=14&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433110_ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"&HYPERLINK "http://www.sociologyencyclopedia.com/public/tocnode?query=regime&widen=1&result_number=14&from=search&id=g9781405124331_yr2013_chunk_g978140512433110_ss2-25&type=std&fuzzy=0&slop=1"slop=1

١٤- لمزيد من التفصيل حول عمليات التغيير الجذري في بنية المجتمع الذي تحدثه الثورات انظر:

- وثائق ثورة يوليو, فلسفة الثورة- الميثاق- بيان ٣٠ مارس.

١٥- لمزيد من التفصيل حول القوى المؤثرة في الثورة انظر:

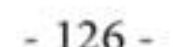
- سمير أمين, ثورة مصر, دار العين للنشر, ط١, القاهرة, ٢٠١٢, ص١٥.
- غالي شكري, الثورة والثورة المضادة في مصر, الهيئة العامة لقصور الثقافة, القاهرة, ٢٠١١, ص ص ٨-٩.

* * *

# الفصل الثالث

## الرؤى السياسية للأقباط في المجتمع المصري

- مقدمة.
- أولاً: قضية التنمية.
- ثانيًا: قضية العدالة الاجتماعية.
- ثالثًا: القضية العربية.
- رابعًا: قضية الديمقراطية.
- خامسًا: قضية المواطنـة.
- استنتاجات.



مقدمة:

نحاول في مطلع هذه الدراسة طرح سؤال رئيسي مؤداه هل يمتلك الأقباط خطابًا سياسيًا مستقلاً يشكل أحد روافد الخطاب السياسي في الخطاب السياسي المصري؟ وهل تعتبر جريدة وطني المنبر الذي يتخذه الأقباط للتعبير عن خطابهم السياسي؟ وللإجابة على هذا التساؤل نفرق بين مفهومين أساسيين هما: مفهوم الخطاب السياسي ومفهوم الرؤى السياسية ـ حيث يعبر الخطاب السياسي عن رؤية سياسية واحدة منطلقة من مرجعية فكرية محددة. بينما تتضمن الرؤى السياسية أكثر من موقف سياسي، وكذلك تنطلق من أكثر من مرجعية سياسية، وفي هذا الإطار يؤكد الأقباط على أنهم لا يمتلكون خطابًا سياسيًا خاصًا بهم يستند إلى المرجعية الدينية المسيحية، وإنما يمتلكون رؤى سياسية متعددة تنتمي إلى الخطابات السياسية المختلفة الموجودة على الساحة السياسية المصرية، ومن خلال هذه الرؤية يطرح الأقباط مجموعة من الأدلة والقرائن التي تشكل في مجملها إجابة عن التساؤل الذي طرح في صدر هذه الدراسة.

وأول هذه الأدلة يتمثل في أن هناك انفصالاً ما بين الدين والسياسة في الفكر الديني المسيحي حيث يشير البابا شنودة إلى أنه «ليس هناك شيئًا اسمه المسيحية السياسية.. فالمسيحية ليس فيها تنظيم سياسي وليس لها دعوة سياسية .. هي دعوة روحية في الأساس والكنيسة المصرية تاريخيًا منذ إنشائها تحرص على الصلاة من أجل رئيس الدولة وقياداتها، ونحن ندين بالولاء دائمًا للوطن، وندعو في صلواتنا أن يمد الله رئيس الدولة بروح النصر ويلهمه الحكمة والسداد.. إخلاصنا للحاكم أمر عقدي يوصينا به الكتاب المقدس.. نحن لا يمكن أن نكون معارضة للحكم.. ونحن نرفض المعارضة ونرحب بالحوار واختلاف الآراء وتعدد الاجتهادات من أجل الصالح العام.. هذا هو موقفنا الثابت وأساسه في العقيدة وفي الكتاب المقدس.. وأرجو أن يكون ذلك واضحًا ومفهومًا، والهدف الأول للكنيسة هو أن يعيش الفرد في سلام روحي مع الله، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد

مـن أن يعيـش في سـلام مـع الآخريـن أيـا كانـت دياناتهـم ومذاهبهـم؛ لذلـك لابـد أن تكـون هنـاك علاقـة مباشرة بـين الفـرد والكنيسـة وبـين الكنيسـة والمجتمـع، ولا يعني ذلك أن يكون للكنيسـة دور سـياسي ليس للكنيسـة دور سـياسي، ولكـن لهـا دور اجتماعـي.. والكنيسـة تعـرف الحـدود بـين مـا هـو سـياسي ومـا هـو اجتماعـي، فـلا تتجـاوز إلى الـدور السـياسي، الكنيسـة تسـهم في التنميـة وتنظيـم الأسرة والتدريـب، وتقـدم إعانـات للفقـراء، وتوفـر خدمـات صحيـة وتعليميـة فهـل هذه سياسـة؟»[١].

وفي نفـس الإطـار الداعـي لفصـل الديـن عن السياسـة في المسيحية يؤكد يوسـف سـيدهم أن «جميع المجتمعـات التـي ظهـرت فيهـا المسـيحية في العصـور القديمـة عانـت مـن سـيطرة وتسـلط الكنيسـة عـلى السياسـة وشـئون المجتمـع وخاضـت صراعـات مريـرة لفصل سـلطة الكنيسـة عن سـلطة الدولـة.. فقد قال السـيد المسـيح دع مـا لقيـصر لقيـصر.. ومـا لله للـه، وهذا هـو النمـوذج الأمثل الذي قدمه السـيد المسـيح والفكـر الدينـي المسـيحي.. إذن ليـس غريبًـا أن نؤمن وندعو إلى فصـل الدين عن الدولة حتـى يتوافر المناخ الصحـي السـليم لنمـو معايير الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان لأن حساسـية وقدسـية الجوانـب الإيمانيـة في الديـن لا تسـتقيم مـع تعايـش الـرأي والـرأي الآخـر، ووجـود رؤى مختلفـة لتيـارات مختلفة تسـعى لارتقاء مقاعـد السـلطة ولـكل منهـا برامجـه التـي يجـب أن تتوافـر لهـا فـرص عادلـة ومتسـاوية لتطبيقها، فـإذا ما وافقنـا عـلى انتهـاج أيًـا من تلـك التيارات مبـدأ الجمع بين الدين والدولـة.. كيف يكون ترجيـح رأي أو رؤية لفريـق آخـر عـلى رأي الدين»[٢].

ويؤكـد سـامح فـوزي عـلى أن «الفكـر المسـيحي يقـوم عـلى الفصـل بـين الديـن والدولة، بمعنـى عدم الخلـط بـين السياسـة والديـن وينعكـس ذلـك بصـورة أو بأخـرى في الخطـاب القبطـي مـن زاويـة المطالبـة بالعلمانيـة أو الدولـة المدنيـة، بمعنـى أن تكـون الدولـة محايـدة تجـاه أتباع الديانـات المختلفـة، ولكن دون أن يعنـي ذلـك الإفـراط في ملاحقـة أو القضـاء عـلى التجليـات الدينيـة في الحيـاة العامة، يمكـن ـ كما حدث في تاريـخ الحركـة الوطنيـة المصريـةـ أن تتلاقـى العلمانيـة مـع الدين في صيغـة وطنيـة جامعة»[٣].

وفي إطار تأكيد الفصل بين الدين والسياسة في الفكر الديني المسيحي يؤكد فريتس شتيبات في كتابه الإسلام شريكًا: «أن هناك عدد لا يستهان به من المثقفين المسلمين الذين يتبنون الاتجاه العلماني ويؤمنون بأن على الإنسان في العالم الحديث أن يهتدي في كثير من مجالات العمل والحياة بالأطر الدنيوية العلمانية، ويرى عدد كبير من العلمانيين ألا تناقض بين الدعوة لهذا الاتجاه وبين إيمانهم الشخصي بالإسلام ـ فهم يفصلون مجال الدين عن مجال العلم والعالم، على نحو ما تعلمنا، نحن المسيحيون، أن نفعل منذ زمن طويل»[٤].

ولتوضيح الفرق بين الفكر المسيحي والفكر الإسلامي فيما يتعلق بقضية الفصل بين الدين والسياسة يشير فريتس شتيبات: «أن المسيحية نشأت قبل ستة قرون من ظهور الإسلام ونمت في إطار النظام السياسي العلماني للدولة الرومانية التي كانت تفسح المجال لديانات مختلفة ولا تشترط عليها إلا أن تعطي لقيصر ما لقيصر، أما البنية الاجتماعية لبلاد العرب فقد بقيت العوامل الدينية والسياسية متداخلة ومتشابكة بحيث لا يمكن الفصل بينها، وهكذا أتيحت لمحمد (صلى الله عليه وسلم) الفرصة، واقتضت الضرورة أيضًا أن يجعل من الإسلام نظامًا دينيًا وسياسيًا متكاملاً، وقد تحقق له هذا عن طريق الارتفاع بالإسلام والجماعة الإسلامية «فوق» الوحدات القائمة في بيئته، أي فوق القبائل العربية، كانت الجماعة هي التجسيد الأرضي للدين، وكانت أي محاولة للفصل بينهما ـ على أساس نظرية الدولتين مثلاً ـ أمرًا مستحيلاً فقد كان حل الجماعة معناه القضاء على الدين»[٥].

وثاني هذه الأدلة أن الأقباط لا يمتلكون خطابًا سياسيًا مستقلاً عن الخطابات السياسية والأيديولوجية الموجودة داخل ساحة الفكر السياسي المصري وإنما يتبنى الأقباط رؤى سياسية مختلفة فهناك من يتبنى الفكر السياسي الليبرالي أو الفكر السياسي الماركسي أو الفكر السياسي الإسلامي، وهناك من يقف مع الفكر السياسي للسلطة أيًا كان ذلك الفكر، والكنيسة لا تتدخل في توجيه رعاياها لتبنّي فكر سياسي محدد ولكنها

رؤيـة خاصـة بـكل مواطـن حسـب قناعاتـه وتوجيهاتـه، وفي هـذا الإطـار يؤكـد البابـا شـنودة «أنـه ليـس للأقبـاط موقـف سـياسي واحـد.. فهـم موزعون على كل الأحـزاب بنفس النسـب التي يتوزع بها المسـلمون.. لا فـرق.. فالجميـع مصريـون.. والكنيسـة لا تتدخـل في شـئون الأقباط السياسـية.. لنا موقـف واحد غير قابل للمناقشـة.. أرض مـصر نفتديهـا، أمـا الأحـزاب والسياسـية فليس للكنيسـة سـلطان عـلى أبنائهـا في مواقفهم واختياراتهـم.. ولكـن الكنيسـة تحـث الأقبـاط عـلى ممارسـة دورهـم الوطنـي بالمشـاركة في الاسـتفتاءات والانتخابـات، أمـا مـاذا يقولـون فيهـا فهـذا مـتروك لضمـير كل واحـد فيهـم مثـل كل المصريين، والكنيسـة لا توافـق إطلاقًـا عـلى إنشـاء حـزب سـياسي مسـيحي.. الأقبـاط باسـتمرار يعملـون داخـل الأحـزاب العامـة في مـصر متعاونـين مـع إخوانهـم المسـلمين في العمـل السـياسي، كـما حـدث في القديـم وكـما يحـدث الآن.. ولا ننـسى أن مسـيحيًا كان مرشـحًا لعضويـة مجلـس الشـعب عـلى رأس قائمـة التحالـف الإسـلامي ونجـح.. ولا مصلحـة للأقبـاط أن يكـون لهـم حزب سـياسي خاص بهـم، ولا يمكن عمليًـا أن يكون لمثل هـذا الحزب نجاح في أيـة انتخابـات، فالمسـيحيون لا يحبـون أن يعملـوا منفرديـن وهـم دائمًا جـزء من نسـيج المجتمع المصري، وقيـام حـزب مسـيحي يمكـن أن ينتهـي بنـا إلى الفرقـة وليـس إلى الوحـدة الوطنية»[٦].

وثالـث هـذه الأدلـة أن منـبر وطنـي الـذي يصنـف عـلى أنـه لسـان حـال الأقبـاط في مـصر، والتـي ينظـر لهـا عـلى أنهـا جريـدة مسـيحية فهـي ليسـت كذلـك، حيـث يؤكـد رئيـس مجلـس إدارتهـا ورئيـس تحريرهـا (وابـن صاحـب الجريـدة) يوسـف سـيدهم بأنهـا جريـدة ذات صبغة قوميـة لا علاقة لهـا بالهوية الدينيـة ويضيـف متسـائلاً: «لمـاذا ينظـر إلى وطنـي عـلى أنهـا جريـدة مسـيحية وهـي ليسـت كذلـك فقـد صـدرت وطنـي في ديسـمبر ١٩٥٨ تحمـل صبغـة قوميـة وأبوابهـا متنوعـة، لكـن بالإضافـة إلى ذلـك تضمنـت الخطـاب الدينـي المسـيحي وأخبـار الكنيسـة المصريـة لمـلء فـراغ في الصحافـة المصريـة في هـذا الخصـوص، ولكـن عـلى طـول مشـوارها الصحفـي لم تتجـاوز المسـاحة المشـغولة بالمـادة الدينيـة أكـثر مـن ٢٠٪ مـن مسـاحة الجريـدة.. إن أرشـيف وطنـي يثبت ويعكـس أن أسرة تحريـر وطنـي ومجموعـة كتابهـا لم

يقتصر على الأقباط فقط ولكن من اليوم الأول كانت تجمع الكفاءات الصحفية من المسلمين والمسيحيين باعتبارهم مصريين.. وإذا كانت وطني في نهاية السبعينات تصدت لقضايا هموم الأقباط، وما اعتبرته الجريدة انتقاصًا في معايير حقوق المواطنة يعاني منه الأقباط سواء تشريعيًا في حالة الكنائس أو سلوكيًا في حالة بعض مظاهر الفرز في الحياة العامة، فلم تتبن وطني هذا الملف من منطلق طائفي أو مسايرة للتيارات الطائفية سواء التي ظهرت في مصر أو في الخارج، إنما حرصت وطني دومًا على التأكيد على أن الهدف هو تحقيق المساواة الكاملة بين المصريين وإعلاء مبدأ المواطنة فوق الهوية الدينية.. وإذا كانت وطني تصدت ولا تزال لإلقاء الضوء على التاريخ القبطي والرصيد الحضاري القبطي ومساهمة المصريين الأقباط في جميع مجالات الحياة العامة والمهنية والحرفية فذلك كان لعلاج تهميش هذا الدور وتجاوزه في كل من المقررات المدرسية والبرامج الإعلامية حتى لا تتآكل الذاكرة المصرية في هذا الإطار»[٧].

وآخر هذه الأدلة هي أنه على الرغم من عدم وجود خطاب سياسي قبطي مستقل يشكل رافدًا من روافد الخطاب السياسي المصري إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك رؤى سياسية قبطية تنتمي للخطاب السياسي المصري يجب التعرف عليها، باعتبار أن الأقباط جزء من نسيج المجتمع ولهم ثقلهم وتأثيرهم الفعال داخل الساحة المجتمعية المصرية.

ومن خلال هذه الأدلة والقرائن يطرح الباحث الرؤى السياسية للأقباط من خلال قراءة تحليلية نقدية لجريدة وطني خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٠، وقد قام الباحث بسحب عينة منتظمة من جريدة وطني تمثل شهر من كل عام حيث بدأ بشهر يناير لعام ١٩٩٧، ثم شهر فبراير لعام ١٩٨٨، ثم شهر مارس لعام ١٩٨٩، ثم شهر أبريل لعام ١٩٩٠، ثم شهر مايو لعام ١٩٩١، ثم شهر يونيو لعام ١٩٩٢، ثم شهر يوليو لعام ١٩٩٣، ثم شهر أغسطس لعام ١٩٩٤، ثم شهر سبتمبر لعام ١٩٩٥، ثم شهر أكتوبر لعام ١٩٩٦، ثم شهر نوفمبر لعام ١٩٩٧، ثم شهر ديسمبر لعام ١٩٩٨، ثم شهر يناير لعام ١٩٩٩، ثم شهر فبراير لعام ٢٠٠٠، وبما أن الجريدة أسبوعية فإن عينة كل عام تشكل أربعة إصدارات

وبذلك يكون إجمالي مفردات العينة ٥٦ إصدار في الأربعة عشر عامًا مرحلة الدراسة، وقد اتخذ الباحث من عام ١٩٨٧ نقطة انطلاق لأنه العام الذي بدأت تبرز فيه الروافد السياسية للخطاب السياسي المصري بعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان على تجربة التعددية السياسية والحزبية وهو نفس العام الذي تحالف فيه الإخوان المسلمين مع حزب العمل واتخذوا من جريدة الشعب منبرًا لهم، وتوقفنا عند العام ٢٠٠٠ لأنه العام الذي تم فيه إيقاف جريدة الشعب وتجميد حزب العمل، فخرج الخطاب السياسي الإسلامي من دائرة العمل العلني واتجه مرة أخرى للعمل السري بمباركة النظام السياسي الحاكم.

وقد قام الباحث بتصنيف القضايا التي تناولها منبر وطني المعبر عن الرؤى السياسية القبطية خلال مرحلة الدراسة على النحو التالي:

والجدول التالي يوضح توزيع القضايا التي اهتمت بها جريدة وطني خلال مرحلة الدراسة.

| القضايـــــا | ك | ٪ |
|---|---|---|
| ١- التنمية الاجتماعية. | ١٥ | ٢٤,٢٪ |
| ٢- العدالة الاجتماعية. | ١٢ | ١٩,٤٪ |
| ٣- القضية العربية. | ٦ | ٩,٦٪ |
| ٤- قضية الديمقراطية. | ١٠ | ١٦,٢٪ |
| ٥- قضية المواطنة. | ١٩ | ٣٠,٦٪ |
| المجمـــــوع | ٦٢ | ١٠٠٪ |

يتضح من الجدول السابق مدى اهتمام الأقباط بالقضايا الرئيسية التاريخية للمجتمع المصري، ويتضح كذلك أولوية كل قضية على القضايا الأخرى.

ومن خلال نظرة أولية للجدول يمكن القول أن هناك قضيتين أساسيتين من قضايا المجتمع المصري التاريخية قد خرجت عن اهتمام الأقباط، أو يمكن القول أنهم استخدموا معها آلية الإزاحة، وهما قضيتا الاستقلال الوطني والأصالة والمعاصرة، وحلت قضية

جديدة لم تكن من ضمن أولويات الخطابات السياسية المصرية خلال مرحلة الدراسة وهي قضية المواطنة التي جاءت في مقدمة اهتمامات الأقباط السياسية بنسبة ٣٠,٦٪ من عينة الدراسة، حيث جاءت هموم الأقباط وانتقاص حقوق المواطنة على المستوى التشريعي والسلوكي في مقدمة القضايا التي أثارها الأقباط من خلال منبر وطني، حيث رفض الأقباط مظاهر الفرز التشريعي فيما يتعلق ببناء الكنائس ومظاهر الفرز الاجتماعي في الحياة العامة، ثم جاءت قضية التنمية الاجتماعية في المرتبة الثانية من حيث الأولوية بنسبة ٢٤,٢٪ من عينة الدراسة. وقد كان للأقباط رؤية واضحة في هذا الإطار حيث تبنى الأقباط من خلال منبر وطني موقفًا ليبراليًا ينادي بتنمية مستقلة معتمدة على آليات السوق وبعيدة عن التنمية الاقتصادية الموجهة والتي تسيطر فيها الدولة على مقدرات الاقتصاد الوطني، ثم جاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبة الثالثة بنسبة ١٩,٤٪ من عينة الدراسة، وقد جاء الاهتمام بهذه القضية لإبراز مظاهر عدم المساواة بين الأقباط والمسلمين داخل المجتمع المصري ونادى الأقباط بضرورة المساواة في كل حقوق المواطنة بينهم وبين المسلمين، وهذا لا يعني عدم اهتمامهم بالأشكال الأخرى للعدالة الاجتماعية ولكن هذا الشكل كان الأبرز والأوضح لديهم. ثم جاءت قضية الديمقراطية في المرتبة الرابعة بنسبة ١٦,٢٪ من عينة الدراسة، وقد يعود تراجع الاهتمام بقضية الديمقراطية إلى ذلك الفصل الذي يدعو له الفكر الديني المسيحي بين الدين والسياسية والذي يجعل اهتمام الأقباط ينصب بالدرجة الأولى على القضايا ذات المدلول الاجتماعي أكثر من الاهتمام بالقضايا السياسية المباشرة، وأخيرًا جاءت القضية العربية بنسبة ٩,٦٪ من عينة الدراسة، ويرجع ذلك إلى اهتمام الأقباط بالشأن الداخلي أكثر من التركيز على الشأن الخارجي، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أن إصلاح الشأن الداخلي له الأولوية على إصلاح الشأن الخارجي.

وبعد أن قدم الباحث تصنيفًا للقضايا التي اهتم بها الأقباط من خلال منبر وطني، يسعى الآن إلى تقديم قراءة لكل قضية من خلال المقالات والأعمدة الصحفية التى شكلت عينة الدراسة.

أولًا: قضية التنمية الاجتماعية:

لقد اتخذ الأقباط موقفًا محددًا من قضية التنمية الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي، حيث عبر منبر وطني عن هذا الموقف المتمثل في تدعيم الإصلاح الاقتصادي وفقًا لآليات السوق الرأسمالي ووفقًا لتعليمات صندوق النقد الدولي، حيث نادى الأقباط بضرورة بيع القطاع العام الذي استشرى فيه الفساد والاتجاه نحو خصخصة شركاته ومؤسساته الخاسرة. وطالبت بضرورة توسيع نطاق النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها القطاع الخاص، ورفض الأقباط سياسة الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكية، وكذلك المنح والقروض التي نحصل عليها دون مراقبة لطرق صرفها حيث تتجه لأنشطة ومشروعات استهلاكية دون الأنشطة والمشروعات الإنتاجية، هذا وقد أرجع الأقباط فشل برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي إلى الزيادة السكانية التي تلتهم كل عائدات التنمية.

وفي إطار تأكيد الأقباط على ضرورة بيع القطاع العام والاتجاه نحو آليات السوق وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص يشير صليب بطرس إلى أن «العلاج الحقيقي يتلخص.. في أن تصاغ من جديد فلسفة القطاع العام وتوضع في هدى هذه الفلسفة معايير محددة لما يجب أن يبقى داخل إطارها من مشروعات وما يخرج عن هذا الإطار، ويوضع لهذا الأخير برنامج زمني للتخلص منه إلى القطاع الخاص، وما عدا ذلك من معايير كالتي يتداولها بعض الكتاب مثل تحقيق الربح من عدمه أو مشروعات تابعة للمحافظات أو مشروعات مشتركة بين القطاع العام وقطاع الاستثمار هذه المعايير وغيرها لا يؤدي اتباعها إلى الوصول للهدف»[٨].

ويؤكد نفس الكاتب في موضع آخر على أهمية القطاع الخاص فيشير إلى أن «النمو الاقتصادي في المستقبل القريب.. سوف يتوقف بصورة كبيرة على قدرة مصر على خلق مناخ اقتصادي يفضي إلى تنشيط القطاع الخاص»[٩]، ويؤكد في موضع ثالث على «أن رجال الإنتاج في مصر من القطاع الخاص هم الأمل في تحقيق نجاح خطط التنمية من

خلال توسيع قاعدة الاستخصاص أي نقل ملكية بعض مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص»[١٠].

وفي إطار رفض الأقباط لسياسة الانفتاح الاستهلاكي ورفض المنح والقروض التي تصرف في هذا الاتجاه يشير صليب بطرس إلى «أن مصر منذ بداية سياسة الانفتاح الساداتي انطلقت في سباق الاستهلاك وشجعها على ذلك جميع الدول التي لها مصلحة في تصدير منتجاتها إلى مصر، وفي سبيل ذلك قدمت هذه الدول صاحبة المصالح سلسلة القروض لكي تمكنها من شراء سلع غير ضرورية.. وفي هذا المقام أطرح اقتراحًا للبحث لإيقاف ما قد يحدث من جديد في الإسراف في مجال الديون الخارجية، ويتلخص هذا الاقتراح في تشكيل لجنة مصغرة ممن عرفوا بالنزاهة والكفاءة تكون مهمتها بحث القروض قبل الموافقة في ظل قواعد ومعايير محددة تستند إلى مدى حاجة الاقتصاد الحقيقية والشروط بما فيها طريقة السداد وغيرها، وثمة اقتراح أخر هو اتباع كل الوسائل للدعوة إلى الحد من الاستهلاك وإيقاف كل ما من شأنه أن يحض عليه»[١١].

وفي دعوة صريحة لترك الاستهلاك والاتجاه إلى التصدير وباستخدام آلية القياس على الخارج يؤكد صليب بطرس على أن «الدعوة إلى زيادة حقيقية للتصدير يجب أن تبدأ.. بإقامة صناعات وزراعات تخصص منتجاتها للتصدير وحده دون الاستهلاك المحلي كما يحدث في كوريا الجنوبية وبعض بلاد جنوب شرق آسيا، وكما فعلت اليابان إبان نهضتها الاقتصادية في أوائل القرن التاسع عشر»[١٢].

وفي إطار تأكيد الأقباط على أن فشل مشروعات التنمية يرجع إلى الزيادة السكانية يشير صليب بطرس إلى أن «أهم مشكلات استثمارات التنمية هي التكدس السكاني وما تعانيه منه اقتصاديات البلاد»[١٣].

ويشير كذلك إلى أن «الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تجتاح البلاد وما صاحبها من ضيق الأرزاق نتيجة زيادة العباد عما تتسع له البلاد»[١٤]، ويؤكد أيضًا أن «السيطرة على

مستوى الأسعار يتطلب السيطرة على زيادة السكان في المدى الطويل، وقد أدرك الرئيس مبارك هذه الحقيقة فلم يترك فرصة واحدة تمر دون أن ينبه إلى مخاطر عدم ضبط النسل وتحديده، ومع ذلك فإن السكان في زيادة مستمرة وبمعدلات متسارعة حتى بلغت الزيادة وحدها في فترة قصيرة ما يربو على ثلاثة عشر مليون نسمة»[١٥].

يتضح من خلال عرض موقف الأقباط من قضية التنمية أنهم يقومون بمهادنة وتأييد سياسات الدولة التنموية والتي تسعى لبيع القطاع العام والاتجاه نحو آليات السوق وتعزي أي فشل في الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاجتماعية إلى زيادة السكان التي تقضي على الأخضر واليابس.

ثانيًا: قضية العدالة الاجتماعية:

لقد جاءت قضية العدالة الاجتماعية ضمن أولويات القضايا التي تناولها الأقباط وعبروا عنها عن طريق المنبر الوطني الذي اتخذ موقفًا واضحًا في المطالبة بالمساواة خاصة بين المسلمين والأقباط في حقوق المواطنة، وحاول الأقباط إبراز مظاهر عدم المساواة بينهم وبين المسلمين على مستويات مختلفة بدأت بالمستوى التشريعي والقانوني وانتهت بالمستوى السلوكي والحياتي، وبذلك يكون الأقباط قد تبنوا مفهومًا ضيقًا للعدالة الاجتماعية لم يستطيعوا تجاوزه إلا في حالات نادرة.

وفي إطار محاولة الأقباط لإبراز مظاهر عدم المساواة بينهم وبين المسلمين يشير أقباط المهجر بأوروبا إلى «الاضطهاد المنظم لحرمان الأقباط من التعيينات في الوظائف والترقيات، وقصر الوظائف القيادية على المسلمين فقط، وما تعيينات رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات القابضة التي صدرت أخيرًا سوى دليل واضح على ذلك، وكذا عدم السماح لهم ببناء وإصلاح دور العبادة، إذ أصبح إصلاح دورات مياه الكنائس متوقفًا ومتعطلاً لحين الحصول على قرار جمهوري تطبيقًا للخط الهمايوني، وهذه مهزلة المهازل ووصمة في جبين الدولة في القرن العشرين»[١٦].

ولإبراز أشكال أخرى من عدم المساواة يشير سليم نجيب إلى «أن الأوقاف الأهلية ألغيت سنة ١٩٥٣ واستبقت الأوقاف الخيرية وانصبت الخيرات في الأوقاف الأهلية وأنشئت هيئة الأوقاف المصرية التابعة لوزارة الأوقاف لتدير الأوقاف الخيرية الإسلامية دون أن تتغير بشروط الواقفين، كما أنشئت هيئة الأوقاف القبطية لتشرف على الأوقاف الخيرية القبطية. ومنذ عام ١٩٦٨ أخذت هيئة الأوقاف المصرية تستولى على أوقاف الأقباط وحتى يومنا هذا لم تعد الأوقاف القبطية للأقباط ولابد من ضرورة حل هذه المشكلة في الإطار القانوني الوطني.. هذا ويشعر الأقباط بأنهم لا يتمتعون بتكافؤ صحيح في فرص التعليم، فالأزهر يمول من ميزانية الدولة وهذا حق لكن المعاهد الدينية القبطية لا تحظى بإعانة من المال العام هذا إلى أن الأزهر لم يبق محصورًا في كلياته التقليدية بل شمل المدارس والمعاهد والكليات المتخصصة في الطب والهندسة وليس لغير المسلمين بطبيعة الحال أن يلتحقوا بها.. كما أن هناك تضييق على الأقباط في الالتحاق بمدارس ومعاهد المعلمين والمعلمات في الاختيار للبعثات المتخصصة بالخارج وفي القبول ببعض أقسام الكليات العلمية بالجامعات وفي الكليات العسكرية.. هذا إلى جانب استبعاد الأقباط من بعض أجهزة الدولة. فلا يكاد الأقباط يعدون على أصابع اليد الواحدة في مجموع عمداء الكليات الجامعية ورؤساء أقسامها والسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية والمحافظين في المحافظات كما أن نسبة المعينين منهم في مجلس الشعب قد انخفضت إلى النصف بين عقدي الستينات والتسعينات (من ١٠ إلى ٥ أعضاء)، إن الواقع المعاش أن الأقباط يعاملون الآن من حيث الوظائف العامة كمواطنين من الدرجة الثانية غير مؤتمنين على مصالح الدولة مثل مواطنيهم، هذه بعض هموم الأقباط وهي هموم تمس حقوق المواطنة»[١٧].

ويضيف يوسف سيدهم مظهرين آخرين من مظاهر عدم المساواة بين المسلمين والأقباط يتمثل الأول في «مسألة إذاعة قداس الصلاة القبطي من إحدى الكنائس صباح الأحد من كل أسبوع.. فقد كثرت الشكاوى التي تصلنا من الأقباط متألمة لقصر هذه الإذاعة على القنوات الموجهة التي يصعب جدًا التقاطها بنقاء محليًا وبالتالي تكون عملية

الاستقبال والمتابعة للقداس معاناة مؤلمة.. أما الثانية فهي مسألة المناسبات والأعياد القبطية المسيحية، فهناك القرارات التي تنظم إجازات المسيحيين في أعيادهم وتعطيهم الحق في الانقطاع عن الدراسة أو العمل، ولكن دائمًا ما يتعرضون للتعسف في تطبيق هذه القرارات وكثيرًا ما نجد أننا مضطرون لأن نرفع التماسًا إلى أحد السادة المسئولين لعدم ترتيب امتحانات للطلبة في أيام الأعياد المسيحية أو لعدم تكليف الأقباط بمهام رسمية في أعمالهم أيام تلك الأعياد.. ولكن لماذا هذه الحساسيات والالتماسات؟ لماذا لا تكون هذه المناسبات إجازات رسمية على مستوى مصر كلها؟ إنها آمال قبطية تطفو على السطح من أعماق النفس، والأمل أن تسمو فوق الحساسيات وتجد طريقها إلى التحقيق فتكون مصر بحق لكل المصريين»[١٨].

ويشير نفس الكاتب في موضع آخر إلى عدم المساواة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية حيث يؤكد على «سياسات الفرز والتهميش التي تتبعها الدولة إزاء الأقباط في مجالات المشاركة السياسية والتمثيل النيابي والمجالس المحلية.. حيث يحجم الحزب الحاكم المهيمن على الساحة السياسية عن ترشيحهم ضمن قوائم مرشحيه في الانتخابات البرلمانية، فالأقباط الذين سجل لهم العصر الليبرالي في النصف الأول من القرن العشرين موقفهم الوطني المشرف حين رفضوا تقديم هويتهم الدينية، على هويتهم المصرية أصبحوا الآن مرفوضين من الحزب الحاكم لأجل هويتهم الدينية، والأقباط الذين رفضوا تحديد نسبة مئوية تخصص لهم ضمن مقاعد البرلمان وقالوا أنهم تحت المظلة المصرية وحدها يثقون أن الناخب المصري سوف يرسل إلى البرلمان عددًا منهم يفوق أي نسبة تعطى لهم مسبقاً . نجدهم الآن وكأنهم يتسولون المشاركة في تسيير شئون بلدهم!! ولم لا؟ ألم يطلع علينا عباقرة الحزب الحاكم السياسيون ليبرروا خلو قوائم الحزب من مرشح قبطي واحد بمقولة أن الأقباط لن يفوزوا في الانتخابات!! والمأساة أنهم لم يدركوا خطورة تلك المقولة وما ترسخ عنها في أذهان العامة والجهلاء من مواقف الفرز والتهميش والاستبعاد التي تنتهجها الدولة عن طريق حزبها الحاكم»[١٩].

ولإبراز أهمية التشريعات والقوانين في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين يؤكد سامح فوزي على أن «تحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين إحدى وظائف الدولة ومعيار التفرقة المتقدمة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وحتى تضمن الدولة المساواة لكل مواطنيها تسن تشريعات تحقق المساواة بين الجميع بصرف النظر عن الاختلاف في النوع أو الدين أو العرق وتطبق هذه التشريعات على نحو يحقق المساواة ويبعد شبح التفرقة.. ونحن في مصر لدينا ترسانة من القوانين أو غابة من التشريعات التي تحتاج إلى تنقية وتنقيح وتطوير حتى نبقي على الملائم منها ونستبعد غير الملائم، تحمل هذه القوانين صورًا للتفرقة بين المواطنين على أسس مختلفة وهناك كم من الممارسات الإدارية «غير الحصيفة» التي تخل بالمساواة بين المواطنين بشكل صارخ.. وإذ ظل الحال على ما هو عليه فمن غير المستبعد أن نواجه كوارث إنسانية مثل مأساة الكشح»[٢٠].

وإذا كانت قضية عدم المساواة بين المسلمين والأقباط قد استحوذت على النصيب الأكبر من معالجة الأقباط لقضية العدالة الاجتماعية إلا أنهم قد أشاروا في مواضع قليلة إلى العدالة الاجتماعية بمفهومها الأوسع حيث أكد صليب بطرس أن «العدالة المتصلة بالسلام الداخلي تتطلب المساواة بين الناس من جانب الهيئات المسئولة في كل مناحي الحياة كما تستلزم الوصول بالتفرقة بسبب العرق أو الانتماء الطبقي أو العقيدة إلى أدنى مستوى لها، فلا أشق على نفس المرء من أن يحس بالغبن الملقى عليه دون سبب واضح»[٢١].

يتضح من خلال عرض موقف الأقباط من قضية العدالة الاجتماعية أنهم استخدموا مفهومًا ضيقًا للعدالة الاجتماعية حيث أكدوا دائمًا على المساواة بين المسلمين والأقباط وحاولوا إبراز مظاهر الفرز الاجتماعي التي تحدث للأقباط داخل المجتمع المصري، وفي نفس الوقت استخدموا آلية الإزاحة فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى لمفهوم العدالة الاجتماعية.

ثالثًا: القضية العربية:

جاءت القضية العربية في مرتبة متأخرة ضمن أولويات القضايا التي تناولها الأقباط

ولم يعط منبر وطني مساحة كبيرة من أجل الاهتمام بهذه القضية، على عكس المنابر السياسية والحزبية المختلفة، التي أعطت مساحة كبيرة لمعالجة القضية العربية، وعلى الرغم من الاهتمام الضعيف بالقضية العربية من قبل الأقباط إلا أنه يمكن القول أن موقف الأقباط من هذه القضية جاء مؤيدًا للنظام السياسي المصري في مواقفه وقراراته تجاه القضية العربية. حيث أشاد الأقباط بموقف مصر المشرف في حرب الخليج الثانية والذي أكسب مصر مكانة كبيرة على المستوى الدولي، كما أشادوا بموقف مصر الريادي تجاه مناصرة القضايا العربية، ومحاولة وضع أسس جديدة للعمل العربي المشترك، وأكد الأقباط على ضرورة تمسك الأطراف العربية بالاتفاقات السلمية مع العدو الصهيوني رغم مواقفه المتشددة والمتحجرة.

وفي إطار الإشادة بموقف مصر أثناء حرب الخليج يؤكد أنطوان سيدهم «أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي واجتماع نادي باريس لتخفيض ديون مصر وجدولتها مع إعطاء فترة سماح لمصر تربو على الخمس سنوات، كل ذلك بعد مباحثات ومفاوضات استمرت سنوات طويلة تعثرت في الكثير من مراحلها، حتى قامت أزمة الخليج ووقفت مصر فيها موقفًا قويًا ومشرفًا مع الشرعية والحق مما رفع أسهمها في المجتمع الدولي وخصوصًا بين الدول الغربية، التي ساندتها في مفاوضاتها الأخيرة مع صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى قبوله أن تقوم مصر بالإصلاح الاقتصادي على مراحل نظرًا للظروف الاجتماعية التي تمر بها»[٢٢].

أما بالنسبة للإشادة بالموقف المصري في دعم ومناصرة الأطراف العربية والسعي لإعادة الوئام العربي وإقامة وحدة عربية فيشير سامح فوزي إلى أن مصر «تناصر الطرفين السوري والفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل وتطالب بضرورة رفع أو تخفيف الحصار عن الشعب العراقي، وتسعى لتسوية أزمة لوكيربي، وتحاول مصر كذلك وضع أسس جديدة للعمل العربي المشترك على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ولعل سعي مصر الدؤوب لإعادة الوئام العربي وتصفية الخلافات العربية، ومحاولة إقامة سوق عربية

مشتركة يثبت صحة ما نقول.. إن كل هذه التوجهات الثابتة للسياسة المصرية هي محاولة من مصر لأن تحافظ على دورها الريادي في النظام الإقليمي العربي، وتثبيت أقدامها في أي ترتيبات جديدة في الشرق الأوسط؛ ولذلك فإنه مع إدراك مصر لأي عوامل تهدد دورها الريادي يحدث ما يشبه الاستنفار في السياسة المصرية»[٢٣].

وفي دعوة الأقباط لتوحيد الموقف العربي والاتجاه به نحو السلام والبعد عن التحالفات التي تؤدي إلى سكون الموقف العربي يؤكد سامح فوزي «أن السياسة العربية الإقليمية تضم دائرتين الأولى دائرة المؤمنين بالحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي والداعين للتفاوض مع إسرائيل وتكونت هذه الدائرة من دول المواجهة أو كما سميت بـ (دول الطوق) وهي سوريا ولبنان والأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت ولا تزال المبادرة السلمية لهذه الدول مؤيدة من أقطار الخليج، أما الدائرة الثانية فتشكلت من الدول الرافضة للصلح مع إسرائيل وهي العراق وليبيا والسودان، ومع مرور خمس سنوات على مبادرة مدريد للسلام لم تنكسر هذه الدوائر رغم المياه الكثيرة التي جرت بالمنطقة إذ ظلت دائرة التحالف كما هي.. وظلت دائرة الساعين للسلام دون تغيير جذري.. هذا الركود النسبي في حركة الدوائر العربية جعل ترتيب العلاقات بالمنطقة يتم بشيء من السكون ولا نقول الاستقرار»[٢٤].

وفي محاولة تأكيد الأقباط على ضرورة استمرار النضال السلمي مع إسرائيل يؤكد سامح فوزي «أن تمسك الأطراف العربية بضرورة تنفيذ الاتفاقات دون تعديل هو أهم أوراق النضال السلمي في الأيدي العربية ولا يستطيع طرف - أيًا كان - أن يجادل حولها.. الالتزام بالاتفاقات وطرح رؤية عربية موحدة في القمة الاقتصادية القادمة سوف يسفر عن حدوث نقله في المواقف الليكودية المتحجرة!»[٢٥].

من هنا يتضح مدى تأييد الأقباط لحل القضايا العربية وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي من خلال مائدة المفاوضات وهو ما يعني تطابق وجهة نظر الأقباط مع وجهة النظر السياسية التي ينتهجها النظام السياسي المصري منذ مطلع السبعينات وحتى الآن.

رابعًا: قضية الديمقراطية:

لقد جاءت قضية الديمقراطية في مرتبة متأخرة ضمن أولويات القضايا التي اهتم بها الأقباط، وقد أرجعنا ذلك إلى طبيعة الفكر الديني المسيحي الذي يدعو إلى فصل الدين عن السياسة، وعندما حاول الأقباط من خلال منبر وطني معالجة قضية الديمقراطية فإنهم قد ركزوا على بعض أبعادها، وقاموا باستخدام آلية الإزاحة مع الأبعاد الأخرى للديمقراطية. وبالنسبة للأبعاد التي ركز عليها الأقباط فقد جاءت حرية الرأي في المقدمة باعتبارها القاعدة والأساس للديمقراطية، وأكد الأقباط على الحرية التي منحها النظام السياسي المصري حيث استخدموا آلية القياس على الخارج لكي يبرزوا أن النظام القائم يمنحنا هامشًا كبيرًا من الحرية والديمقراطية، وركز الأقباط كذلك على بعد المشاركة السياسية خاصة في الانتخابات العامة ودعوا أحزاب المعارضة للمشاركة الفاعلة وطالبوا بانتخابات حرة ونزيهة، ووجهوا نداءات متعددة للأقباط من أجل المشاركة في الانتخابات، وفي مقابل ذلك الاهتمام قام الأقباط بإزاحة الأبعاد الجوهرية الأخرى للديمقراطية مثل تداول السلطة وتعديل الدستور وقانون تشكيل الأحزاب وقانون الطوارئ، بل إنه فيما يتعلق بتداول السلطة وتوقيتها ففي الوقت الذي طالبت فيه كل القوى السياسية المعارضة على الساحة المصرية بعدم التجديد لفترة رئاسة ثالثة لمبارك كان الأقباط ـ ومن خلال منبر وطني ـ قد فتحوا ملفًا يدعو إلى ضرورة التجديد وهي دعوة غير مباشرة لعدم تداول السلطة.

وفي إطار تأكيد الأقباط على حرية الرأي والديمقراطية التي منحها النظام السياسي يشير صليب بطرس إلى «أن عصر مبارك هو عصر حرية التعبير عن الرأي، عصر الديمقراطية الحقيقية، فاطرحوا الخوف ظهرانيكم يا قوم»[٣٦].

وفي نفس الإطار يؤكد أنطوان سيدهم «إن أهم ما أعطاه الرئيس مبارك للشعب المصري هو حرية الكلمة، ففتحت الصحف صفحاتها للرأي الحر في أي اتجاه كان،

ويحضرني في هذا المجال الموقف الرائع الذي وقفه جلادستون رئيس وزراء بريطانيا في مجلس العموم البريطاني، عندما وقف أحد نواب المعارضة وهاجم الحكومة بقوة وعنف، فهاج عليه نواب الحكومة لإسكاته، هنا صعد جلادستون إلى المنصة وأطلق قولته الشهيرة موجهًا إياها إلى النائب المعارض أنا أختلف معك في الرأي لكني أحارب لأخر قطرة في دمي من أجل حريتك في الدفاع عن رأيك، هذه هي القاعدة والأساس للديمقراطية الحقة وهي احترام رأي الآخرين وإعطائهم حرية الدفاع عن وجهة نظرهم وهي سبب تقدم هذه الشعوب وازدهارها»[٣٧].

وفي إطار الدعوة للمشاركة السياسية الفاعلة للأحزاب السياسية في الانتخابات العامة والمطالبة بانتخابات ديمقراطية ونزيهة أكدت وطني «أن أحزاب المعارضة الأساسية أعلنت قرارها بخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة.. ولا شك أن قرار أحزاب المعارضة خوض الانتخابات والمشاركة فيها يعد أمرًا صائبًا، ويصحح الخطأ الفادح الذي ارتكبته من قبل عندما قررت مقاطعة الانتخابات، كاحتجاج على عدم وجود الضمانات الكافية وعدم الاستجابة لمطالبها بشأن الانتخابات، فقد عانت كثيرًا بسبب قرارها غير المدروس، وكانت هي نفسها الضحية الأولى لهذا القرار، فلم تمثل في مجلس الشعب، وبالتالي أصبح وجودها هامشيًا، واتسمت ممارساتها السياسية بعدم الفاعلية وأصيبت في مقتل لعدة سنوات.. وحسنًا فعلت الحكومة عندما أعلنت أن الانتخابات القادمة ستكون ديمقراطية ونزيهة، ولعلنا يمكننا أن نطالبها بالمزيد من الإجراءات العملية التي يمكنها أن تسهم في تعميق المشاركة الديمقراطية والوعي السياسي بأن تخصص جزءًا من برامج التليفزيون لإلقاء الأضواء على الانتخابات القادمة وأهميتها، وعلى مواقف الأحزاب المختلفة من القضايا السياسية الأساسية داخليًا وخارجيًا وبيان أهمية التعددية السياسية في البناء الديمقراطي للدولة، ودعوة الجماهير بفئاتها المختلفة للتخلي عن سلبيتها بالمشاركة الواعية المخلصة»[٢٨].

وفي محاولـة وطنـي حث الأقباط على المشـاركة السياسـية يشـير يوسـف سـيدهم أنه «عندمـا تعرضنا لموضـوع الانتخابـات والـدور الوطنـي المتوقع من المصريـين عمومًا ومن الأقباط على وجـه الخصوص، حذرنا مـن مغبـة السـلبية وعـدم المشـاركة ودعونـا إلى ضرورة الفصـل بـين وجـود المرشـح القبطـي وبـين التواجـد القبطـي في سـاحة الانتخابـات، فهـما أمـران غـير مرتبطـين ببعضهـما البعـض، والواجـب عـلى الأقبـاط أن يبحثـوا بتدقيـق عـن العنـاصر الوطنيـة المخلصة بين المرشـحين ويناقشـوها في برامجها ويتعرفـوا على رؤيتها للمشـاكل الراهنـةـ خاصـة الهمـوم القبطيـةـ وكيفيـة طـرح الحلـول السـليمة لهـا حتـى إذا مـا اطمأنـوا إلى هـذه العنـاصر بـادروا بإعطائهـا أصواتهـم الانتخابيـة.. وبذلك تتحقـق المشـاركة الإيجابية للأقبـاط كمبادرة أساسـية لخلـق وزن انتخـابي للصوت القبطي يفرز بدوره ترحيبًا سياسـيًا بالمرشـح القبطي في المسـتقبل»[٢٩].

وفي إطـار دعـوة الأقبـاط غـير المبـاشرة لعدم تداول السـلطة على الرغم مـن أنها أحد الأبعاد الأساسـية للديمقراطيـة وفي مخالفـة صريحـة مـع كل القـوى السياسـية الموجـودة على السـاحة المصريـة والتي طالبت بعـدم ترشـيح الرئيـس مبـارك لفـترة رئاسـة ثالثـة، فقـد طالب الأقبـاط بـضرورة التجديـد لفترة رئاسـة ثالثة مـن أجـل اسـتمرار الإنجـازات، وفي ذلـك يشـير أنطـوان سـيدهم إلى «أن الإصلاحـات العديـدة التـي سـار عليهـا الرئيـس حسـني مبـارك، والمواجهـة القوية للإرهاب، ولاسـتمرار السـير على هذا الدرب حتى يسـتتب الأمـن في طـول البـلاد وعرضها وتنجـح الإصلاحات الهامـة لازدهار مـصر وتقدمها وزيادة إنتاجهـا، وتخفيض البطالـة ورفـع مسـتوى الطبقـات المطحونـة بزيـادة دخلها، يجـب علينا جميعًـا أن نتوجه في الأسـبوع الأول مـن أكتوبـر القـادم إلى صناديق الاسـتفتاء ونقول نعم لحسـني مبارك رئيسًـا لجمهورية مصر لفـترة ثالثة، لا يصـح بتاتًـا أن يتقاعـس أي حامـل للبطاقة الانتخابية لهـذا الواجب نحو مصر ومسـتقبلها والأجيال القادمة، حـق الانتخـاب الـذي كفلـه لنـا الدسـتور يجـب أن نعـض عليـه بالنواجز ونقـدم به لما نـراه لمصلحـة البلاد، واللـه يلهمنـا الصـواب والحكمـة لصالح مصر ومسـتقبلها ومسـتقبل الأجيـال القادمة»[٣٠].

ومـن هنـا يتضـح موقـف الأقبـاط مـن قضيـة الديمقراطيـة حيـث أكـد الأقبـاط عـلى بعـض أبعـاد الديمقراطيـة خاصـة حريـة الـرأي والمشـاركة في الانتخابـات والاسـتفتاءات، ولكنهم اسـتخدموا آليـة الإزاحة فيـما يتعلـق بالأبعـاد السـاخنة للديمقراطيـة والمرتبطـة بتداول السـلطة وتعديل الدسـتور واسـتمرار العمل بقانـون الطـوارئ، وهـو مـا يؤكـد رأي البابـا شـنودة عندمـا أكـد عـلى ولاء الأقبـاط وإخلاصهـم للنظـام السـياسي القائـم وأنهـم لا يمكـن أن يكونـوا معارضـة للحكـم.

خامسًا: قضية المواطنة:

لقـد جـاءت قضيـة المواطنـة في مقدمـة أولويات القضايـا التي اهتـم الأقباط بمعالجتها مـن خلال منبر وطنـي، حيـث أفـردوا لهـا مسـاحة كبـيرة، وتعـددت أبعـاد قضيـة المواطنـة حيـث تناولـوا الاعتـداءات التي حدثـت للأقبـاط في أماكـن متفرقـة بسـبب انتماءاتهـم الدينيـة، ورفضوا الاتهامـات التي وجهـت إلى الأقباط وتشـير إلى وجـود تطرف مسـيحي، وطرحـوا طرق مواجهة الفتنـة الطائفية، وطرق تحقيـق المواطنة الكاملة للأقبـاط، ورفضـوا التدخل الأجنبي لحل مشـكلات الأقباط باعتبارها أحد الشـئون الداخلية، وأشـادوا بموقف الدولـة ومسـئوليها لمبادراتهـم الطيبـة واسـتجاباتهم لبعـض المطالـب القبطيـة، وأخـيرًا أكـدوا عـلى الوحـدة الوطنيـة والمحبـة المتبادلـة بين المسـلمين والمسـيحيين باعتبارهـم شركاء في وطن واحد.

وفي إطار معالجة قضية حقوق المواطنة يشير الأقباط إلى الاعتداءات والمذابح التي يتعرض لها الأقباط نتيجـة لانتمائهـم الدينـي من قبل الجماعات الإسـلامية الإرهابية وعجز الدولة عـن حمايتهم على الرغم من أنهـم جـزء مـن رعاياها، وهنا يشـير أنطون سـيدهم فيقـول «حقيقة أنه ليـل دامس الظلام والظلم، بل هو كابوس مفزع، كلما ظننا أننا صحونا منه، نجد أنفسـنا قد اسـتغرقنا فيه، لقد أصبحت مذابح الأقباط الأبرياء المسالمين متتالية متلاحقة بدون ذنب أو جريرة غير أنه انتقام لقتل البوليس لاثنين من الجماعات الإرهابية،

مـا دخـل الأقبـاط في هـذا الموضـوع، فهـل كلما حصلـت موقعة بـين قـوات الشرطـة والجماعـات الإرهابية، تقـوم الأخـيرة بالانتقـام مـن الأقبـاط؟.. أيـن أنـت أيتها الحكومـة؟ وأين سـلطاتك وقواتـك الكبـيرة لحمايتنا مـن هـذا الإرهـاب البشـع؟ إني آسـف جـدًا أن أكتـب بـأن الحكومة فشـلت تمامًـا في حفظ الأمـن الذي هو واجبهـا الأول.. إن هـذه الجماعـات تعيـش في المنطقة متجبرة متوحشـة مدججة بأحدث الأسـلحة، والشرطة أضعـف مـن أن تقـف في وجههم وتجعلهـم يلزمـون حدودهم»[٣١].

وفي إطـار قضيـة المواطنـة يشـير الأقبـاط إلى عـدم وجود تطرف قبطـي، وفي هذا يؤكد أنطون سـيدهم أنـه قـد «ظهـرت في الفـترة الأخيرة أقـوال وتصريحات وكتابات بالادعـاء بوجود تطرف قبطـي محاولين بذلك التهويـن مـما حـدث مـن اعتداءات جسـيمة وخطيرة على الأقبـاط وكنائسـهم وممتلكاتهـم في مدينتي المنيا وأبـو قرقـاص ومـدن المحافظـات الأخـرى، ملقـين في فكـر المسـتمعين والقـراء أن هنـاك تطرف مـن الجانبين الإسـلامي والمسـيحي وبذلـك يكـون الموضوع متسـاويًا، فهنا خطأ وهناك خطـأ، والحكومة معفـاة من اللوم والمؤاخـذة، وهـي مغالطـة فاحشـة وتعتيـم مقـذع عـلى أحـداث وظاهـرة قـد تكـون مقدمـة لتطـورات لا تحمـد عقباهـا قـد تـؤدي بالبـلاد إلى مآسي هـي في غنى عنهـا»[٣٢]... «كفى أيهـا الكتاب الإجلاء مـن افتعال للأسـباب لتبريـر المذابـح ضـد الأقبـاط، لقد أصبحـت كتاباتكـم منفرة للجميـع، وما هي إلا حجـج مفضوحة للتغطيـة عـلى هـذه الأحـداث الداميـة التـي لا تـرضي أي مواطـن عاقـل يحـس ويشـعر بهـذه الاعتـداءات الفاجـرة ضـد إخوانـه في الوطـن، وبـدلًا مـن هـذا الدفـاع الممجـوج والمعـوج اكتبـوا عـن الطريقـة المثلى لإيقـاف نزيـف الدم الـذي يحيق بالأقبـاط»[٣٣].

وفي إطـار البحـث عـن الطريقـة المثـلى لمواجهـة الفتنـة الطائفيـة يشـير أنطـون سـيدهم إلى ضرورة «تربيـة الصغـار عـلى روح المحبـة والسـلام بـدلاً مـن شـحنهم بأفـكار خاطئـة عـن المسـيحية والأقبـاط.. ومراجعـة الكتـب الدراسـية ومـا فيهـا مـن مسـاس بالديـن المسـيحي.. والإذاعـات المسـموعة والمرئيـة ومـا تحويـه مـن تعبئـة لشـعور الكراهيـة والحقـد، وتنقيتهـا مـن كل ذلـك وأن في الديـن الإسـلامي كل الحـب والعلاقـات الطيبـة بالمسـيحية التـي يجـب أن تحويهـا

الإذاعات المختلفة.. ومعالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي بالشباب إلى اعتناق مبادئ العنف والتخريب.. وقيام القيادات الشعبية والحزبية والدينية بالاجتماع بالجماعات الدينية المتزمتة ومناقشتها في موقفها من الأقباط.. ودراسة الأسباب الخفية التي تحرك هذه الجماعات ضد الأقباط»(٣٤).

وفي إطار بحث الأقباط عن طرق تحقيق المواطنة يشير يوسف سيدهم أن هناك «بعض الأفكار الواجب أخذها بجدية ودراسة تطبيقها إذا أردنا أن نرسخ قيم المساواة والمعاملة بالمثل بين المصريين وهي: تحرير تراخيص بناء وترميم وتجديد الكنائس وملحقاتها من كافة أشكال اللوائح والنظم التي تفرض وصاية عليها على المستويين السياسي والأمني.. إعلاء مبادئ الكفاءة والإخلاص والإتقان والخبرة كأسس شغل المناصب القيادية والوظائف العليا ورفع الحظر غير المقنن المفروض على الأقباط لإبعادهم عن تلك المناصب.. وضع حد لتجاهل الأقباط في المشاركة الحقيقية في المؤسسات التشريعية والبرلمانية عن طريق الاهتمام بترشيحهم في الانتخابات وعدم محاربة من يقدم منهم على ذلك الواجب الوطني.. الحرص على أن تعود الحقبة القبطية لتشغل مكانها في التاريخ المصري كجزء لا يتجزأ من تاريخ المصريين جميعًا ومدعاة فخر لهم لا يصح لأمة عاقلة متحضرة أن تتنصل منه وتتجاوزه كلما مرت عليه.. اعتبار الأعياد الدينية المسيحية أجازات رسمية للدولة أسوة بالأعياد الدينية الإسلامية.. إصدار عملة ورقية بنكنوت تحمل على أحد وجهيها الشكل المعماري لأثر قبطي سواء كان كنيسة أو دير أو خلافه.. إصدار طوابع بريدية تحمل صور شخصيات قبطية من الشخصيات المرموقة التي ساهمت في شتى جوانب الحياة والعمل الوطني»(٣٥).

وفي إطار معالجة الأقباط لقضية المواطنة قاموا برفض التدخل الأجنبي لحل مشاكل الأقباط وفي هذا الشأن يشير سامح فوزي «إلى توقيع ثلاثة وخمسون مثقفًا قبطيًا ومسلمًا من مختلف التيارات والاتجاهات الفكرية على بيان للأمة نددوا فيه بالتدخل الأمريكي في شئون مصر بحجة الدفاع عن الأقباط وطالبوا بحل مشاكل الأقباط داخل

الإطار المصري وحث المسئولين على ذلك.. ولذا لابد من أن تشكل لجنة عمل لتحديد مطالب الأقباط ورصد متاعبهم وبلورتها في صورة محددة واقتراح الحلول الملائمة حتى يتحول البيان إلى أجندة عمل وطني حقيقي ولا سيما أن الموقعين على البيان من المثقفين بعضهم أعضاء بمجلس الشعب والشورى وبعضهم يعملون في المجال الفني، وجانب منهم في مجال الإعلام المرئي والمكتوب وعدد منهم في مجال التعليم، أي أن مجالات عمل هؤلاء المثقفين هي بعينها مجالات متاعب الأقباط التي تشهد غيابهم»[٣٦].

وفي إطار إشادة الأقباط بموقف الدولة ومبادراتها الطيبة واستجابتها لمطالب الأقباط يشير يوسف سيدهم إلى «الاستجابة الفورية الحاسمة من الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي لما نشرته وطني عن عقد امتحان لطلبة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية يوم ٧ يناير الذي وافق عيد الميلاد المجيد حيث تفضل السيد الوزير مشكورًا بالتأكيد على تعليمات المجلس الأعلى للجامعات بألا تعقد امتحانات في مناسبات أعياد المسيحيين وبناء عليه تم تأجيل موعد الامتحان.. صدور القرار الجمهوري رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٨ بإنشاء كنيسة الأنبا أنطونيوس للأقباط الأرثوذكس بمدينة حوش عيسى بمحافظة البحيرة بحضور القيادات الدينية والسياسية والشعبية.. المبادرة الطيبة التي كانت مفاجأة سارة للكثيرين من الأقباط ليلة عيد الميلاد المجيد حين قام التليفزيون المصري بإذاعة الاحتفالات والصلوات المقامة بتلك المناسبة بالكاتدرائية المرقسية على الهواء مباشرة بعد أن كان المعتاد في السنين السابقة أن يتم تسجيلها وإذاعتها مساء اليوم التالي.. تبني مصر كلها ممثلة في وزارة السياحة ووزارة الثقافة وهيئة الآثار مشروع إحياء مسار العائلة المقدسة في مصر مساهمة في الاحتفال بالألفية الثالثة لميلاد السيد المسيح.. إن هذه الأمثلة تعتبر علامات مضيئة لما كنا ندعو له ونتطلع إليه من أن يشعر الأقباط أنهم مواطنون لهم كل حقوق المواطنة في هذا البلد ويتمتعون بالمساواة وبالمعاملة بالمثل مع إخوانهم في الوطن فتكون بذلك الوحدة الوطنية وحدة معاشة وملموسة في الحياة اليومية»[٣٧].

وفي إطـار معالجـة قضيـة المواطنـة قـدم الأقبـاط أخـيراً تأكيـدًا عـلى ضرورة الوحـدة الوطنيـة والمحبة المتبادلـة بـين المسـلمين والأقبـاط باعتبارهـم شركاء في نفس الوطن وهنا أشـار أنطون سـيدهم إلى أنه «بعد أحـداث أبـو قرقـاص والمنيـا التـي أدمـت قلـوب المسـلمين والمسـيحيين الذيـن عاشـوا وآباؤهـم عـلى هـذه الأرض الطاهـرة أجيـالًا بعـد أجيـال، تربطهـم المحبـة العميقـة والـود والتعاطـف ويظللهـم السـلام والوئام، مشـتركين في أفراحهـم وأحزانهـم، محتفلـين بأعيادهم ومواسـمهم، مترابطـين متعاونين عند وقـوع أي بلاء، لم تفـرق بينهـم النوائـب والأهـوال، بـل قابلـوا كل مـا جـاءت بـه الأزمنـة متراصين متآخـين متحابـين، نعم بعد هـذه الأحـداث وصلتنـي رسـائل كثيرة من مسـلمين ومسـيحيين يتكلمـون عن المحبـة التي ظللتهـم جميعًا، ويحكـون قصصًـا عـن هـذه العلاقـة القوية الوثيقـة.. إنني أبتهل إلى اللـه أن يهدي النفـوس ويبعد عنا هذه العواصـف مـن الغضـب والكراهيـة الغريبة على روح هذا الشـعب الأصيل، وأن تنفتح قلوبنـا بما في أعماقها مـن شـعور طيـب، يـا رب أبعـد عنـا الأفـكار الهدامـة الغريبـة عنـا وظللنـا جميعًا بسـلامك ومحبتـك، أنت السـميع المجيب»[٣٨].

ومـن هنـا يتضـح موقـف الأقبـاط مـن قضيـة المواطنـة بأبعادهـا المختلفـة حيـث جـاءت في مقدمـة الرؤيـة السياسـية للأقبـاط وشـكلت القضيـة المحوريـة والهـم الأكـبر الـذي شـغل الأقبـاط عـلى مـدار فـترة زمنيـة طويلة.

* * *

استنتاجات:

لقد استخلصنا من خلال قراءتنا التحليلية النقدية لبعض مقالات الرأي بجريدة وطني موقف الأقباط من القضايا الرئيسة للمجتمع المصري منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية الألفية الثانية والتي جاءت على النحو التالي:

١. جاءت قضية المواطنة في مقدمة القضايا التي اهتم بها الأقباط، حيث طالبوا بالمواطنة الكاملة وضرورة إلغاء معايير الاختلاف التشريعي ومعايير الفرز بين المسلمين والمسيحيين في شتى المجالات، ورفضوا الاتهامات التي تؤكد على وجود تطرف مسيحي، ونادوا بالوحدة الوطنية ورفضوا أي تدخل أجنبي في الشئون القبطية.

٢. ثم جاءت قضية التنمية في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام، وأكد الأقباط على ضرورة التنمية وفق آليات السوق الرأسمالي وضرورة بيع القطاع العام الذي استشرى فيه الفساد، وطالبوا بتنمية مستقلة بعيدًا عن المنح والقروض والاستهلاك، وطالبوا كذلك بالحد من الزيادة السكانية التي تؤثر بالسلب على التنمية والإصلاح الاقتصادي.

٣. ثم جاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام، وتبنى الأقباط رؤية ضيقة للعدالة الاجتماعية حيث أكدوا على مظاهر عدم المساواة في حقوق المواطنة بين المسلمين والأقباط وطالبوا بالمساواة على المستوى التشريعي والقانوني والسلوكي والحياتي.

٤. ثم جاءت قضية الديمقراطية في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام، وأكد الأقباط على الحرية التي يمنحها النظام، وضرورة توسيع قاعدة المشاركة في الانتخابات العامة.

٥. ثم جاءت القضية العربية في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام، وأكد الأقباط على موقف مصر المشرف في حرب الخليج الثانية، ومحاولة وضع أسس جديدة للعمل العربي المشترك، وطالبوا بضرورة التمسك بالاتفاقيات السلمية مع إسرائيل.

وتشكل هذه الرؤى السياسية للأقباط مجمل مواقفهم من القضايا المطروحة على الساحة المجتمعية المصرية خلال مرحلة الدراسة، وعبر أحد المنابر التي فتحت أبوابها لتبني وجهة نظر الأقباط والتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية المصرية، وبالاطلاع وجدنا تباينًا واضحًا في الاهتمام ببعض القضايا التي شغلت الرأي العام المصري تاريخيًا حيث اهتم الأقباط بقضايا وتراجع اهتمامهم بقضايا أخرى مثلهم في ذلك مثل باقي الخطابات السياسية على الساحة المصرية والتي تتباين اهتماماتها بنفس القضايا المجتمعية فتركز على قضايا وتهمل أخرى حسب توجهاتها وإيديولوجيتها ومواقفها من السلطة السياسية الحاكمة وحسب ظروف المجتمع وإلحاح القضايا ذاتها.

* * *

هوامـــش الفصل الثالث:

١. رجـب البنـا، الأفبـاط في مـصر والمهجر: حـوارات مع البابا شـنودة، دار المعـارف، القاهـرة، ٢٠٠١، ص. ص ٩٩-١٠٠.

٢. يوسف سيدهم، مقابلة شخصية مع الباحث، يوليو ٢٠٠٤.

٣. سامح فوزي، مقابلة شخصية مع الباحث، يوليو ٢٠٠٤.

٤. فريتـس شـتيبات، الإسـلام شريكًا، ترجمـة عبد الغفار مكاوي، عـالم المعرفة، العـدد ٣٠٢، إبريل ٢٠٠٤، ص١٣٢.

٥. المصدر نفسه، ص. ص ١٤٨-١٤٩.

٦. رجب البنا، الأقباط في والمهجر: حوارات مع البابا شنودة، مصدر سابق، ص. ص ١٠٠-١٠١.

٧. يوسف سيدهم، مقابلة سابقة.

٨. صليب بطرس، ترشيد الإدارة ليس بديلاً، وطني، ١٩٩٠/٤/٢٩.

٩. صليب بطرس، الإصلاح الاقتصادي في أعين المراقبين، وطني، ١٩٩٥/٩/٢٤.

١٠. صليب بطرس، برنامج الإصلاح في عين مدير الصندوق، وطني، ١٩٩١/٥/١٩.

١١. صليب بطرس، اقتراحان، وطني، ١٩٩١/٥/١٢.

١٢. صليب بطرس، الاقتصاد المصري والطعمية!، وطني، ١٩٨٧/١/٢٥.

١٣. صليب بطرس، بيان الحكومة، وطني، ١٩٨٧/١/٤.

١٤. صليب بطرس، وحدة مصر واجب قومي، وطني، ١٩٩٠/٤/٨.

١٥. صليب بطرس، التنمية الاقتصادية.. من يدفع ثمنها؟، وطني، ١٩٩٢/٦/٢٨.

١٦. أقباط المهجر بأوروبا، نداء من أقباط المهجر بأوروبا إلى السيد رئيس الجمهورية وإخواننا المسلمين، وطني، ١٩٩٢/٦/٧.

١٧. سليم نجيب، الحوار.. وماذا بعد؟، وطني، ١٩٩٤/٨/١٤.

١٨. يوسف سيدهم، هموم قبطية (٢)، وطني، ١٩٩٥/٩/١٧.

١٩. يوسف سيدهم، على هامش «الكشح»؟ أين مواطن الخلل فيما يحدث؟ وطني، ٢٠٠٠/٢/٦.

٢٠. سامح فوزي، المساواة المفقودة!، وطني، ٢٠٠٠/٢/٦.

٢١. صليب بطرس، خواطر وأحداث، وطني، ١٩٨٩/٣/٢٦.

٢٢. أنطوان سيدهم، الإصلاح الاقتصادي، وطني، ١٩٩١/٥/٢٦.

٢٣. سامح فوزي، تساؤلات الخريف في العلاقات المصرية ـ الأمريكية، وطني، ١٩٩٧/١١/٢.

٢٤. سامح فوزي، عندما تتقاطع الدوائر، وطني، ١٩٩٥/٩/١٧.

٢٥. سامح فوزي، مواقف الليكود.. والبحث عن السلام، وطني، ١٩٩٦/١٠/١٣.

٢٦. صليب بطرس، لو كنت المسئول وأزمة الإسكان، وطني، ١٩٨٩/٣/١٩.

٢٧. أنطوان سيدهم، د. فرج فودة في ذمة الله، وطني، ١٩٩٢/٦/١٤.

٢٨. رأي وطني، انتخابات مجلس الشعب القادمة، وطني، ١٩٩٥/٩/٣.

٢٩. يوسف سيدهم، هموم قبطية، وطني، ١٩٩٥/٩/٣.

٣٠. أنطوان سيدهم، حسني مبارك ترشيحه وانتخابه، وطني، ١٩٩٣/٧/٢٥.

٣١. أنطون سيدهم، أما لهذا الليل من آخر، وطني، ١٩٩٢/٦/٢٨.

٣٢. أنطون سيدهم، لا تطرف قبطي، وطني، ١٩٩٠/٤/٢٢.

٣٣. أنطون سيدهم، المغالطات والمهاترات، وطني، ١٩٩٢/٦/٢١.

٣٤. أنطون سيدهم، العلاج السليم للفتنة الطائفية، وطني، ١/ ١٩٩٠/٤.

٣٥. يوسف سيدهم، قبول الآخر يرسخ المساواة ويثمر المعاملة بالمثل، وطني، ١٩٩٨/١٢/٢٧.

٣٦. سامح فوزي، المثقفون يطالبون بحل مشاكل الأقباط، وطني، ١٩٩٧/١١/١٦.

٣٧. يوسف سيدهم، فلتستمر هذه المبادرات الطيبة، وطني، ١٩٩٩/١/١٠.

٣٨. أنطون سيدهم، محبة عميقة وود أصيل، وطني، ١٩٩٠/٤/٨.


* * *

# الفصل الرابع

## العدالة الاجتماعية في الخطاب السياسي المصري

- مقدمة.
- أولاً: العدالة الاجتماعية في الخطاب السلطوي «صحيفة مايو».
- ثانيًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالي «صحيفة الوفد»
- ثالثًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الماركسي "صحيفة الأهالي".
- رابعًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الإسلامي "صحيفة الشعب".
- خامسًا: العدالة الاجتماعية في الرؤى السياسية للأقباط «صحيفة وطني».
- استنتاجات.



مقدمة:

لقد برزت قضية العدالة الاجتماعية في حقبة الأربعينات من القرن العشرين حيث أصبحت ضمن أولويات الخطاب السياسي المصري، وكان لبروز هذه القضية أسباب موضوعية، ففي ظل مجتمع يزداد فيه الفرز الاجتماعي حيث تزداد الطبقات الغنية غنى وتزداد الطبقات الفقيرة فقرًا يصبح الحديث عن العدل الاجتماعي حديثًا ذا معنى، ومع ثورة يوليو ١٩٥٢ تقدمت قضية العدل الاجتماعي لتتصدر قائمة القضايا ذات الأولوية بالنسبة للنظام السياسي الجديد، وفي هذه المرحلة تحالف النظام السياسي مع الشرائح الطبقية الدنيا في المجتمع من العمال والفلاحين الذين كانوا يمثلون غالبية المجتمع المصري.

واتجهت سياسات النظام لدعم الطبقات الفقيرة والكادحة، وجسدت لغة الخطاب السياسي ذلك من خلال بعض الشعارات مثل "ارفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستعباد" و«من لم يمتلك لقمة عيشه فقد حريته"، وفي هذه المرحلة حققت الطبقات الوسطى والدنيا صعودًا واضحًا على السلم الاجتماعي نتيجة لسيادة قدر كبير من آليات العدالة الاجتماعية، حيث استطاعت هذه الطبقات أن تحصل على مكتسبات كثيرة خلال العهد الناصري.

ومع مطلع السبعينات تغيرت القيادة السياسية وبالتالي تغيرت خريطة تحالفات النظام السياسي وتغيرت أيضًا أولوياته، وفي هذه المرحلة بدأت الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا تفقد جزءًا كبيرًا من الامتيازات التي حصلت عليها في الحقبة الناصرية، حيث اتجه النظام السياسي للسادات للتحالف مع البرجوازية العليا في المجتمع وسعى إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهي السياسة التي أعادت عملية الفرز الاجتماعي من جديد داخل بنية المجتمع المصري، فبعد أن كانت الخريطة الطبقية قد شهدت اعتدالاً خلال الحقبة الناصرية بدأ الخلل يتسرب إليها رويدًا رويدًا.

فـإذا كان مجتمـع مـا قبـل ثـورة يوليو ١٩٥٢ يتشـكل من ٨٠٪ مـن الطبقة الدنيا، فقد شـهدت الحقبة الناصريـة زيـادة كبـيرة ونمـوًا متزايـدًا للطبقـة الوسـطى حتـى قدرت بمـا يقرب مـن ٤٥٪ وهـذا بالطبع على حسـاب الطبقـة الدنيـا، وهـو مـا يعنـي أن قضيـة العدالة الاجتماعيـة كانت ضمـن أولويات النظـام في ذلك الوقت.

وفي ظـل سياسـة الانفتـاح غابـت قضيـة العدالـة الاجتماعيـة وتجسـد ذلـك في بعض الأحـداث التي لم يشـهدها المجتمـع المـصري في تاريخـه حيـث انتفـض الشـعب فيما عـرف بثورة الخبـز وهي ما أطلـق عليها النظـام السـاداتي آنـذاك "انتفاضـة الحراميـة" في ١٨، ١٩ ينايـر ١٩٧٧، وكانـت هـذه الأحـداث مـؤشرًا هامًـا لتراجـع الاهتـمام بقضيـة العدالـة الاجتماعية.

ومـع مجـيء مبـارك للحكم ظلت السياسـات كما هـي، وفي منتصف الثمانينات شـهد الاقتصاد المصري مـا أطلـق عليـه «أزمـة وركـود الاقتصـاد المـصري" وسـعى مبـارك ونظامـه إلى محاولـة الإصـلاح الاقتصـادي وكان عليـه أن يختـار طريـق الإصـلاح، وبالفعـل حسـم النظـام السـياسي طريقـه حيـث قـرر السـير عـلى منهـج النظـام الرأسـمالي العالمـي، والعمـل وفـق آليـات السـوق، وبالتـالي قـرر بيـع القطـاع العـام والاتجاه نحـو التخصيـص وإلغـاء الدعـم، وهـذه السياسـات بالطبـع تـؤدي إلى زيادة الفـرز الاجتماعـي وتقضي على المكتسـبات الباقيـة للطبقـات الوسـطى والدنيـا، وهـو ما يعنـي أن قضية العدالـة الاجتماعية ليسـت ضمن أولويـات النظـام السـياسي في هـذه المرحلة.

ومـن أجـل التعـرف على حجـم اهتـمام الخطابات السياسـية المختلفة داخـل المجتمع المـصري بقضية العدالـة الاجتماعيـة خـلال الفـترة من ١٩٨٧ حتـى ٢٠٠٠ كان لابد من البحث عن مصـدر رئيسي من مصادر إنتاج هذا الخطاب السـياسي ووجدنا في الصحف الخاصة بكل خطاب سـياسي وأيديولوجي وسـيلة مناسـبة لرصـد حجـم الاهتـمام بالقضيـة الأكثر محورية لـدى قطاعات واسـعة من الشـعب المصري في ظل الشـعور بغيـاب العدالـة الاجتماعيـة في ظل السياسـات التي ينتجها النظام السـياسي.

ولقد اعتمدت الدراسة على مقالات الرأي التي ينتجها رموز الخطاب السياسي المصري في صحفهم الخاصة، حيث جاءت صحيفة مايو لتعبر عن الخطاب السلطوي الرسمي باعتبارها لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي الذي يتشكل منه النظام السياسي وحكومته.

أما الصحيفة الثانية فهي الوفد لسان حال حزب الوفد، والمعبرة عن الخطاب الليبرالي المصري.

والصحيفة الثالثة هي الأهالي لسان حال حزب التجمع، والمعبرة عن الخطاب الماركسي أو اليساري المصري.

والصحيفة الرابعة هي الشعب لسان حال حزب العمل، والمعبرة عن الخطاب الإسلامي المصري.

والصحيفة الخامسة هي وطني لسان حال الأقباط، والمعبرة عن الرؤى السياسية للأقباط في مصر.

ولقد وقع اختيارنا على دراسة عينة من هذه الصحف في الفترة الزمنية من ١٩٨٧– ٢٠٠٠ باعتبار عام ١٩٨٧ هو العام الذي بدأ فيه تحالف الإخوان المسلمين مع حزب العمل ونجاح هذا التحالف وجاء عام ٢٠٠٠ ليعبر عن إيقاف صدور جريدة الشعب بعد تجميد نشاط الحزب من قبل السلطة؛ لذلك فقد تم اختيار الفترة من ١٩٨٧- ٢٠٠٠ لسحب العينة لأنها الفترة التي انتظمت فيها الصحف الخمسة في الصدور وبالتالي يمكننا تحليل الخطابات السياسية المختلفة ورصد قضية العدالة الاجتماعية بداخلها.

ولسحب العينة فقد اتبعنا مجموعة الخطوات الإجرائية والمنهجية التالية:

١- تحديد الفترة الزمنية من ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٠.

٢- اختيار شهر يناير من عام ١٩٨٧ ليمثل هذا العام، حيث تكون الأعداد الصادرة

مـن الصحـف الخمسـة في هذا الشـهر هي عينة الدراسـة لعـام ١٩٨٧، ثم اختارنا شـهر فبراير من عـام ١٩٨٨، ثـم شـهر مـارس مـن عـام ١٩٨٩، ثـم شـهر أبريـل مـن عـام ١٩٩٠، ثم شـهر مايو من عـام ١٩٩١، ثـم شـهر يوينـو مـن عـام ١٩٩٢، ثـم شـهر يوليـو مـن عام ١٩٩٣، ثم شـهر أغسـطس مـن عـام ١٩٩٤، ثـم شـهر سـبتمبر مـن عـام ١٩٩٥، ثـم شـهر أكتوبـر مـن عـام ١٩٩٦، ثـم شـهر نوفمـبر مـن عـام ١٩٩٧، ثم شـهر ديسـمبر مـن عام ١٩٩٨، ثم شـهر يناير من عام ١٩٩٩، ثم شـهر فبرايـر مـن عـام ٢٠٠٠، وبذلـك نكـون قـد اختارنـا أربعـة عشر شـهراً تمثـل أربعة عـشر عاماً هي التـي انتظمـت خلالهـا الصحـف الخمسـة في الصدور.

٣- لاحظنـا اختـلاف حجـم الإصـدارات لـكل صحيفـة ذلك لأن صحـف مايـو والأهالي ووطنـي تصدر أسـبوعية، أمـا الوفـد فقـد كانـت تصـدر أسـبوعية ثـم تحولـت إلى صحيفـة يوميـة. وصحيفـة الشـعب كانـت تصـدر أسـبوعية ثم تحولـت إلى إصداريـن كل أسـبوع؛ ولذلك قررنا اتخـاذ إجراء منهجـي، وذلـك مـن خـلال أخـذ عـدد واحـد مـن كل صحيفـة في الأسـبوع، بحيـث يكـون عـدد الصحـف في العينـة أربعـة أعـداد لـكل شـهر، وبالتـالي لـكل عـام مـن الأعـوام المختـارة لتغطيـة عينـة الدراسـة، وقررنـا اختيـار العـدد الأسـبوعي لصحيفـة الوفـد لـكي يكـون ضمـن العينـة بعد تحولهـا إلى صحيفـة يوميـة، أما بالنسـبة لصحيفة الشـعب، فيكون الإصـدار الأول ضمن العينة في الأسـبوع الأول مـن الشـهر، والإصـدار الثـاني هـو الـذي يدخل ضمن العينـة في الأسـبوع الثاني من الشـهر، ثـم الإصـدار الأول في الأسـبوع الثالـث ثـم الإصـدار الثـاني في الأسـبوع الرابع.

٤- لقـد تشـكلت العينـة الكليـة للدراسـة بــ ٢٨٠ إصـدار مـن الصحـف الخمسـة المتضمنـة في عينة الدراسـة، حيـث شـكلت كل صحيفـة ٥٦ إصـدار بواقـع أربعـة إصـدارات سـنويًا.

٥- لقد وقع اختيارنا على تحليل (مقال الرأي والعمود الصحفي) في الصحف الخمسة باعتبارها الأكثر تعبيرًا عن آراء ووجهة نظر وأيديولوجية منتجي الخطاب السياسي. وقد تم اختيار (المقالات والأعمدة) الرئيسية المنشورة داخل الأعداد المختارة في العينة والتي تندرج بشكل عام ضمن ما يمكن أن نطلق عليه خطابًا سياسيًا، مع عدم الالتفات لأسماء منتجي الخطاب لأن الأهم بالنسبة لتحليلنا هو المضمون السياسي والأيديولوجي للخطاب بعيدًا عن شخص منتجه .

٦- ومن خلال الخطوات الإجرائية السابقة تمكننا من الحصول على ٦٩٦ مقال وعمود صحفي بواقع ١٤٨ لصحيفة مايو، و١٦٦ لصحيفة الوفد، و١٦٦ لصحيفة الأهالي، ١٦٠ لصحيفة الشعب، ٥٦ لصحيفة وطني، خضعت لعملية التحليل باستخدام منهجيات وأدوات تحليل الخطاب.

٧- ويجب التأكيد في نهاية هذه المقدمة أنه من البديهي ألا تكون هذه المصادر المستعملة كافية لتغطية كل تفاصيل الخطاب السياسي المصري في تناوله لقضية العدالة الاجتماعية، لكنها في رأينا تقدم عينة فعلية عن هذا الخطاب وهي صالحة لأن تشكل أرضية للبحث والدراسة لمعرفة مدى اهتمام الخطاب السياسي بقضية العدالة الاجتماعية بواسطة إحدى الوسائل الإعلامية المتمثلة في الصحف، خاصة وأن الدراسة الراهنة تقتصر على محاولة القراءة التشخيصية النقدية للخطاب السياسي فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية؛ لذلك سوف نبدأ بعرض العدالة الاجتماعية في الخطاب السلطوي بواسطة صحيفة مايو، ثم عرض العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالي بواسطة صحيفة الوفد، ثم عرض العدالة الاجتماعية في الخطاب الماركسي بواسطة صحيفة الأهالي، ثم عرض العدالة الاجتماعية في الخطاب الإسلامي بواسطة صحيفة الشعب، وأخيرًا عرض العدالة الاجتماعية في الرؤى السياسية للأقباط بواسطة صحيفة وطني.

أولاً: العدالة الاجتماعية في الخطاب السلطوي «صحيفة مايو»:

جاء اهتمام الخطاب السياسي السلطوي ليعبر عن تراجع الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية في ذلك الخطاب خلال مرحلة الدراسة، حيث استخدم الخطاب آلية الإزاحة ليبعد القضية عن اهتمام الجماهير الشعبية على الرغم من أنه- وباستخدام آلية قياس الخطاب على الواقع- يتضح أن الواقع الاجتماعي للمجتمع المصري كان يعبر عن اهتمام وحاجة الجماهير الشعبية للعدالة الاجتماعية، ونظرًا لأن النظام السياسي المصري كان يعلم أن سياساته الجديدة تعني تحالفًا أكثر مع البرجوازية العليا وتخليًا عن آمال وطموحات الطبقات الوسطى والدنيا، فإنه حاول تصوير عملية الإصلاح الاقتصادي على أنها من أجل الطبقات الفقيرة والكادحة وأن عائد الإصلاح سوف تنعم به هذه الطبقات الشعبية، وأكد كذلك على أنه لا مساس بمكتسبات هذه الطبقات الكادحة، وحاول الخطاب السياسي السلطوي تجسيد ذلك من خلال لغة جديدة يبرز فيها اهتمام النظام السياسي بكل جماهير الأمة والسعي إلى تحقيق المصلحة العامة للجماهير الكادحة، وفي هذا الإطار يؤكد سمير رجب على أن «يطمئن كل مواطن من أصحاب الدخل المحدود على يومه وغده... كما اطمأن على حياته كلها منذ أن تولى الرئيس مبارك زمام القيادة في مصر... حيث ركز جل همه على إصلاح الاقتصاد... من أجل توفير الحياة الكريمة لـ ٦٠ مليون من البشر ما كان أبدًا أن يمارسوا حريتهم أو ديمقراطيتهم كاملتين وهم يصطدمون كل يوم بعقبات، وصعوبات تمس أرزاقهم.. إن البطون المليئة... تشحذ همم أصحابها.. وتنشط عقولهم... وتثير فيهم نزعات الإثارة، والتضحية... عكس الأفواه الجائعة التي لا تنفث سوى سموم الحقد، والكراهية»[١].

ويحاول الخطاب السلطوي الربط بين الانفتاح الاقتصادي والحفاظ على مصالح الطبقات الكادحة فيشير سمير رجب إلى أنه "لا رجعه عن سياسة الانفتاح الاقتصادي على أساس أن يكون إنتاجيًا من أجل صالح الطبقات الكادحة.. حيث إن العدل الاجتماعي

هـو الـشرط الأسـاسي للسـلام والاسـتقرار.. والهدف تحقيـق مجتمع الطهـارة والعدالـة"[٢]. ويؤكـد في موضع آخـر أن "خـروج مـصر مـن عنـق الزجاجـة الاقتصاديـة بعـد أن أجـرت إصلاحًـا اقتصاديًـا اعترفـت بكفاءتـه المنظـمات والهيئـات الدوليـة خصوصًـا وأن مـصر قد راعـت عند تطبيقه... ترسـيخ قواعد السـلام الاجتماعي مـن خـلال حمايـة مصالـح أبنـاء الطبقـات الكادحـة، في نفـس الوقت الذي يسـدد فيـه الأثرياء ما يسـتحق عليهـم مـن ضرائب والتزامـات"[٣].

ثـم سـعى الخطـاب السـلطوي لتأكيـد أن عائـد الإصـلاح الاقتصـادي لـن تجنـي ثمـاره إلا الطبقـات الدنيـا ومحـدودي الدخـل، وفي ذلـك يشـير سـمير رجـب إلى أن "حكومة الحـزب الوطني تسـتهل عام ١٩٩٩ بتأكيـدات حاسـمة وصادقـة بعـدم فـرض أيـة ضرائب أو أعبـاء جديدة عـلى المواطنـين... تنفيـذًا لتوجيهات القائـد والزعيـم الـذي أعلن منذ سـنوات أنه قد حان الوقت ليجني المواطنون لاسـيما محـدودي الدخل ثمار الإصـلاح الاقتصـادي نظـير صبرهـم وتحملهم المسـئولية وتغليـب مصلحة مصر عـلى مصالحهم الشـخصية... لقـد أثبـت الحـزب الوطنـي.. أن حكومتـه.. دون منـازع... هـي الحكومـة القويـة... القـادرة... التـي تعيـش نبـض الجماهـير.. فهـي لا تفـرط في حـق ولا تزايـد على مبـدأ إيمانًا منها بـأن الأغلبية هي التـي تعكس إرادة المجتمـع... وتمثـل رغبـات الأمـة... ولا جـدال.. أن المتابعة الجـادة والدائبة من جانب الرئيـس مبارك -رئيس كل المصريـين- واهتمامـه البالـغ بشـئون شـعبه... الصغـير، والكبـير... المعـارض والمؤيـد... وإصراره عـلى أن تسـود العدالـة... وأن تترسـخ في الأعـماق القيـم والمعـاني، وترتفع أعـلام سـيادة القانون"[٤].

ولم يتوقف الخطاب السـلطوي عند حد محاولة طمأنة الطبقات الفقيرة والكادحة من عملية الانفتاح وأن عائدها سـوف يكون من نصيبهم وذلك بالطبع باسـتخدام آلية تبرير سياسـات النظام، ولكنه تجاوز ذلك لاستخدام آلية استشراف آفاق المستقبل لجماهير الأمة والوعد بسيادة الرفاهة والعدالة الاجتماعية، وفي ذلك يشير سمير رجب إلى "أن الرئيس مبارك يتمنى أن يكون كل مواطن قادرًا من خلال الدخل الذي يحصل عليه

شهريًا أو سنويًا على أن يوفر لنفسه ولأسرته مقومات الحياة التي تجعله يعيش مطمئن البال.. يرقب الغد ببسمة وتفاؤل.. لا بقلق، وتوتر.. أيضًا الرئيس حريص على أن تنال كافة الفئات على اختلاف أنواعها، وتباين أشكالها رعاية متكاملة.. بحيث يسود مناخ عام يشجع الفرد، والجماعة على العمل والإنتاج، والإبداع والابتكار"[٥]. ويشير إبراهيم عياد المراغي في موضع آخر "أن الرؤية المستقبلية هي أن يتمتع كل مواطن بعمر أطول ودخل أفضل ومستوى أعلى من الرفاهية المادية والأمن والحرية مما سيجعل متوسط العمر المتوقع ٧٤ عامًا للمواطن العادي، ومتوسط الأجر العادي لا يقل عن ٧٩٥ دولارًا في العام... هذه هي الرؤية المستقبلية لمصر مبارك"[٦].

ثانيًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالي «صحيفة الوفد»:

إن كان الخطاب الليبرالي لم يعط اهتمامًا كبيرًا لمعالجة قضية العدالة الاجتماعية، إلا أن موقفه من هذه القضية كان واضحًا أشد الوضوح حيث اعتبر الخطاب مقياس نجاح أي حكم هو ما يحققه الحاكم للمحكومين من توفير احتياجات الحياة الضرورية وتوفير فرص العمل لكل من يبلغ سن العمل وتوفير قدر مناسب من الرعاية الصحية والمساكن الآدمية والتعليم الذي يلاحق التطور العلمي، هذا إلى جانب عدم ظهور التفاوت الطبقي والاجتماعي الحاد الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار والأمان الاجتماعي؛ وبذلك يتضح أن بُعد العدالة الاجتماعية هو المقياس الذي وضعه الخطاب الليبرالي للحكم على نجاح أو فشل النظام السياسي القائم. وفي هذا الإطار أكد الخطاب على فشل النظام السياسي المصري على مدار أربعين عامًا في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا ظلم واضح للمرحلة الناصرية من قبل هذا الخطاب، حيث جمعها ومرحلة السادات ومبارك وأطلق عليها حكمًا واحدًا.

وفي هذا الإطار يؤكد أحمد أبو الفتح "أن مقياس نجاح أي حكم هو ما يحققه الحاكم للمحكومين، في زيادة قدراتهم المالية... وتوفير ضروريات الحياة ليس فقط من

أكل ولبس بل وعمل... ومساكن صحية.. وتعليم يلاحق التطور العلمي.. وحياة سهلة.. مدن وقرى تتوافر لها القواعد الصحية.. حكومة تخدم الناس.. وتقاوم الإثراء الحرام واستغلال النفوذ.. ثم احترام ملكية الناس وأمنهم وحقوقهم السياسية... فهل تحقق ذلك خلال الإحدى وأربعين سنة الماضية؟.. الأمر المؤكد أن القدرة المالية لعشرات الملايين قد هبطت إلى أدنى مستوى بينما ظهرت التخمة على كثير من المسئولين ورؤساء المؤسسات وشركات القطاع العام.. ثراء فاحش للمحظوظين وفقر قاتل لعشرات ملايين الناس.. هل يمكن إنكار هذه الحقيقة؟!.. مستحيل فثراء المحظوظين صارخ.. وفقر عشرات الملايين أيضًا صارخ"[٧].

ويؤكد الخطاب في موضع آخر على غياب العدالة الاجتماعية فيشير عبد العزيز محمد "إن الأزمات من كل نوع وشكل تحيط بنا من كل جانب وتعصف بنا في كل لحظة حتى أصبحت الحياة اليومية للأغلبية الكاسحة من شعبنا معاناة متصلة، وهمًّا وضنى، إن غول الغلاء وارتفاع الأسعار أصبح لا يطاق، واختفاء الكثير من المواد والسلع الأساسية التي لا يستغني عنها أحد، أصبح أمرًا معتادًا، وقلة الأجور وتدني الدخول وسط تضخم لا يرحم أصبح يمثل مأساة، وسوء الخدمات وتعذر وصولها فضلاً عن ارتفاع أسعارها أصبح ثمة بارزة، كل هذا فضلاً عن المشاكل المزمنة في الإسكان حتى أصبح في القاهرة وحدها أكثر من مليون يعيشون في المقابر، والصحة أصبحت مطلبًا عزيز المنال للكثرة من شعبنا، والتعليم أصبح سلعة وتجارة، ترزح تحت عبئها كل الأسر، وهكذا يعيش الناس مطحونين طحنًا بغير رحمة وبغير أمل، كل ذلك وسط تخمة وإسراف يبلغ حد التبذل لدى قلة نالت المال والجاه بغير عمل أو تعب، بل نالت المال بطرق آثمة ومجرمة يعرفها الجميع. والمؤسف إلى حد الوجيعة، أن كل هذه المشاكل اليومية التي يتكبدها المواطنون البسطاء ليست قدرًا مكتوبًا على هذا الشعب إنما هي حصاد سياسات خاطئة... إن هذه السياسات لا تهتم إلا بالمظاهر والأبهة الفارغة.. ولا تهتم إلا بالإسراف والبذخ فيما لا يفيد"[٨].

وفي محاولـة الخطـاب الليـبرالي إبـراز صـورة التفـاوت الطبقـي بشـكله الحـاد يؤكـد النحاس نـوار »أن لقمـة العيـش هـي الفيصـل في توجهـات الجماهـير، فـإذا ما أصـاب المجتمع خلـل طبقي بين فئات الشـعب المختلفـة وأصبحـت المسـافة بـين الطبقـات متباعـدة خاصـة بـين الكادحـة منهـا وهـي الغالبـة السـاحقة وحفنـة مـن حديثـي العهـد بالـثراء أيًـا كان منبعـه، ومـن العجيـب أن الزمن يـترك بصماته على المسـافة بين الفئتـين والتـي تـزداد اتسـاعًا مـع مرور الأيـام حتى أصبـح المجتمع قاب قوسـين أو أدنى من مجتمع الأسـياد والعبيـد لفـرط اتسـاع الهـوة بـين الأغلبية المعدمـة وحفنة ملـوك هذا الزمـن"[٩].

وفي إطـار رفـع الدولـة لشـعار تكافـؤ الفـرص يؤكد الخطـاب الليبرالي عـلى انعدامها حيث يشـير جمال بـدوي "إن الإحسـاس بالضيـاع هـو أخطـر مـا أصـاب الأجيـال الجديدة التـي أفرزتهـا عجلة الحيـاة المصرية بطريقـة عشـوائية.. شـباب خدعتهـم الدولـة وأغرتهـم بدخـول الجامعـات تحـت شـعار تكافـؤ الفـرص، وتخرجـوا مـن الجامعـات وفي أيديهـم شـهادات غـير قابلـة للـصرف إلا مـن بنـك اليـأس، وشـباب مـن أبناء العليـة المحظوظـين لا يسـتحقون دخـول الجامعـات، فتتواطـأ الدولـة بوزاراتهـا وعلمائهـا وعمدائهـا عـلى تسريبهـم إلى كليـات القمـة ثـم يتخرجـون فيجدون الوظيفـة المرموقة والمكانـة العالية، والارتقـاء إلى مواقع الصـدارة.. بالغـش والتزويـر والمحسـوبية.. هـذا مثـال- مـن آلاف الأمثلـة- عـلى الخلـل الاجتماعـي، والـذي أدى إلى ازديـاد الفقـراء فقـرًا... وازديـاد الأغنيـاء غنـى، واتسـاع رقعـة الفقـر حتـى شـملت كل الذيـن بلغوا سـن العمـل دون أن يجـدوا فـرص عمـل بل شـملت كل الذين بلغوا سـن العمل دون أن يجـدوا فرص عمل بـل شـملت الآلاف مـن العـمال الحرفيـين الذيـن عـادوا مـن دول الخليـج بدون عمـل والذيـن يقبضون من الحكومـة مرتبـات شـهرية دون أن يـؤدون عمـلاً حقيقيًـا يؤجرون عليـه»[١٠].

ويؤكـد الخطـاب الليـبرالي عـلى أن الإصـلاح الاقتصـادي الـذي تسـعى إليـه الدولـة في المرحلـة الحاليـة هـو أحـد وسـائل زيـادة التفـاوت الطبقـي وهـو اسـتمرار لسـنوات طويلـة مضـت سـعت فيهـا الدولـة للحفـاظ عـلى اتسـاع الهـوة بـين طبقـات المجتمـع، وفي ذلـك يتسـاءل

سعيد عبد الخالق "ماذا فعلت الدولة في بداية المرحلة الجديدة لإصلاح الاقتصاد الذي أفسدته؟! للأسف الشديد، استمرت الدولة على نفس الأسلوب، واختارت في المرحلة الجديدة نفس الطريق السهل الذي لا يمس فئة الحكام، ولا يتقرب من امتيازاتهم، ولا يحد من مخصصاتهم وتصرفاتهم... إنه الطريق الذي رفعت فيه الدولة منذ أربعين عامًا شعار "الشعب أول من يدفع وأخر من يعلم"!!... لقد لجأت الدولة في المرحلة الجديدة إلى أسلوب فرض الجباية على المواطنين، ولم نسمع في المقابل عن إجراءات أو قرارات لوقف مظاهر البذخ والإسراف والسفه الحكومي فرضت الدولة على الشعب قانون ضريبة المبيعات باعتباره أول من يدفع فاتورة خطايا أربعين عامًا مضت، ولسعت الضريبة عقل وجيب المواطن العادي ومحدودي الدخل"[١١]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي من قضية العدالة الاجتماعية حيث يسعى الخطاب إلى تدعيمها ومحاولة لفت الانتباه إلى ضرورة تحقيقها حيث أبرز الخطاب غياب القضية في ظل الأنظمة السياسية المصرية المتعاقبة منذ ثورة يوليو وحتى الآن، وهو ما نراه بعيدًا عن الواقع فيما يتعلق بالمرحلة الناصرية.

ثالثًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الماركسي «صحيفة الأهالي»:

تعد قضية العدالة الاجتماعية إحدى أولويات الخطاب الماركسي حيث جاءت في مرتبة متقدمة من حيث الاهتمام، حيث يستند الخطاب إلى مرجعية تنادي بالمساواة والعدل الاجتماعي من خلال توزيع عادل للدخل والثروة داخل المجتمع، وفي هذا الإطار أكد الخطاب الماركسي على ضرورة المحافظة على مكتسبات ثورة يوليو ١٩٥٢ فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع، حيث انتصرت الثورة لصالح الطبقات الشعبية وأعطتها قدرًا كبيرًا من حقوقها المسلوبة، وكانت قضية العدالة الاجتماعية في مقدمة القضايا التي اهتم بها النظام السياسي في الحقبة الناصرية، وفي حين أن النظام السياسي الجديد والذي تولى السلطة منذ السبعينات قد أهمل هذه القضية واتبع سياسات أضرت بمصالح الطبقات الشعبية؛ ولذلك هاجم الخطاب الماركسي سياسة الانفتاح الاقتصادي

بكل قوة لأنها أدت إلى زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع حيث ازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقرًا، ثم هاجم الخطاب سياسات الدولة فيما يتعلق بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر والذي يتضرر وفقًا له أكثر من مليون فلاح، ودافع الخطاب عن حقوق العمال، ونادى الخطاب بحماية محدودي الدخل خاصة في ظل أزمة الغذاء، وهاجم سياسات التعليم التي لا تستند إلى أي قدر من العدالة الاجتماعية.

وفي إطار تأكيدات الخطاب الماركسي أن سياسة الانفتاح أدت إلى أضرار بالغة بالطبقات الفقيرة والكادحة يشير جودة عبد الخالق "إلى أن الانفتاح الاقتصادي الذي بدأت إجراءاته تظهر تباعًا في بيانات الحكومة السنوية إلى مجلس الشعب منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن، وحاولت الحكومة تبريرها على أنها تمثل إصلاحًا اقتصاديًا ونحن نقول أنها إفساد اقتصادي، فنحن نرى أن الإصلاح هو ما ينفع الناس عموم الناس، وأن ما يضرهم ليس إلا إفسادًا وهذه الإجراءات قد أضرت بمستوى معيشة الناس، خصوصًا الفقراء ومحدودي الدخل.. انظر إلى موظفي الحكومة وعمال القطاع العام وأرباب المعاشات هؤلاء يعيشون عل دخل ثابت أو يزيد بنسبة ضئيلة كل عام.. وبموجب هذه الإجراءات فإن الأسعار ترتفع بمعدلات كبيرة والحكومة لا تعترف بذلك.. والنتيجة أن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرًا، مما أصبح يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي"[١٢]. ويشير لطفي واكد في موضع أخر أنه "وبعد أكثر من عشرين عامًا مما يسمى الانفتاح الاقتصادي الذي كان في حقيقته انقلابًا على النهج الاجتماعي لثورة يوليو، وإغلاقًا لآفاق التطور الاجتماعي التي كانت مفتوحة أمام بلادنا... إن الحقائق معروفة للجميع، فأشباه كبار الملاك عادوا إلى الريف وتتزايد أعدادهم كما يتزايد نصيبهم من الأراضي المزروعة والمستصلحة والقابلة للاستصلاح والاستزراع، وفي الوقت نفسه تراجعت المكاسب التي حققها الفلاحون»[١٣]. ويلاحظ هنا أن الخطاب الماركسي يستخدم آلية القياس على الماضي لتوضيح مدى تراجع قضية العدالة الاجتماعية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي.

ولتأكيد الآثار لسياسة الانفتاح على قضية العدالة الاجتماعية يؤكد فؤاد مرسي أن "الهوة قد اتسعت بين الأغنياء والفقراء، بعد أن أصبحت فرص الثراء المشروع وغير المشروع متاحة للقادرين على تطويع القوانين والقرارات، وبالتالي لم تعرف مصر عصرًا تفشى فيه الفساد والفجور مثل عصرنا الحالي»[١٤]. ويؤكد أيضًا خليل عبد الكريم "أن ملايين المواطنين الشرفاء يقيمون في خيام الإيواء وقلة مترفة جمعت المال بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة تمتلك الشقق الفاخرة وتدفع فيها عشرات ومئات الألوف من الجنيهات؟ وأن يعيش ٤١٪ من شعب مصر تحت مستوى الفقر، بينما تنعم طبقة محدودة بكل شيء»[١٥]. ويشير رمزي زكي إلى أن "ضريبة المبيعات التي اعتمدتها الحكومة بناءً على تعليمات صندوق النقد الدولي هي في التحليل الأخير ضريبة غير مباشرة لن تفرق بين الغني والفقير ومن ثم فهي تعمق من صفة عدم العدالة التي يتسم بها نظامنا السياسي"[١٦].

ووقف الخطاب الماركسي بجانب الفلاحين ضد النظام السياسي المصري الذي تخلى عن مبدأ العدالة الاجتماعية أثناء تعديل قانون الإصلاح الزراعي فيما يتعلق بقضية العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية حيث أكد لطفي وأكد "أن آلافًا من البرقيات والتوقيعات تتجمع لدينا من مستأجرين يرفضون أن يكون تعديل القانون سبيلاً لطردهم من أراضيهم.. ولابد من وضع مصالح هذه الآلاف.. بل الملايين من أبناء الشعب موضع اعتبار.. لا ننحاز إلى طرف دون طرف، بل نسعى إلى حل عادل وعاقل يكفل مصلحة متوازنة لكل الأطراف. ويحقق استقرارًا اجتماعيًا نصبوا إليه جميعًا، فهل يتغلب العقل وتتغلب المصلحة الوطنية.. على المصالح الذاتية"[١٧]. ويؤكد نفس الكاتب في موضع آخر وباستخدام آلية قياس الحاضر على الماضي أنه "في ذكرى ثورة ٢٣ يوليو المجيدة.. تحدث الفلاحون، أبناء ثورة يوليو، المستفيدون من الإصلاح الزراعي وأكدوا تمسكهم بالأرض التي حصلوا عليها طبقًا لقانون الإصلاح الزراعي.. وهو ما يعلنه ويؤكده كل الفلاحين المستأجرين ممن يعيشون على الأرض المستأجرة، والتي تزيد حاليًا على مليون

فـدان وهـؤلاء يبلغـون حـوالي مليـون مواطـن، أصبحـوا شـبه مهدديـن بالطـرد مـن الأرض التـي تمثـل المصـدر الوحيـد لمعيشـتهم، وقـد نتـج هـذا التهديـد عـن التعديـلات التـي دخلـت عـلى القانـون وأدت إلى رفـع القيمـة الإيجاريـة بشـكل غـير عـادي كـما أعطـت المالـك حـق طـرد المسـتأجر"[١٨]. ويتسـاءل نفـس الكاتـب في موضـع ثالـث، مـن وراء هـذا القانـون فيشـير "هـل هـو عربـون جديـد يقـدم للبنـك الـدولي وللرأسـمالية العالميـة بأنكـم تخليتـم عـن كل مـا يربطكـم بثـورة يوليـو وإنجازاتهـا؟... هـل توقعتـم الثمـن الباهـظ لهـذا العربـون عندمـا تختـل العلاقـات في الريـف المـصري بطـرد مئـات الألـوف مـن العائـلات التـي تعيـش عـلى الأرض المسـتأجرة بـدون حـل لمشـكلاتها؟... لمـاذا هـذا الانقـلاب الـذي يهـدد اسـتقرار الريـف المـصري ويهـدد العدالـة الاجتماعيـة؟"[١٩].

وفي إطـار سياسـة النظـام السـياسي التـي لا تراعـي العدالـة الاجتماعيـة حيـث قـررت إلغـاء الدعـم عـن رغيـف الخبـز وقـف الخطـاب الماركـسي إلى صـف الجماهـير الفقـيرة وهاجـم النظـام السـياسي الـذي لا يراعـي العدالـة الاجتماعيـة، وفي هـذا الإطـار أكـد لطفـي واكـد "أن الحكومـة تخطـئ كثـيراً عندمـا تقـرر حـل مشـاكلها عـن طريـق إلغـاء الدعـم عـن الرغيـف وهـو الغـذاء الأسـاسي للأغلبيـة السـاحقة مـن أبنـاء الشـعب وتخطـئ بهـذا الاختيـار في حـق نفسـها وفي حـق الجماهـير الواسـعة وكان أولى بهـا أن تلجـأ لتغطيـة تكاليـف الدعـم مـن تخفيـض الإنفـاق الحكومـي، أو مـن الدعـم الـذي تمنحـه بشـكل غـير مبـاشر للـشركات الجديـدة التـي تنتـج سـلعًا ترفيهيـة، أو مـن فـرض ضرائـب عاليـة عـلى الشرائـح الغنيـة في المجتمـع... إننـا إذ نطالـب بالإبقـاء عـلى دعـم الرغيـف وعـلى سـلع التمويـن الأساسية فإننـا لا نعـبر عـن موقـف حـزبي فحسـب ولكننـا نعـبر عـن مطلـب متواضـع لأوسـع الجماهـير... إن انتشـار السـلع الترفيهيـة في السـوق المـصري واختفـاء الرغيـف أو تواجـده بثمـن يفـوق طاقـة الأغلبيـة السـاحقة مـن أبنـاء الشـعب.. إن هـذا التناقـض هـو الـذي ينتـج الخلـل الـذي يهـدد الاسـتقرار"[٢٠]. وعـن سـبب هـذه الأزمـة يؤكـد نفـس الكاتـب في موضـع آخـر "إنهـا مجموعـة السياسـات التـي تبنتهـا الحكومـة.. ابتـداء مـن سياسـة الإنتـاج الزراعـي الـذي جعـل الأزمـة تشـتد.. والأسـعار ترتفـع... والاعتـماد

على الخارج يتزايد.. وامتداداً لسياسة الانفتاح التي تتبدد معها الموارد وتختل الأولويات فتجد الكماليات حاجتها من العملة الأجنبية بينما ينتظر الرغيف المعونة الأمريكية والمعونة الأوروبية»[٢١].

ويشير الخطاب الماركسي في موضع آخر إلى غياب العدالة الاجتماعية في مجال التعليم حيث أكد سعيد إسماعيل على «أنه في ظل سياسة الانفتاح على الغرب الرأسمالي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ازدهرت مدارس اللغات في مصر، وقد فتحت هذه المدارس الباب على مصراعيه لمزيد من التمييز الطبقي والفئوي البغيض... فمعلمو هذه المدارس يتلقون زيادات مالية لا يتلقاها مدرسو بقية المدارس الحكومية.. ولا تقتصر المميزات المالية على المعلمين، فالناظر والوكيل والمشرفين والإداريين وعمال الخدمة يأخذون ٣٥٪ من الأجر الشهري بدون حد أقصى لمدة ١٢ شهراً أما المميزات التي أشرنا إليها للمعلمين فلمدة تسعة أشهر فقط.. أنني لا آمل أن تتحرك الوزارة لتصحيح هذا الظلم الاجتماعي الفادح»[٢٢].

ومن خلال ذلك العرض يتضح مدى اهتمام الخطاب الماركسي بقضية العدالة الاجتماعية من حيث اعتبارها من الأولويات التي يجب أن تتقدم أي برنامج سياسي واجتماعي، فلابد وأن تكون سياسات النظام السياسي تسعى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وليس فتح الباب لمزيد من التمييز الطبقي الذي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

رابعًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الإسلامي «صحيفة الشعب»:

جاء اهتمام الخطاب الإسلامي بقضية العدالة الاجتماعية اهتمامًا ضعيفًا للغاية فلم يكن من ضمن أولويات الخطاب وذلك لقناعة الخطاب أن النظام السياسي وحكومته طوال فترة الدراسة لم يقدم أي إنجاز يسعى من خلاله لتحقيق عدالة اجتماعية لجماهير الأمة؛ ولذلك فقد استخدم الخطاب آلية الإزاحة فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية،

ولكنـه عـلى الرغـم مـن ذلـك فقـد أشـار في مواضـع قليلـة متفرقـة إلى غيـاب هـذه العدالـة في ظـل اتبـاع النظـام لسياسـات الانفتـاح الاقتصـادي واتبـاع تعليـمات صنـدوق النقـد الـدولي التـي لم تحـدث إصلاحًـا اقتصاديًـا بـل أحدثـت خرابًـا اقتصاديًـا صاحبـه ظلـم اجتماعـي أدى إلى زيـادة الحرمـان لـدى جماهـير الأمـة الواسـعة، وأكـد الخطـاب أن المخـرج مـن هـذه الأزمـة هـو تغيـير النظـام والحكـم بشريعـة اللـه التـي تحقـق العـدل والمسـاواة بـين أبنـاء الأمـة الواحـدة.

وفي إطـار تأكيـد الخطـاب الإسـلامي لغيـاب العدالـة الاجتماعيـة وعـدم وعـي الحكومـة بهـذه القضيـة يؤكـد عـادل حسـين في حديثـه إلى رئيـس الـوزراء «يـا دكتـور عاطـف هـل تلتـزم سياسـاتك بمبـدأ الوطنيـة الاقتصاديـة، أو بمبـدأ العدالـة الاجتماعيـة؟ نحـن نعلـم أنـك لا تـدري شـيئًا عـن هـذه الأسـئلة ولا تملـك أيـة إجابـات، فأنـت تـترك هـذه المهمـة لصنـدوق النقـد والبنـك الـدولي، أنـت لا تمثـل أمامهـم رئيسًـا لمجلـس الـوزراء، ولا حتـى رئيـس مجموعـة اقتصاديـة في مجلـس الـوزراء، لسـت صاحـب سياسـة وتخطيـط، أنـت عندهـم مجـرد مديـر تنفيـذي يرأسـه عبـد الشـكور شـعلان، تنفـذ تعليماتـه وتخضـع لعقابـه إن قـصرت»[٢٣].

ويؤكـد نفـس الكاتـب في موضـع آخـر "إن تحسـين الأخـلاق يتطلب عدالـة اقتصاديـة، إذًا كيف ننتظر مـن النـاس صدقًـا ورحمـة إذا حاصرتموهـم بسياسـات عامـة تقـوم عـلى الظلـم ومنـاصرة المسـتكبرين؟ كيـف يتعمـق الانتـماء لـدى شـباب لا يشـعر أن دولتـه تحمـي حقـه في العلـم والعمـل والـزواج والمسـكن، وإذا هاجـر للعمـل في بلـد آخـر لا يشـعر أن الدولـة إلى جانبـه إن أصابـه مكـروه؟ كيـف يتحمـل الفقـراء ابتعـاد الدولـة عـن همومهـم وعـن دعمهـا للسـلع والخدمـات البسـيطة التـي يحتاجونهـا، بينـما تفـرض حمايتهـا عـلى كل أنمـاط الـترف الفاسـق الاسـتفزازي السـفيه؟ كيـف نقنـع المسـتضعفين بقبـول الـرزق الحـلال، إذا كانـت قصـص الفسـاد عـلى كل المسـتويات ذائعـة مشـتهرة، ولا نجـد في الدولـة مـن يقاومهـا أو حتـى يكذبهـا؟ كيـف يحـدث هـذا ثـم نطلـب مـن النـاس إخلاصًـا في العمـل وتماسـكًا في المجتمـع؟ إننـا نوقـع النـاس في الحـرج ونحملهـم مـن أمرهـم عسـرًا.. إننـا قبلنـا كل تعليـمات صنـدوق النقـد الـدولي والولايـات المتحـدة.. وقـد لمـس الرئيـس أثنـاء إلقائـه الخطـاب اعـتراض الحاضريـن (رغـم أنهـم منتقـون

على الفـرازة). فالنـاس تـدرك بخبراتهـا أن التسـليم الكامـل لصنـدوق النقـد (ومـن خلفـه) يـؤدي إلى تعميـق المظـالم الاجتماعيـة التـي يعيشـونها والتـي تفسـد القيـم وتولـد القلاقـل والاضطرابـات"[٢٤].

ويؤكـد نفـس الكاتـب في موضـع ثالـث "أن الخـراب الاقتصـادي الـذي وقـع في السـنوات الماضيـة، صاحبـه ظلـم اجتماعـي شـديد، إن انخفـاض التنميـة الزراعيـة والصناعيـة يـؤدي بالـضرورة إلى تصاعـد البطالـة وارتفـاع الأسـعار، فتعـم البلـوى عـلى الفقـراء، وإضافـة إلى ذلـك فـإن سياسـات توزيـع الدخـول، جعلـت المـال دولـة بـين الأغنيـاء فـزاد الحرمـان لـدى الجماهـير الواسـعة وزادت الفاقـة"[٢٥].

وفي إطـار سـعي الخطـاب الإسـلامي للبحـث عـن مخـرج مـن أجـل تحقيـق العـدل والمسـاواة يؤكـد مصطفـى مشـهور أن «عيدنـا في مـصر يـوم أن يتحقـق التعـاون الجـاد المخلـص الـذي يسـهم فيـه كل مواطـن لبنـاء وطننـا العزيـز في ظـل شريعـة اللـه التـي تحقـق العـدل والمسـاواة والأمـن والحريـة وكل مقومـات الوطـن الحـر المسـتقل»[٢٦]. ومـن هنـا يتضـح موقـف الخطـاب الإسـلامي مـن قضيـة العدالـة الاجتماعيـة التـي يـرى أنهـا غائبـة في ظـل النظـام السـياسي الحـالي الـذي لا يحكـم بـشرع اللـه، فـإذا تغـير ذلـك النظـام أو تحـول لـشرع اللـه فسـوف تتحقـق العدالـة والمسـاواة.

خامسًا: العدالة الاجتماعية في الرؤى السياسية للأقباط «صحيفة وطني»:

لقـد جـاءت قضيـة العدالـة الاجتماعيـة ضمـن أولويـات القضايـا التـي تناولهـا الأقبـاط وعـبروا عنهـا عـن طريـق منـبر وطنـي الـذي اتخـذ موقفًـا واضحًـا في المطالبـة بالمسـاواة خاصـة بـين المسـلمين والأقبـاط في حقـوق المواطنـة، وحـاول الأقبـاط إبـراز مظاهـر عـدم المسـاواة بينهـم وبـين المسـلمين عـلى مسـتويات مختلفـة بـدأت بالمسـتوى التشريعـي والقانـوني وانتهـت بالمسـتوى السـلوكي والحيـاتي؛ وبذلـك يكـون الأقبـاط قـد تبنـوا مفهومًـا ضيقًـا للعدالـة الاجتماعيـة لم يسـتطيعوا تجـاوزه إلا في حـالات نـادرة.

وفي إطار محاولة الأقباط لإبراز مظاهر عدم المساواة بينهم وبين المسلمين يشير أقباط المهجر بأوروبا إلى "الاضطهاد المنظم لحرمان الأقباط من التعيينات في الوظائف والترقيات، وقصر الوظائف القيادية على المسلمين فقط، وما تعيينات رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات القابضة التي صدرت أخيرًا سوى دليل واضح على ذلك، وكذا عدم السماح لهم ببناء وإصلاح دور العبادة، إذ أصبح إصلاح دورات مياه الكنائس متوقفًا ومتعطلاً لحين الحصول على قرار جمهوري تطبيقًا للخط الهمايوني، وهذه مهزلة المهازل ووصمة في جبين الدولة في القرن العشرين"[٢٧].

ولإبراز أشكال أخرى من عدم المساواة يشير سليم نجيب إلى "إن الأوقاف الأهلية ألغيت سنة ١٩٥٣ واستبقت الأوقاف الخيرية وانصبت الخيرات في الأوقاف الأهلية وأنشئت هيئة الأوقاف المصرية التابعة لوزارة الأوقاف لتدير الأوقاف الخيرية الإسلامية دون أن تتغير بشروط الواقفين، كما أنشئت هيئة الأوقاف القبطية لتشرف على الأوقاف الخيرية القبطية. منذ عام ١٩٦٨ أخذت هيئة الأوقاف المصرية تستولى على أوقاف الأقباط وحتى يومنا هذا لم تعد الأوقاف القبطية للأقباط ولابد من ضرورة حل هذه المشكلة في الإطار القانوني الوطني.. هذا ويشعر الأقباط بأنهم لا يتمتعون بتكافؤ صحيح في فرص التعليم، فالأزهر يمول من ميزانية الدولة وهذا حق لكن المعاهد الدينية القبطية لا تحظى بإعانة من المال العام هذا إلى أن الأزهر لم يبق محصورًا في كلياته التقليدية بل شمل المدارس والمعاهد والكليات المتخصصة في الطب والهندسة وليس لغير المسلمين بطبيعة الحال أن يلتحقوا بها.. كما أن هناك تضييقًا على الأقباط في الالتحاق بمدراس ومعاهد المعلمين والمعلمات في الاختيار للبعثات المتخصصة بالخارج وفي القبول ببعض أقسام الكليات العلمية بالجامعات وفي الكليات العسكرية... هذا إلى جانب استبعاد الأقباط من بعض أجهزة الدولة، فلا يكاد الأقباط يعدون على أصابع اليد الواحدة في مجموع عمداء الكليات الجامعية ورؤساء أقسامها والسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية والمحافظين في المحافظات كما أن نسبة المعينين منهم في مجلس الشعب قد انخفضت إلى النصف بين

عقـدي السـتينات والتسـعينات (مـن ١٠ إلى ٥ أعضـاء)، إن الواقـع المعـاش أن الأقبـاط يعاملـون الآن مـن حيـث الوظائـف العامـة كمواطنـين مـن الدرجـة الثانيـة غـير مؤتمنـين عـلى مصالـح الدولـة مثـل مواطنيهـم، هـذه بعـض همـوم الأقبـاط وهـي همـوم تمـس حقـوق المواطنـة»[٣٨].

ويضيـف يوسـف سـيدهم مظهريـن آخريـن مـن مظاهـر عـدم المسـاواة بـين المسـلمين والأقبـاط يتمثـل الأول في «مسـألة إذاعـة قـداس الصـلاة القبطـي مـن إحـدى الكنائـس صبـاح الأحـد مـن كل أسـبوع.. فقـد كـثرت الشـكاوى التـي تصلنـا مـن الأقبـاط متألمـة لقـصر هـذه الإذاعـة عـلى القنـوات الموجهـة التـي يصعـب جـدًا التقاطهـا بنقـاء محليًـا وبالتـالي تكـون عمليـة الاسـتقبال والمتابعـة للقـداس معانـاة مؤلمـة.. أمـا الثانيـة فهـي مسـألة المناسـبات والأعيـاد القبطيـة المسـيحية، فهنـاك القـرارات التـي تنظـم أجـازات المسـيحيين في أعيادهـم وتعطيهـم الحـق في الانقطـاع عـن الدراسـة أو العمـل، ولكـن دائمًـا مـا يتعرضـون للتعسـف في تطبيـق هـذه القـرارات وكثـيرًا مـا نجـد أننـا مضطـرون لأن نرفـع التماسًـا إلى أحـد السـادة المسـئولين لعـدم ترتيـب امتحانـات للطلبـة في أيـام الأعيـاد المسـيحية أو لعـدم تكليـف الأقبـاط بمهـام رسـمية في أعمالهـم أيـام تلـك الأعيـاد.. ولكـن لمـاذا هـذه الحساسـيات والالتماسـات؟ لمـاذا لا تكـون هـذه المناسـبات أجـازات رسـمية عـلى مسـتوى مـصر كلهـا، إنهـا آمـال قبطيـة تطفـو عـلى السـطح مـن أعـماق النفـس، والأمـل أن تسـمو فـوق الحساسـيات وتجـد طريقهـا إلى التحقيـق فتكـون مـصر بحـق لـكل المصريـين»[٣٩].

ويشـير نفـس الكاتـب في موضـع آخـر إلى عدم المسـاواة فيـما يتعلق بالمشـاركة السياسـية حيث يؤكد عـلى «سياسـات الفـرز والتهميـش التـي تتبعها الدولـة إزاء الأقباط في مجالات المشـاركة السياسـية والتمثيل النيـابي والمجالـس المحليـة.. حيـث يحجـم الحـزب الحاكـم المهيمـن عـلى السـاحة السياسـية عن ترشـيحهم ضمـن قوائـم مرشـحيه في الانتخابـات البرلمانية، فالأقباط الذين سـجل لهـم العصر الليـبرالي في النصف الأول مـن القـرن العشريـن موقفهـم الوطني المـشرف حين رفضـوا تقديم هويتهـم الدينية، عـلى هويتهم المصرية أصبحـوا الآن مرفوضـين مـن الحـزب الحاكـم لأجـل هويتهـم الدينيـة، والأقبـاط الذيـن رفضوا تحديد نسـبة

مئوية تخصص لهم ضمن مقاعد البرلمان وقالوا أنهم تحت المظلة المصرية وحدها يثقون أن الناخب المصري سوف يرسل إلى البرلمان عددًا منهم يفوق أي نسبة تعطى لهم مسبقًا، نجدهم الآن وكأنهم يتسولون المشاركة في تسيير شئون بلدهم!! ولما لا؟ ألم يطلع علينا عباقرة الحزب الحاكم السياسيين ليبرروا خلو قوائم الحزب من مرشح قبطي واحد بمقولة أن الأقباط لن يفوزوا في الانتخابات!! والمأساة أنهم لم يدركوا خطورة تلك المقولة وما ترسخ عنها في أذهان العامة والجهلاء من مواقف الفرز والتهميش والاستبعاد التي تنتهجها الدولة عن طريق حزبها الحاكم»[٣٠].

ولإبراز أهمية التشريعات والقوانين في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين يؤكد سامح فوزي على أن «تحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين إحدى وظائف الدولة ومعيار التفرقة المتقدمة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وحتى تضمن الدولة المساواة لكل مواطنيها تسن تشريعات تحقق المساواة بين الجميع بصرف النظر عن الاختلاف في النوع أو الدين أو العرق وتطبق هذه التشريعات على نحو يحقق المساواة ويبعد شبح التفرقة... ونحن في مصر لدينا ترسانة من القوانين أو غابة من التشريعات التي تحتاج إلى تنقية وتنقيح وتطوير حتى نبقى على الملائم منها ونستبعد غير الملائم، تحمل هذه القوانين صورًا للتفرقة بين المواطنين على أسس مختلفة وهناك كم من الممارسات الإدارية "غير الحصيفة" التي تخل بالمساواة بين المواطنين بشكل صارخ.. إذ ظل الحال على ما هو عليه فمن غير المستبعد أن نواجه كوارث إنسانية مثل مأساة الكشح»[٣٠].

وإذ كانت قضية عدم المساواة بين المسلمين والأقباط قد استحوذت على النصيب الأكبر من معالجة الأقباط لقضية العدالة الاجتماعية إلا أنهم قد أشاروا في مواضع قليلة إلى العدالة الاجتماعية بمفهومها الأوسع حيث أكد صليب بطرس أن "العدالة المتصلة بالسلام الداخلي تتطلب المساواة بين الناس من جانب الهيئات المسئولة في كل مناحي الحياة كما تستلزم الوصول بالتفرقة بسبب العرق أو الانتماء الطبقي أو العقيدة إلى أدنى مستوى لها، فلا أشق على نفس المرء من أن يحس بالغبن الملقى عليه دون سبب واضح"[٣٢].

يتضح من خلال عرض موقف الأقباط من قضية العدالة الاجتماعية أنهم استخدموا مفهومًا ضيقًا للعدالة الاجتماعية حيث أكدوا دائمًا على المساواة بين المسلمين والأقباط وحاولوا إبراز مظاهر الفرز الاجتماعي التي تحدث للأقباط داخل المجتمع المصري، وفي نفس الوقت استخدموا آلية الإزاحة فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى لمفهوم العدالة الاجتماعية.

استنتاجات:

١. من الطبيعي أن تبرز قضية العدالة الاجتماعية في الخطاب السياسي لأي مجتمع ترتفع فيه نسبة الفقر وتبرز فيه بشكل واضح عملية الفرز الاجتماعي حيث يزداد الأغنياء غنى ويزداد الفقراء فقرًا، وهنا تتحول القضية إلى مشكلة اجتماعية يعاني منها هؤلاء الفقراء ويطالبون النظام السياسي وحكومته بإيجاد حلول لها.

٢. ومن الطبيعي أن يحاول النظام السياسي الحاكم معالجة القضية وتناولها في خطابه السياسي لطمأنة الجماهير الشعبية الفقيرة بأنه يسعى لحل مشكلاتها، وفي المقابل يقوم الخطاب السياسي المعارض بتناول القضية بهدف إبراز دوره لدى الجماهير بأنه الأجدر على حل مشكلاتهم من النظام السياسي القائم.

٣. لكن ما يعتبر غير طبيعي هو ما جاء في الخطاب السياسي السلطوي الذي استخدم إعلامه في تزييف وعي الجماهير بقضاياها ومشكلاتها الاجتماعية الملحة وفي مقدمتها العدالة الاجتماعية معتقدًا أنه باستخدامه لهذا الإعلام سوف ينجح في خداع الجماهير والاستمرار في الحكم أطول فترة ممكنة حيث استخدام آلية الإزاحة فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية فلم يتعرض لها كثيرًا ولم يضعها في بؤرة اهتمامه حيث قام بتهميشها، وعندما تناولها في بعض الأحيان قام بخداع الجماهير بأن عائد عملية الإصلاح الاقتصادي التي يقوم بها سيكون في صالح هذه الجماهير الفقيرة والكادحة. لكن الواقع الفعلي لهذه الجماهير أكد كذب الخطاب السياسي السلطوي وإعلامه المضلل وهو ما أدى

خلال السنوات التالية لفترة إعداد الدراسة ازدياد المطالب الفئوية والاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات التي انتهت بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٤. جاء الخطاب الليبرالي باعتباره خطابًا معارضًا لكنه لم يقم بدوره الحقيقي في تناول ومعالجة قضية العدالة الاجتماعية ولم يبرزها من خلال إعلامه بالقدر المناسب وهنا يكون قد استخدم آلية الإزاحة أو التهميش للقضية وإبعادها عن بؤرة اهتمامه على الرغم من أن استخدام آلية القياس على الواقع خلال فترة الدراسة تؤكد أن هذه القضية كانت الأبرز والأكثر إلحاحًا لدى الجماهير الشعبية الفقيرة.

٥. على الرغم من التركيز الضعيف على قضية العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالي إلا أنه عند تناولها القليل خلال مرحلة الدراسة أكد على أنها المقياس الذي يمكن الحكم بواسطته على نجاح أو فشل النظام السياسي القائم، وبما أن الغالبية العظمى من المصريين تعاني من الفقر فهذا يعني فشل النظام في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٦. حاول الخطاب الليبرالي استخدام إعلامه في تزييف وعي الجماهير بقضية العدالة الاجتماعية وغيابها على مدار غيابه عن الحكم منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وهذا بالطبع تزييف للواقع الاجتماعي، فمن خلال استخدام آلية القياس على الواقع سنكتشف أن المرحلة الناصرية التي امتدت منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ كانت قضية العدالة الاجتماعية حاضرة وبقوة في خطاب النظام السياسي وسياساته الفعلية على أرض الواقع وهو ما جعل الخريطة الطبقية تتبدل بشكل واضح حيث نمت الطبقة الوسطى بشكل كبير على حساب الطبقة الدنيا التي كانت تمثل ٨٠٪ من المصريين قبل الثورة، لكن بالطبع خلال المرحلة التالية من حكم السادات ومبارك تراجع الاهتمام بقضية

العدالـة الاجتماعيـة لذلـك يجـب التفرقـة بـين هـذه المراحـل وعـدم إطـلاق تعميـمات عـلى المراحـل التاريخيـة لأن ذلـك يدخـل في إطـار تزييـف الوعـي، وبالطبـع يمكـن فهـم موقـف الخطـاب الليـبرالي مـن ثـورة يوليـو التـي جـاءت لتـضر بمصالـح أبنـاء هـذا الخطـاب مـن أصحاب الملكيـة الزراعيـة الكبـيرة.

٧. جـاءت قضيـة العدالـة الاجتماعيـة ضمـن أولويـات الخطـاب الماركـسي حيـث تشـكل ركيـزة أساسـية في مرجعيتـه وحـاول إبـراز القضيـة مـن خـلال إعلامـه حيـث فضـح النظـام السـياسي الحاكـم الـذي أغفـل القضيـة حتـى تحولـت إلى مشـكلة اجتماعيـة يعاني منهـا الغالبيـة العظمى مـن شـعب مـصر وطالـب بـضرورة تحقيـق المسـاواة وإعـادة توزيـع الدخـل والـثروة حتـى تتحقـق العدالـة الاجتماعيـة مشـيرًا إلى أن سياسـات النظـام المتمثلـة في الانفتـاح الاقتصـادي هـي التـي أضرت بالعـمال والفلاحـين ومحـدودي الدخـل.

٨. عـلى الرغـم مـن أن الخطـاب الماركـسي اختلـف أنصـاره مـع القيـادة السياسـية لثـورة يوليـو إلا أنهـم لم يحاولـوا تزييـف الوعـي بقضيـة العدالـة الاجتماعيـة التـي تصـدرت أولويـات النظـام السـياسي في المرحلـة الناصريـة، حيـث أكـدوا عـلى ضرورة المحافظـة عـلى مكتسـبات الطبقـات الشـعبية التـي أعطتهـم ثـورة يوليـو ١٩٥٢ قـدرًا كبـيرًا مـن حقوقهـا المسـلوبة وهـو مـا أدى إلى تذويـب الفـوارق بـين الطبقـات بشـكل واضـح وملمـوس.

٩. ومــن خــلال اســتخدام آليــة القيــاس عــلى الواقــع يتضــح أن الخطــاب الماركــسي ومــن خــلال إعلامــه قــد قــام بمحاولــة كشــف زيــف النظــام وإعلامــه فيــما يتعلــق بقضيــة العدالــة الاجتماعيــة حيــث ظلــت هــذه القضيــة بأبعادهــا المختلفــة حــاضرة في خطابــه الســياسي والإعلامــي عــلى مــدار مرحلــة الدراســة، ســواء بتوضيــح فشــل سياســات النظــام أو بطــرح السياســات الاجتماعيــة البديلــة التــي يمكــن أن تحقــق العدالــة

الاجتماعية من وجهة نظر أنصار هذا الخطاب بوصفهم مشروعًا اجتماعيًا بديلاً ومعارضًا.

١٠. على الرغم من أن الخطاب الإسلامي يطرح نفسه باعتباره خطابًا سياسيًا معارضًا للنظام السياسي الحاكم ويرى أن اتباع النظام لسياسات الانفتاح الاقتصادي وفقًا لتعليمات صندوق النقد الدولي أدت إلى زيادة الظلم الاجتماعي وزيادة الحرمان لدى قطاعات واسعة من جماهير الأمة، ويرى الحل في مشروعه البديل المتمثل في تطبيق الشريعة الإسلامية التي تحقق العدل والمساواة بين أبناء الأمة إلا أن قضية العدالة الاجتماعية لم تكن من ضمن أولويات الخطاب الإسلامي وجاء الاهتمام بها ضعيفًا للغاية حيث قام إعلامه بإزاحتها وهو ما يعني أنه يقوم بتهميشها على الرغم من أن آلية القياس على الواقع تؤكد أنها المشكلة الأكثر تبلورًا لدى الجماهير الشعبية وبذلك يكون إعلام الخطاب السياسي الإسلامي قد قام بتزييف الوعي بقضية العدالة الاجتماعية لأنه لم يعطها الاهتمام التي تستحقه في الواقع الاجتماعي المعاش للجماهير الشعبية خلال مرحلة الدراسة.

١١. لقد جاءت قضية العدالة الاجتماعية ضمن أولويات الرؤى السياسية للأقباط وبرزت بقوة من خلال إعلامهم، وحاولوا إبراز أشكال عدم المساواة في حقوق المواطنة وعجز النظام السياسي الحاكم عن تحقيق أي نوع من العدالة الاجتماعية المفقودة في ظل سياساته المختلفة خلال مرحلة الدراسة.

١٢. وإذا كانت الرؤى السياسية للأقباط قد أبرزت أهمية غياب العدالة الاجتماعية في الخطاب السلطوي وفي الواقع المعاش وبذلك قد أوضحت زيف إعلام النظام السياسي فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية إلا أن ما يؤخذ على هذه الرؤى السياسية للأقباط أنها قد تبنت مفهومًا ضيقًا للعدالة الاجتماعية باعتبارها ظاهرة يعاني منها الأقباط في مقابل المسلمين مع أن آلية القياس على الواقع

تؤكد أن قضية العدالة الاجتماعية كانت غائبة في الخطاب السياسي السلطوي وسياساته الواقعية للغالبية العظمى من المصريين دون تمييز بين مسلم ومسيحي، وهو ما يجعلنا نؤكد محاولة الرؤى السياسية للأقباط وباستخدام إعلامها تزييف الوعي بقضية العدالة الاجتماعية من خلال اختزالها في المساواة بين المسلمين والأقباط دون التطرق للأبعاد الأخرى الأوسع لمفهوم العدالة الاجتماعية حيث تمت إزاحة هذه الأبعاد وتهميشها.

١٣. إن الاستخلاص النهائي في هذه الدراسة عن العدالة الاجتماعية في الخطاب السياسي المصري يشير إلى ميل هذا الخطاب في عمومه ومن خلال إعلامه المقروء المتمثل في صحفه الخاصة إلى استخدام آلية الإزاحة لهذه القضية، وهو ما يعني تهميش القضية داخل الخطاب وعدم وضعها في بؤرة الاهتمام، وهذا نوع من تزييف الوعي بالقضية، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار آلية القياس على الواقع خلال مرحلة الدراسة، حيث كانت القضية هي المشكلة الرئيسية التي تعاني منها الفئات والشرائح الطبقية الوسطى والدنيا الأوسع انتشارًا والأكبر حجمًا داخل المجتمع المصري.

١٤. لكن لا يمكن في إطار هذا التعميم إغفال دور الخطاب السياسي الماركسي الذي لعب دورًا مزدوجًا تمثل في كشف زيف الخطاب السياسي السلطوي وإعلامه بقضية العدالة الاجتماعية من ناحية، وكذلك الخطابات السياسية الأخرى المعارضة، وفي ذات الوقت قام بتشكيل وعي اجتماعي حقيقي بالعدالة الاجتماعية عبر خطابه السياسي وإعلامه الخاص الذي وضع القضية في بؤرة اهتمامه كرد فعل طبيعي لوجودها وتجسدها في الواقع الاجتماعي.

١٥. ومن هنا يتضح كيف استغل النظام السياسي الحاكم ومعه القوى السياسية المعارضة الإعلام المقروء المملوك لهم إما لتزييف الوعي الجماهيري بقضية

العدالـة الاجتماعيـة، أو تشـكيل وعـي حقيقـي بهـا؛ وبذلـك يمكـن التأكيـد عـلى الوظيفـة المزدوجـة لوسـائل الإعـلام فهـي قـد تلعـب دورًا إيجابيًـا في تشـكيل الوعـي الاجتماعـي، وقـد تسـتغل في لعـب دور مناقـض تمامًـا لدورهـا الحقيقـي حيـث تقـوم بتزييـف الوعـي بالقضايـا والمشـكلات الاجتماعيـة وهـو مـا فعلتـه ومازالـت تفعلـه حتـى الآن.

* * *

هوامش الفصل الرابع:

١. سمير رجب، أصحاب الدخل المحدود فلتطمئنوا أكثر وأكثر، مايو،٢٨ / ١٠ / ١٩٩٦.

٢. سمير رجب، حقًا إنه جوهر الإنسان، مايو، ١٩٩٦/١٠/١٤.

٣. سمير رجب، مبارك واللقاء المرتقب، مايو، ١٩٩٧/١١/١٠.

٤. سمير رجب، الحكومة والالتزام بتوجيهات الرئيس، مايو، ١/٤/ ١٩٩٩.

٥. سمير رجب، الأمانة العامة للحزب تحدد موقفها بعد التشكيل الجديد، مايو، ٢٠٠٠/٢/١٤.

٦. إبراهيم عياد المراغي، في عهد مبارك رؤية مستقبلية لمصر، مايو، ١٩٩٦/١٠/٢٨.

٧. أحمد أبو الفتح، ٤١ سنة...؟!، الوفد، ١٩٩٣/٧/١٥.

٨. عبد العزيز محمد، التغيير أو الدمار، الوفد، ١٩٨٨/٢/١٨.

٩. النحاس نوار، البركان والانفجار، الوفد، ١٩٩٩/١/٢١.

١٠. جمال بدوي، اضربوا مواقع الفساد قبل اتساع موجة الإجرام، الوفد، ١٩٩١/٥/٢.

١١. سعيد عبد الخالق، الشعب أول من يدفع وآخر من يعلم، الوفد، ١٩٩١/٥/٩.

١٢. جودة عبد الخالق، الرطل الأخير من اللحم الحي؟ الأهالي، ١٩٩٣/٧/٢١.

١٣. لطفي واكد، عيد الفلاح ومطالبة العادلة، الأهالي، ١٩٩٥/٩/١٣.

١٤. فؤاد مرسي، يجب أن ينتهي الركود في الحياة السياسية، الأهالي، ١٩٨٨/٢/١٧.

١٥. خليل عبد الكريم، من الذي يقف وراء هذه الحملة المسعورة، الأهالي، ١٩٨٧/١/٢١.

١٦. رمزي زكي، ضريبة المبيعات وهموم المنتجين والمستهلكين، الأهالي، ١٩٩١/٥/١.

١٧. لطفي واكد، العلاقات الاجتماعية... وضيق الأفق، الأهالي، ١٩٩٢/٦/٣.

١٨. لطفي واكد، الأرض لمن يفلحها، الأهالي، ١٩٩٤/٨/٣.

١٩. لطفي واكد، من وراء هذا الانقلاب، الأهالي، ١٩٩٢/٦/٢٤.

٢٠. لطفي واكد، الاستقرار والخبز والحرية، الأهالي، ١٩٨٩/٣/٢٩.

٢١. لطفي واكد، لقمة العيش، الأهالي، ٢٢ / ٣ / ١٩٨٩.

٢٢. سعيد إسماعيل علي، لصالح الأغنياء وزارة التعليم تعتدي على الدستور، الأهالي، ١٩٨٧/١/٢٨.

٢٣. عادل حسين، يا سيد عاطف أنت لا تصلح رئيسًا للحكومة، الشعب، ١٩٩٢/٦/٢.

٢٤. عادل حسين، نريد أن نهزم حزبكم في انتخابات حرة... هذا ما يطلبه الشعب، الشعب، ١٩٩١/٥/٧.

٢٥. عادل حسين، زاد الفساد والفقر في عهدك يا مبارك... وهذا وقت الرفض والمقاومة، الشعب، ١٩٩٣/٧/١٦.

٢٦. مصطفى مشهور، عيدنا في مصر يوم أن...!؟ الشعب، ١٩٩٠/٤/٢٤.

٢٧. أقباط المهجر بأوروبا، نداء من أقباط المهجر بأوروبا إلى السيد رئيس الجمهورية وإخواننا المسلمين، وطني، ١٩٩٢/٦/٧.

٢٨. سليم نجيب، الحوار.. وماذا بعد؟ وطني، ١٩٩٤/٨/١٤.

٢٩. يوسف سيدهم، هموم قبطية(٢)، وطني، ١٩٩٥/٩/١٧.

٠٣. (٣٠) يوسف سيدهم، على هامش "الكسح"؟ أين مواطن الخلل فيما يحدث؟ وطني ٢٠٠٠/٢/٦.

٣١. سامح فوزي، المساواة المفقودة! وطني، ٢٠٠٠/٢/٦.

٣٢. صليب بطرس، خواطر وأحداث، وطني، ١٩٨٩/٣/٢٦.

* * *

# الفصل الخامس

# أزمة الخطـاب السياسـي العربي

- مقدمة.
- أولًا: ظروف نشأة الخطاب السياسي العربي وتطوره.
- ثانيًا: منهجيات قراءة الخطاب السياسي العربي.
- ثالثًا: أزمة القراءات المختلفة للخطاب السياسي العربي.

مقدمة:

لقد خصص الباحث هذا الفصل لتقديم قراءة نقدية للخطاب السياسي العربي، باعتباره أحد القضايا الهامة التي شغلت الرأي العام العربي عبر عقود عديدة, وهو من القضايا التي تعرض لها العديد من الباحثين والعلماء ولم يحسموا موقفهم تجاه منهجية علمية محددة للقراءة, بل شكلت قراءتهم أزمة جديدة تضاف لأزمة الخطاب العربي ذاته، وفي هذا الإطار يقوم الباحث بعرض ظروف نشأة الخطاب السياسي العربي وتطوره.

ثم ينتقل لعرض نماذج من القراءات المختلفة للخطاب السياسي العربي بغرض الكشف عن المنهجيات المتنوعة في القراءة، حيث اتضح طغيان الأيديولوجية على هذه القراءات مما يعني انتصار الذاتي على الموضوعي والأيديولوجي على العلمي.

يليها عرض منهجيات قراءة الخطاب السياسي العربي والتي هي منهجيات متنوعة ومتعددة وتختلف من باحث ومفكر إلى آخر حسب توجهاته الأيديولوجية.

وأخيرًا يعرض لأزمة القراءات المختلفة للخطاب السياسي العربي المعاصر.

أولًا: ظروف نشأة الخطاب السياسي العربي وتطوره:

قبل أن ينتقل الباحث إلى الخطوة الأكثر إجرائية وهي محاولة الكشف عن منهجيات قراءة الخطاب السياسي العربي وكيف كانت هذه القراءات تطرح نفسها باعتبارها القراءة الصحيحة والعلمية لهذا الخطاب، يجب في البداية طرح سؤال رئيسي عن كيف تكون وتبلور الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر؟ لقد أعلن صعود الهيمنة الأوروبية، والغربية عامة، في العالم أجمع، نهاية المدنيات الكلاسيكية، وبداية تحلل بنياتها الأساسية وأدخلها في أزمة تاريخية طويلة مادية وروحية، ولم تكن المدنية العربية بمعزل عن هذه الهزة التاريخية، بل كانت في قلبها، وقد أدى تأكيد الغلبة الجديدة العسكرية والحضارية منذ القرن الثامن عشر إلى تحلل أكبر امبراطورية إسلامية تدريجيًا وتطاير أشلائها، في

مطلع القرن العشرين، في كل الاتجاهات، لقد نخرت هذه الغلبة الأسس الثابتة والتقليدية للهيمنة الداخلية والسلطة الاجتماعية، وأفقدت نظمها القائمة، الاقتصادية والعقلية، فاعليتها وتأثيرها. [١]

وفي إطار البحث عن توازنات جديدة عقلية وسياسية واقتصادية منذ انهيار السلطنة العثمانية، وبحافز مقاومة خطر التحلل الكامل والتلاشي تحت ضغط المرحلة الاستعمارية التقليدية، حاولت الجماعة العربية في نهاية القرن الماضي وحتى منتصف هذا القرن محاولات متعددة لإعادة تكوين عناصرها ولحمها وتشكيل نفسها كمدنية فاعلة ضمن الحضارة الجديدة، أي كذات مستقلة وعاملة. [٢]

ومنذ تلك اللحظة وقد أصبح موضوع النهضة والتقدم هو الموضوع الأول والأخير في العالم العربي فكل سؤال ينبع منه وكل جواب يطمح إلى أن يصب فيه، ومما لا شك فيه أن رواد النهضة العربية الحديثة قد طرحوا نفس السؤال بصورة متعددة: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ (الأفغاني - شكيب أرسلان...).[٣]

وفي محاولة الإجابة على هذا السؤال تبلورت ثلاثة تيارات أساسية حاول كل منها رسم الطريق الصحيح - من وجهة نظره - لكي تلحق الحضارة العربية، بركب الحضارة الغربية، الفريق الأول رأى أن سبب التأخير يتمثل في التمسك بالتراث لذلك لابد من عمل قطيعة معرفية مع هذا التراث والسير على نهج المجتمعات الغربية،[٤] الفريق الثاني رأى أن البعد عن التراث وتقليد الغرب هو السبب في تأخرنا ولذلك فلابد من العودة إلى الأصول الأولى وإعادة إحياء عصر النبوة،[٥] الفريق الثالث حاول التوفيق بين الوافد الأوروبي الجديد والأصول التراثية الإسلامية،[٦] من خلال تأصيل الثقافة العربية أثناء الاندماج مع الثقافة المعاصرة.[٧]

وحاول الفريق الأخير حل إشكالية التوفيق بين حاجات التكيف مع عصر «السيل الغربي الجارف» وحاجات استمرار الأصالة والحفاظ على الهوية الثقافية، وهنا تبرز

قضيـة هامـة تتعلـق بـأن صراع الأصالـة والمعـاصرة قـد انتهـى واقعيًـا، مـع نشـأة دولـة الاسـتقلال والتحـرر الوطنـي، بنـصر كاسـح للتيـار العـصري أي تيـار الحداثـة (الفريـق الأول) التـي أصبحـت الـروح الموجهـة لـكل نشـاط المجتمـع والثقافـة العربيـين، فانـزوت السـلفية والتقليديـة إلى هامـش الحيـاة المجتمعيـة واضمحلـت تدريجيًـا النخبـة الانتقاليـة- النصـف تقليديـة والنصـف متغربـة- التـي سـادت في النصـف الأول مـن القـرن العشريـن لتظهـر نخـب جديـد أكـثر حداثـة وعصريـة: داخـل مجتمـع النخبـة، ظهـر الـصراع الجديـد بـين «يمـين ويسـار» فلـم تعـد الثقافـة التقدميـة هـي الثقافـة الحديثـة الغربيـة المعاديـة للثقافـة الدينيـة، ولم تعـد «العلمانيـة» تعنـي بذاتهـا شـيئًا كبـيرًا إذ في داخلهـا يمكـن التمييـز بـين تصوريـن للعـالم: الأول اشـتراكي «تقدمـي» والثـاني رأسـمالي «رجعـي». سـتدخل هـذه النخبـة الجديـدة، والتـي اتهمـت سـلفها (النخـب الحديثـة اليمينيـة) بأنـه لم ينقـل مـن الثقافـة إلا جانبهـا «الرجعـي البرجـوازي»، سـتدخل في ديـن «التقدميـة الاشـتراكية» في البلـدان التـي انتقلـت إلى النظـام الاجتماعـي الحكومـي.(٨)

وهنـا لابـد مـن التأكيـد عـلى أن الرافـد الثقـافي لنظامـي الاسـتعمار والإمبرياليـة قـد سـاعد عـلى تحديـث المجتمـع والثقافـة العربيـة عـن طريـق أشـكال ومؤسسـات اجتماعيـة وثقافيـة شـيدت مطابقـة للتجربـة الغربيـة، وقامـت بتشـغيلها نخبـة محليـة ذات ثقافـة وميـول غربيـة، وكان للأوضـاع الخاصـة التـي نشـأت فيهـا هـذه النخبـة مـن جهـة وطريقـة ثقافتهـا مـن جهـة أخـرى، أثـر عظيـم في تطورهـا السـياسي وفي توجههـا العقائـدي، تعرفـت هـذه النخبـة عـلى أنمـاط التحديـث عـبر نظـام التعليـم الجديـد مـن جهـة أولى، وعـبر الاتصـال المبـاشر بأوروبـا والأوروبيـين مـن جهـة ثانيـة- البعثـات الطلابيـة، الصـلات التجاريـة، السـفر وإليـه، ونتجـت الحداثـة عـن اكتسـاب نوعـين مـن المعرفـة: إجـادة لغـة أجنبيـة، واسـتيعاب ثقافـة أوروبيـة، وبالنسـبة إلى المجتمـع التقليـدي ـ أو بالنسـبة لطبقتـه العليـا في البـدء- فقـد أحـدث نمـط التنويـر هـذا تحـولاً يختلـف تمامًـا عـن أي تحـول آخـر نتـج في السـابق مـن المواجهـة مـع أوروبـا، ففـي البـدء ظهـر أن هـذا الجيـل العلمـاني المثقـف فرنسـيًا أو إنجليزيًـا يقـوم بـدور ريـادي وأصيـل في الانسـلاخ عـن الثقافـة التقليديـة ومناهجهـا العقيمـة- حسـب رأيهـم ـ ولكـن

سرعان ما اتضح أنه لا يمكن تحقيق انفلات حقيقي أو سريع عن تلك الثقافة، وبذلك فإن التحديث في ظل التقليدية، وعلاقاتها الخاضعة لهيمنة الاستعمار والإمبريالية لم يكن سوى نمط تحديث هجين أو نتج منه «أبوية محدثة» على حد تعبير «هشام شرابي».[٩]

لقد صرعت أيديولوجية الحداثة الغربية كما قدمت نفسها دعائيًا- أي عبر العلم والديمقراطية والتقنية كثمرات جاهزة وعمليات ثورية لا جذور تاريخية لها- صرعت هذه الأيديولوجية معظم مثقفي عصر النهضة وفتنتهم فاختلطت عليهم معايير ومقاييس الانتماء والهوية والاختيار والانتقاء والتوفيق والقبول والرفض.[١٠]

وفي وسط هذه الفوضى العارمة نجحت الثورة المصرية (١٩٥٢) في بلورة نهج وطني واجتماعي التفت حولها أغلب الجماهير العربية، بيد أن النظام القومي العربي الذي استند بشكل رئيسي على العمل السياسي، ونهل من قيم القومية والحرية الوطنية والعداء للاستعمار وللإمبريالية واستمد منها أكثر مشروعيته، حتى صارت السياسة نهضة والنهضة سياسة، وهكذا قلصت عملية النهضة القومية إلى بعدها السياسي المحض، وجعل من بناء الحزب الواحد أو الحركة العربية السياسية الواحدة أساسه الوحيد وأداته الرئيسية، وبانهيار هذا النظام الذي شكل المحاولة الأخيرة للحم عناصر المجموعة العربية وإعطائها صبغة سياسية وأهدافًا اجتماعية وتاريخية مقبولة للممارسة والعمل، عدنا إلى عصر الأزمة المفتوحة، وعندما نقول أزمة مفتوحة فنحن نقصد: انهيار التوازنات الاجتماعية والإقليمية التي خلقها وضمنها النظام القومي، وانفتاح الصراع من جديد بين مختلف مكونات الجماعة العربية: الفكرية والسياسية والاجتماعية والدينية والطائفية، على مصراعيه من أجل إعادة توزيع عناصر الثروة والمواقع السياسية والاجتماعية وتكوين الفكرة الأيديولوجية التي تكرس هذا التوزيع.[١١]

إن الخطاب الإصلاحي والعلماني والقومي واليساري قد وصل في أواخر الستينات إلى طريق مسدود ذلك أن هذا الفكر لم يعد قادرًا على مواجهة الصراع

الاجتماعـــي الداخـــلي أو الضغـــوط الدوليـــة (السياســـية) الخارجيـــة أو التوفيـــق بـــين التناقـــض الحاصـــل نتيجـــة التصـــادم بـــين الحداثـــة والأصالـــة، ولـــذا ارتـــد الفكـــر العـــربي إلى الديـــن للدفـــاع عـــن نفســـه أو الاحتـــماء «بالنصـــوص المقدســـة» عـــلى حـــد تعبـــير برهان غليون.[١٢]

يتضـح مـن العـرض السـابق أن الخطـاب العـربي الحديـث والمعـاصر منـذ الطهطـاوي إلى الآن قـد هيمنـت عليـه الأبعـاد السياسـية، فالمدقـق في الكتابـة العربيـة المعـاصرة- الفكريـة والاجتماعيـة والفقهيـة والأدبيـة- يجـد أن «الفكـرة السياسـية تشـكل الإطـار النظـري العـام الـذي يعمـل الفكـر العـربي الحديـث ويتحـرك في دائرتـه، وذلـك أيًـا كانـت الموضوعـات التـي تناولهـا «سـواء تعلـق الأمـر بالاسـتعمار أم بالتحـرر، بالتجزئيـة أم بالوحـدة، بالظلـم أم بالعـدل، بالاسـتبداد أم بالديمقراطيـة، بالتقـدم أم بالتخلـف». [١٣] وإذا كانـت هيمنـة المسـألة السياسـية في الفكـر العـربي المعـاصر ترجـع - فيـما ترجـع إليـه - إلى طبيعـة الظرفيـة التاريخيـة العامـة التـي نشـأ فيهـا هـذا الفكـر بصفتـه فكـرًا معـاصرًا: ونعنـي بهـا ظرفيـة التدخـل الأجنبـي، ومـا كان لهـذا الأخـير مـن أثـر حاسـم مارسـه عليـه (عـلى الفكـر) مِمـا دفعـه إلى أن يكـون مسـتجيبًا للتحـدي السـياسي الأوروبي بخطـاب فكـري سـياسي مضـاد أو متـماه..، وإذا كانـت ترجـع إلى جنـوح مفكـري النهضـة وحفدتهـم أيضًـا- تحت وطـأة التغلغـل الأوروبي في البلـدان العربية والإسلامية ونتائجـه الاجتماعيـة والفكريـة والنفسـية - إلى الاعتقـاد بـأن النظـام السـياسي هـو مفتـاح التقـدم أو سـبب التأخـر والانحطـاط...، فإنـه سـتكون لهـذه الهيمنـة آثـار بليغـة في الفكـر العـربي المعـاصر.[١٤]

هنـــا وبعـــد التعـــرف عـــلى ظـــروف نشـــأة الخطـــاب الســـياسي العـــربي وتطـــوره نـــأتي إلى الســـؤال الرئيـــسي الـــذي يســـعى مـــن خلالـــه الباحـــث إلى الكشـــف عـــن منهجيـــة تحليـــل هـــذا الخطـــاب، هنـــا لابـــد مـــن الإشـــارة إلى أنـــه في ظـــل الأزمـــة المفتوحـــة التـــي قاربـــت العقـــود الثلاثـــة، وفي ظـــل صحـــوة التيـــار الأصـــولي في وجـــه تيـــار الحداثـــة كان لابـــد مـــن وقفـــة لنقـــد الـــذات العربيـــة؛[١٥] لذلـــك كانـــت الدعـــوة إلى مراجعـــة الخطـــاب النهضـــوي العـــربي وأطـــره المرجعيـــة،

وسـعت الحركـة النقديـة الجديـدة إلى نقـد العقـل العـربي الـذي أفـرز وضعيـة التخلـف ولا زال يعيـد إنتـاج عـصر التأخـر والانحطـاط، وكان السـؤال الرئيـسي لحركـة النقـد الجديـدة كيـف نقـرأ هـذا الـتراث بطريقـة علميـة موضوعيـة؟ وفي هـذا الإطـار يؤكـد «السـيد يسـين» أننـا «لا نبالـغ إذا قلنـا أن التفكـير السـياسي العـربي قـد تمحـور في العقـود الماضيـة- ربمـا منـذ انتهـاء الحـرب العالميـة الثانيـة حتـى الآن ـ حـول محوريـن أساسـيين: الأول قضيـة التجزئـة والوحـدة والثـاني قضيـة الأصالـة والمعـاصرة. وقـد يبـدو أن المحـور الأول ينتمـي إلى المجـال السـياسي أساسًـا، وأن المحـور الثـاني ينتمـي إلى المجـال الثقـافي عـلى وجـه الخصـوص، غـير أنـه مـن منظـور شـامل يمكـن القـول أن السـياسي لا يمكـن في أغلـب الأحيـان فصلـه عـن الثقـافي؛ ولذلـك فهنـاك تقاطعـات عديـدة بينهـم وتفاعـل متبـادل».[١٦]

ثانيًا: منهجيات قراءة الخطاب السياسي العربي:

لقـد تعـددت مناهـج قـراءة الخطـاب السـياسي العـربي بتعـدد الباحثـين ومنطلقاتهـم الفكريـة، فعـلى الرغـم مـن ادعـاء الغالبيـة بأنهـم يسـعون لقـراءة علميـة موضوعيـة إلا أن الإنجـاز الفعـلي يذهـب بهـم إلى قـراءة أيديولوجيـة متحيـزة، وهنـا لابـد مـن الإشـارة إلى أن غالبيـة المفكريـن العـرب ينطلقـون مـن نقـد الوضعيـة التـي تخلقـت بعـد هزيمـة ١٩٦٧، وهـي التـي رسـخت خطابًـا سياسـيًا عربيًـا مشـوهًا يجمـع بـين التقليديـة والحداثـة ولذلـك فالقـراءة النقديـة الجديـدة جـاءت رد فعـل لظـروف الأزمـة، وسـيحاول الباحـث خـلال الصفحـات التاليـة اسـتعراض بعـض النـماذج التـي حاولـت قـراءة الخطـاب السـياسي العـربي قـراءة علميـة.

كان عبـد اللـه العـروي مـن أوائـل المفكريـن الذيـن تصـدوا للخطـاب السـائد حيـث اعـترض عـلى توجهاتـه السـلفية والانتقائيـة كذلـك اضطـراب نصـه وغموضـه مـما يـؤدي إلى نتيجـة واحـدة وهـي الفشـل في رؤيـة الواقـع الاجتماعـي والسـياسي، ويـرى العـروي أن المخـرج الوحيـد مـن هـذا المـأزق يكمـن في تجـاوز كلا النمطـين مـن التفكـير (الغـربي والإسـلامي)، وتبنـي الفكـر التاريخـي النقـدي: إن السـبيل الوحيـد لتجـاوز هذيـن النمطـين مـن التفكـير هـو في الالتـزام الـكلي بنظـام الفكـر التاريخـي وقبـول افتراضاتـه».[١٧]

ينادي العروي بالماركسية على أنها أفضل مدرسة للتفكير التاريخي يستطيع العرب العثور عليها، إلا أنها ماركسية تقرأ بطريقة معينة، إنها الطريقة التي أخذ بها معظم المفكرين النقديين، واتفقوا على أنها الأمثل لقراءة الماركسية، أي ليست بصفتها فكرًا لاهوتيًا، أو عقيدة سياسية أو ماركسية- لينينية، بل بكونها منهجًا وأداة تحليلية ومصدرًا موحيًا للمقولات النقدية على خط الماركسية الغربية.(١٨)

وفي إطار الرؤية الماركسية ذاتها يقدم صادق جلال العظم طرح أكثر عنفًا، فعلى الرغم من رفضه الخطاب العربي المعاصر بشقيه الديني والعلماني إلا أنه كرس كل جهوده إلى نقد الخطاب الديني حيث اعتبر الفكر الديني عقيدة تدفع إلى الاغتراب لتعزيز الوضع السائد القائم على القمع الاجتماعي والكبت الفكري.(١٩)

ويؤكد «العظم» أن الفكر الديني ما هو «إلا الصعيد العلوي الواعي لكتلة هلامية شاملة غير محددة الجوانب من الأفكار والتصورات والمعتقدات والغايات والعادات التي نطلق عليها أسماء عديدة منها «الذهنية الدينية» أو «الأيديولوجية الغيبية» أو «العقلية الروحية السلفية» إلخ. بهذا المعنى، تتصف «الذهنية الدينية» بطغيان التقبل العفوي والانتظام اللاشعوري للإنسان ضمن إطار «الأيديولوجيا الغيبية» الضمنية السائدة».(٢٠) ويأخذ العظم على الفكر العلماني عدم تصديه إلى نقد هذه الذهنية الغيبية التي يرفضها على أساس من المراجعة العقلانية العلمية المباشرة لنماذج حية وملموسة من إنتاجها ومزاعمها وتفسيراتها للأحداث.(٢١)

وفي نفس الاتجاه ولكن بمنهجية جديدة- منهجية فوكو وبارت ودريدا- يطرح محمد أركون نقده للخطاب الإسلامي،(٢٢) الذي يقصد به القرآن والسنة وأعمال الصحابة بل والممارسات الشخصية المختلفة عبر العصور، حيث اعتبر أزمة المجتمع العربي تتمثل في الهيمنة الشديدة للخطاب الإسلامي بما يتضمنه من نصوص مقدسة؛ لذلك فهو يدعو إلى قراءة جديدة تسعى إلى تفكيك هذه النصوص والكشف عن طريقة عملها، وتخليصها من

الأساطير التي تحيط بها،[٢٣] ويؤكد أركون أن الحل لابد أن يكون من خلال تغيير الفكر واللغة أي علمنتها وعقلنتها.[٢٤]

والجدير بالذكر أن قراءة أركون قد أثارت العديد من ردود الأفعال، مما أدى بالبعض إلى وصفها بأنها قراءة أيديولوجية (إلحادية)، ذلك لمحاولتها العبث بالنصوص المقدسة تحت ستار العلمية والعقلانية، وهو ما يؤكد عليه الباحث حيث سعى أركون ومن نحا نحوه من الباحثين إلى استخدام منهجية لا تصلح لقراءة الخطاب الديني ولكنها قد تصلح لقراءة الخطاب التاريخي أو الأدبي؛ لأن هذه المنهجية التأويلية تعبث بالنص بحثًا عن اللذة وهو ما أدى إلى تدمير الخطاب، وإذا كان ذلك واردًا في مجال النصوص التاريخية والأدبية فإنه غير وارد بالنسبة للنصوص المقدسة التي لا تصلح معها تلك المنهجيات التي يطلقون عليها العلمية والعقلانية.

وبعيدًا عن الطرح السابق يقدم محمد عابد الجابري مشروعه الأساسي «نقد العقل العربي» والذي سبقه بتمهيد هو «الخطاب العربي المعاصر» الذي أكد فيه أنه سوف يعتمد على النقد الأبستيمولوجي لا الأيديولوجي؛ ولذلك سيعمد إلى المزاوجة بين المنهج البنيوي والتحليل التاريخي، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الجابري لم يوضح أسس القراءة البنيوية ولم يحدد أي بنيوية سوف ينطلق منها هل هي بنيوية ليفي شتراوس أم بنيوية التوسير أم بنيوية فوكو، ومن خلال نظرة متفحصة اتضح أنه يستند إلى منهج فوكو الأبستيمولوجي الذي طرحه في مؤلفه حفريات المعرفة باعتباره منهجًا جديدًا يتجاوز الطرح البنيوي، هذا إلى جانب اعتماده على تفكيكية دريدا وهي بالطبع متجاوزة الطرح البنيوي، ويؤكد ذلك من خلال محاولته إبراز ضعف وتشخيص عيوب وثغرات الخطاب العربي المعاصر، فيقول «عرضناه مفككًا، بل عمدنا إلى تفكيك ما تحاول الدراسات التي تعني ببلورة الاتجاهات الأيديولوجية ربطة وتركيبة».[٢٥]

لقد بدأ الجابري مشروعه بسؤال عن كيفية تكون العقل العربي، وقد توصل إلى أن عصر التدوين كان نقطة البداية لتكوين النظام المعرفي للثقافة العربية الإسلامية، ولكنه كان نقطة البداية والنهاية في نفس الوقت، فالنظام المعرفي للثقافة العربية قد اكتمل تمامًا في مرحلة التكوين وما زال الإطار المرجعي للعقل العربي حتى اليوم، وعلى هذا فهي ثقافة ذات زمن واحد زمن راكد يعيشه الإنسان العربي اليوم مثلما عاشه أجداده في القرون الماضية.[٢٦]

فمنذ لحظة التدوين أي بعد كتابة الأصول الأولى توقف العقل العربي عن الاجتهاد وكأنما ليس من حق الإنسان المسلم التفكير وإعادة القراءة النقدية للفقهاء المسلمين الأوائل التي هي بالطبع اجتهاد في فهم وتفسير النصوص الدينية، ويؤكد الجابري أن الفكر العربي الإسلامي لم يشهد أي محاولات نقدية تسعى لإحياء العقل إلا في فترات بسيطة خاصة في المرحلة الأندلسية؛ لذلك يدعو الجابري إلى إحياء العقل العربي الراكد من خلال المناهج الحديثة واستلهام الفترات المضيئة في التراث لأننا في حاجة إلى عصر تدوين جديد.

وبعد ذلك سعى الجابري إلى اكتشاف وتحليل الأنظمة المعرفية الأساسية التي قامت عليها الثقافة العربية الإسلامية فوجد أنها تنقسم إلى ثلاث مجموعات من العلوم هي: علوم البيان (النحو والفقه والكلام والبلاغة) ويطلق عليها اسم المعقول الديني وآليتها المعرفية هي قياس الغائب على الشاهد. المجموعة الثانية: علوم العرفان (التصوف والفكر الشيعي والفلسفة الإسماعيلية والتفسير الباطني للقرآن والفلسفة الإشراقية والكيمياء والتطبب والسحر والطلسمات وعلم التنجيم) ويطلق عليه اسم اللامعقول العقلي أي الذي ينسب إلى العقل لا إلى الدين وتقوم على نظام معرفي هو الكشف والتجاذب والوصال. المجموعة الثالثة: علوم البرهان (المنطق والرياضيات والطبيعيات بأنواعها المختلفة والإلهيات والميتافيزيقيا) ويؤسسها نظام معرفي واحد يقوم على الملاحظة التجريبية والاستنتاج ويطلق عليها اسم المعقول العقلي.

وينتهي الجابري للإجابة عن سؤال النهضة: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟ إن المسلمين تأخروا حينما بدأ العقل عندهم يقدم استقالته في حين بدأ الأوروبيون يتقدمون عندما بدأ العقل عندهم يستيقظ ويسائل نفسه، فالرأسمالية هي بنت العقل.[٢٧]

وبعد ذلك يطرح الجابري سؤالاً هامًا يتعلق بكيفية تحرير العقل العربي من المرجعية التراثية ذات السلطات الثلاث: سلطة اللفظ وسلطة الأصل بقسميها سلطة السلف وسلطة القياس، ثم سلطة التجويز؟ ويصل إلى إجابة مفادها أن تغيير بنية العقل العربي وتأسيس أخرى لا يتم إلا بالممارسة، ممارسة العقلانية في شئون الفكر والحياة وفي مقدمة ذلك كله ممارسة العقلانية النقدية على التراث الذي يحتفظ بتلك السلطات على شكل بنية لا شعورية.[٢٨]

ومن خلال مشروع الجابري الطموح ـ ودون الدخول في تفاصيل خارج اهتمام الدراسة الراهنةـ يمكن القول أنه لم يستطع حل الإشكالية الأساسية التي كان يطمح إليها وهي كيف يمكن أن نبدأ التغيير من أجل النهوض؟ وفي محاولات أخرى حاول الجابري تقديم حل الوحدة العربية كبداية للنهوض فيقول: «لقد أثبتت التجربة اليوم أن الديمقراطية قد باتت ضرورة قومية بقدر ما هي ضرورة وطنية قطرية فعلاً، إن الوحدة العربية، أيًا كان شكلها ومداها أصبحت تفرض نفسها اليوم أكثر من أي وقت مضى في عالم أصبحت سمته الأساسية التكتلات الاقتصادية والسياسية الجهوية والقارية، وهي لم تعد مجرد هدف أيديولوجي، بل إنها اليوم ضرورة حياتية بالنسبة إلى العرب، أعني أنها الآن شرط أساسي لوجودهم حتى داخل دولهم القطرية، ولكن لم يعد من الممكن اليوم التفكير في تحقيق الوحدة بطريق أخر غير الطريق الديمقراطي».[٢٩]

ومن المؤكد أن مشروع الجابري الضخم قد تعرض للعديد من أوجه النقد حيث يرى البعض أنه قد تبنى تصورًا سلبيًا مسبقًا «للعقل العربي» لذلك فإنه ركز على إبراز وتشخيص عيوب وثغرات الخطاب العربي المعاصر،[٣٠] ولكن النقد الأساسي الموجه

إلى مشروع الجابري هو اقتصاره منهجيًا على التحليل الأبستيمولوجي واتخاذه ركيزة أساسية للحكم على العقل العربي عامة منذ عصر التدوين حتى اليوم وإغفال كل العوامل الاجتماعية والتاريخية والأيديولوجية عامة.(٣١)

وبغض النظر عن الأدوات المنهجية للجابري فإن تحليله استند إلى رؤية أيديولوجية واضحة ترى أن المجتمع الرأسمالي هو الصورة المثالية للعقلانية المنشودة وهو ما يمكن أن يفسر الهجوم الشرس للجابري على العقل العربي الذي توقف وفقًا لرؤيته عند لحظة التدوين، هذا إلى جانب تأكيد الجابري على فكرة الوحدة القومية من خلال المنظور الديمقراطي الغربي وهي محاولة لعقلنة الخطاب الوحدوي والمزاوجة بين مفهومي دولة الوحدة والدولة القطرية.(٣٢)

وفي إطار الطرح السابق يقدم عاطف العراقي مشروعه حول «ثورة العقل في الفلسفة العربية» والذي أكد فيه على استخدامه للمنهج العقلي التجديدي ذلك المنهج المستمد من الثقافة الغربية التي تتميز بالعقلانية والرشد وهو ما فقدته الفلسفة العربية منذ ابن رشد وحتى اليوم فيقول: «منهجي الذي أؤمن به وأدافع عنه في مجال الفلسفة العربية هو المنهج العقلي التجديدي، وأكاد أقطع بأننا لو سرنا في طريق التقليد مئات السنوات وانحرفنا عن نهر العقل، فلن نستطيع التقدم خطوة واحدة في سبيل إرساء دعائم فلسفتنا العربية وكشف ما فيها من مواطن القوة والضعف، بحيث نستطيع وصل ما انقطع، أي حتى يكون تاريخ الفلسفة العربية تاريخًا ممتدًا وليس تاريخًا انقطع بموت الفيلسوف العربي ابن رشد».(٣٣)

ومن الواضح أن عاطف العراقي ينطلق في قراءاته من منهجيات تحليل الخطاب الحديثة خاصة ما بعد البنيوية أو ما يعرف بالمنهج التأويلي ويؤكد عاطف العراقي أن هذا المنهج له جذوره المتصلة مع الفكر العربي في أزهى عصوره وهي مرحلة استخدام العقل عند ابن رشد حيث يشير إلى «إننا لا نزال حتى الآن نبحث في تفريعات وشروح وهوامش،

كتب بعضها أناس على درجة كبيرة من التخلف العقلي وتحجر الفهم، أناس يجترون من الماضي ولا يريديون أن يعيشوا في الحاضر أو في المستقبل، ويقيني أننا إذا استمعنا جيدًا لنصيحة ابن رشد باللجوء إلى التأويل وبكل ما نملك من قوة أو طاقة ذهنية، لو أدركنا جيدًا أبعاد الدرس الذي يلقيه علينا هذا الفيلسوف العملاق وحفظناه جيدًا، لجنبنا أنفسنا كل فهم ضيق للقضايا والمشكلات الدينية، ولكن أكثرهم لا يعلمون»(٣٤)

وفي إطار نقد العقل العربي الذي توقف عن الابتكار والإبداع منذ زمن طويل وفي محاولة البحث عن نقطة للانطلاق يؤكد عاطف العراقي على أنه «إذا كانت الفلسفة العربية بمعناها العقلي المحدد قد انتهت بوفاة ابن رشد كما قلنا، فإننا لكي نجعل التيار الفلسفي مستمرًا حتى نجد مستقبلاً مذاهب فلسفية، حتى نصل ما انقطع، فليس أمامنا إلا الرجوع إلى بعض الجذور التي نجدها عند فريق من المفكرين والفلاسفة العرب.. لا مانع من الاستفادة من هذه الجذور، ولكن من الخطأ فهمها كما هي بصورتها التي تركها لنا أصحابها، وإلا أصبح التجديد تقليدًا، لابد من تطوير هذه الجذور إذا كنا لا نجد مفرًا من ذلك حتى تكون ثورة العقل حية متجددة على الدوام، بشرط ألا نخرج عن الإطار العقلي ذاته، وإلا انتهى بنا المطاف إلى اللامعقول».(٣٥)

ولتأكيد ضرورة استلهام الجانب العقلاني في التراث العربي يرى عاطف العراقي «أنه لواجب مقدس علينا أن نستلهم ما في تراثنا من أنماط فكرية، ونكشف ما فيها من جذور عقلية، حتى يكون ذلك معينًا لنا على أن نواكب تيار الحضارة وعلى دفع أمتنا إلى الأمام، فنحن بين أمرين اثنين لا ثالث لهما: إما أن نرتضي السير قدمًا نحو الحضارة، وهذا سبيله التمسك بالعقل، وهنا تكون الحياة، وإما ألا نرتضي التقدم بتخلينا عن العقل، وفي ذلك الجمود والموت».(٣٦)

ويسعى عاطف العراقي من خلال مشروعه للانفتاح الثقافي على الغرب والاندماج في العولمة لأنها الطريق الوحيد للنهوض والإبداع والتقدم حيث يؤكد «إننا في عصر ثورة المعلومات وثورة الكمبيوتر، فهل من المعقول أن نتحدث عن ظاهرة خيالية هي ظاهرة الغزو

الفكري، وذلك في الوقت الذي أصبح العالم فيه قرية صغيرة، أعتقد أننا إذا قلنا بما يسمى الغزو الفكري أو الثقافي، فإن معنى ذلك أننا سنقضي تمامًا على أي أمل في التقدم نحو الإبداع، فالإبداع لا يمكن أن يتحقق إلا في جو الحرية والانفتاح على أفكار الآخرين في دول العالم من مشرقه إلى مغربه، الإبداع يرتبط بالنور والضياء.. وليت الدول التي تعاني من عدم وجود قيادات مبدعة في العديد من المجالات، ليتها تقوم بتطبيق تجارب الدول الأوربية التي ينتشر فيها الإبداع، بحيث تكون تلك الدول صورة إلى حد كبير من الدول الأوربية».[٣٧]

ولتوضيح طبيعة المناخ الفكري السائد في البلدان العربية والذي يجب تجاوزه من أجل اللحاق بركب التقدم يشير عاطف العراقي إلى «أن المناخ الفكري السائد في أكثر البلدان العربية إنما يعد تعبيرًا عن الترحيب بالفكر الذي لا يمكن اعتباره عقلانيًا، وبالتالي الضيق بالفكر الحر، الفكر العقلاني.. أليس من اللافت للنظر أننا نجد عالمنا العربي بوجه عام قد ارتضى لنفسه آراء الغزالي فأدى به هذا إلى نوع من التأخر الفكري، في حين أن أوربا بوجه عام قد ارتضت لنفسها فلسفة ابن رشد ومبادئ ابن رشد فأدى بها ذلك إلى التقدم الفكري.. إذ أردنا لأنفسنا الحياة، وإذا أردنا تجديد فكرنا الفلسفي والعربي، فينبغي علينا أن نستمع إلى صوت ابن رشد.. عميد الفلسفة العقلية في عالمنا العربي.. الذي دعا إلى الانفتاح على أفكار الأمم الأخرى.. نحن في أمس الحاجة إلى الانفتاح على علم الغرب وحضارة الغرب، عار علينا الاستماع إلى تلك الدعوات التي تصور لنا الانفتاح الفكري وكأنه كفر.. فهل بعد هذا نطمع في التقدم؟».[٣٨]

ومن خلال تلك الرؤية يمكن القول أن مشروع عاطف العراقي يستند إلى موقف أيديولوجي واضح لم يحيد عنه، يعتمد على العقلانية والعلمانية إلى جانب تأييده للعولمة الثقافية، حيث يعتبر النموذج الأوربي هو النموذج الأمثل للبشرية وعلى المجتمعات العربية التي تأخرت عن اللحاق بركب التقدم بسبب جمودها الفكري أن تسير على نهج تلك المجتمعات إذا كانت تطمع في أي تقدم.

وفي إطـار المشروعـات الفكريـة الطموحـة يقـدم حسـن حنفـي مشروعـه «الـتراث والتجديـد».[39] وهـو المخطـط الـذي صـدر جـزؤه الأول في خمسـة مجلـدات بعنـوان «مـن العقيـدة إلى الثـورة» وهـي محاولـة لإعـادة بنـاء علـم أصـول الديـن حيـث يعيـد بنـاء العقيـدة في مواجهـة التخلـف والاسـتعمار والتجزئـة،[40] وقـد أتـم الآن جـزأه الثـاني مـن النقـل إلى الإبـداع وهـي محاولـة لإعـادة بنـاء علـوم الحكمـة وهـي: المنطـق والطبيعيـات والإلهيـات، وهـو بهـذا كلـه يعيـد بنـاء وتجديـد الفكـر الإسـلامي بعـد أن توقـف هـذا الفكـر منـذ ابـن رشـد وابـن خلـدون حتـى الآن، وربمـا منـذ ألـف سـنة كاملـة.[41]

وفي طـرح حسـن حنفـي لمشروعـه يوجـه نقـدًا عنيفًـا لمناهـج قـراءة الـتراث ويـرى أن كل محـاولات القـراءة السـابقة جـاءت مـن الخـارج حيـث يحـاول المفكـر إسـقاط أيديولوجيتـه عـلى الـتراث وبالتـالي ينتـج نصًـا مشـوهًا، حيـث يفـرض الباحـث مرجعيتـه المعرفيـة عـلى النـص. وبذلـك يصـل إلى النتائـج التـي يرغبهـا هـو وليـس إلى النتائـج الفعليـة؛ لذلـك يعدنـا حسـن حنفـي بقـراءة موضوعيـة يقـول عنهـا أنهـا قـراءة مـن الداخـل بعيـدًا عـن أي تحيـزات أيديولوجيـة، حيـث يتعامـل مـع الـتراث باعتبـاره «نـص خـام» ويعنـي بـه النـص بمعـزل عـن أي تأويـل أو تفسـير، وهـي قـراءة تسـتند إلى حـد كبـير إلى منهجيـة تحليـل الخطـاب الحديثـة خاصـة البنيويـة ومـا بعدهـا حيـث اعتمـد عـلى تفكيكيـة دريـدا أثنـاء قراءتـه للـتراث حيـث يقـوم بتفكيـك الـتراث والتركيـز عـلى الأحـداث المضيئـة فيـه التـي اعتمـدت عـلى العقـل في تشـييد الحضـارة الإسـلامية خاصـة عنـد المعتزلـة وابـن رشـد والكنـدي والفـارابي وابـن سـينا[42] الذيـن يعتمـدون عـلى الأخـذ بالأسـباب وإلى فاعليـة الإنسـان في الكـون.

وبالطبـع كان حسـن حنفـي بمشروعـه يحـاول التصدي للخطاب السـائد عـلى كافة مسـتوياته فيقول: «وضعنـا مـن العقيـدة إلى الثـورة.. تحقيقًـا لمصلحـة الأمـة وحرصًـا عـلى وحدتهـا الوطنية بعـد أن أصبحت شـيعًا وفرقًـا في نضالهـا الوطنـي وتغيرهـا الاجتماعـي، خاصة بـين أنصار الـتراث وأنصار التجديـد، بين الحركة السـلفية والحركـة العلمانيـة، وهـما الاتجاهـان الرئيسـيان في جسـد الأمة بدلاً مـن التكفير المتبـادل والصراع عـلى السـلطة واسـتبعاد كل منهـم للآخـر. فعقائدنـا هـي حركة الوصـل بين جناحـي الأمة والتي مـن خلالها

يستطيع التراثي السلفي أن يواجه قضايا العصر الرئيسية، كما يستطيع العلماني التقدمي (الليبرالي أو الاشتراكي أو القومي) أن يحقق أهدافه ابتداء من تراث الأمة وروحها، فيأمن الأول الخروج على المجتمع سرًا أو علنًا ومعاداة الأهل والوطن، ويأمن الثاني الانتهاء إلى الردة والوقوع في الثورة المضادة، هذا ما يبرهن عليه واقعنا المعاصر، سواء في موقف الحركة الإسلامية منه، أو في انتكاسة الثورة العربية وردتها».(٤٣)

ومن خلال هذه الرؤية يتضح أن محاولة حسن حنفي هي من نوع المحاولات التوفيقية بين الأصالة والمعاصرة (كمحاولة مفكري النهضة الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا) فهو يرى أن حركة الإصلاح الديني قد عجزت عن تحقيق «التنوير» العقلي بسبب جمودها الفكري وعجز مفكريها عن إحداث تغيير جذري في رؤية العالم وترك المجال لنقيضها الفكري ـ العلمانية ـ لأخذ زمام الأمور، لكن الأخيرة فشلت بدورها في إحداث التغيير المطلوب لأنها أهملت شأن العقائد وركزت على المصالح كرد فعل على حركة الإصلاح الديني، التي أهملت المصالح الدنيوية للجماهير وركزت على تثبيت العقائد،(٤٤) ويؤكد حسن حنفي أن فشل المشروعات العلمانية يرجع بالأساس إلى أنها اتجهت صوب الغرب وأهدرت التراث الذي يمثل المخزون النفسي للجماهير والأساس النظري لأبنية الواقع.(٤٥)

يطرح حسن حنفي الحل في مشروع اليسار الإسلامي أو الإسلام المستنير وهنا يقع حسن حنفي في مأزق القراءات الأيديولوجية حيث يسعى لإعادة تفسير أصول الفقه لتساير الاشتراكية بخلفيتها المادية الماركسية، وهذا ما جعل البعض يتهمه بمحاولة الجمع بين سيد قطب وكارل ماركس في قبضه واحدة، أو بين الناصرية والإسلام في نفس السلة، وفي ذلك يقول حسن حنفي: «إنني أعيش لحظة الثورة العربية وحركات التحرر الوطني، وعصر عبد الناصر؛ ولهذا لابد أن يكون الإسلام هو مرجعي والثورة هي واقعي.. أنا أتمسك بالشرعيتين: شرعية الماضي، وشرعية الحاضر، شرعية الإسلام وشرعية الثورة، وبهذا نستطيع أن نجمع بين الإسلام والناصرية: الإسلام كرمز وهوية وثقافة، والناصرية كثورة وحركة وتغيير».(٤٦)

وبذلـك يخـرج حسـن حنفـي في مشروعـه عـما وعدنـا بإنجـازه وهـي القـراءة مـن الداخـل بـل نجـده بذلـك أنتـج قـراءة مـن الخـارج، حيـث حـاول قـراءة الـتراث في ضـوء الاشـتراكية وبالتـالي لم يتعامـل مـع النصـوص بشـكل موضوعـي مسـتقل ذلـك لأنـه حـاول فـرض أيديولوجيتـه عـلى الـتراث فألبـس الـتراث ثـوب الاشـتراكية.

وفي إطـار المحـاولات التوفيقيـة وبمـشروع أقـل طموحًـا مـن مـشروع حسـن حنفـي سـبقه زكي نجيـب محمـود في مشروعـه «تجديـد الفكـر العـربي»[٤٧]، الـذي حـاول مـن خلالـه الدمـج بـين الأصالـة والمعـاصرة، ومنـذ البدايـة يقـرر بـل ويعـترف بأنـه صاحـب ثقافـة غربيـة علمانيـة معـاصرة بالأسـاس، حيـث أثـرت عـلى تفكـيره بحيـث اسـتند تحليلـه إلى الأيديولوجيـة الرأسـمالية العقلانيـة، واسـتند تحليـل زكي نجيـب محمـود عـلى الأدوات المنهجيـة الحديثـة خاصـة البنيويـة والتحليـل الثقـافي، ولكنـه في مرحلـة متأخـرة مـن حياتـه اكتشـف أن هـذه المرجعيـة المعرفيـة ذات البعـد الواحـد جعلتـه بعيـدًا عـن جـزء هـام مـن تاريـخ المعرفـة الإنسـانية وهـو تاريـخ الفكـر العـربي؛ لذلـك قـام وعـلى عجالـة بقـراءة ومراجعـة الـتراث العـربي لـكي يسـتلهم منـه الفـترات المضيئـة.

وفي سـعي زكي نجيـب محمـود للدمـج بـين الأصالـة والمعـاصرة يؤكـد «لم تكـن قـد أتيحـت لكاتـب هـذه الصفحـات في معظـم أعوامـه الماضيـة فرصـة طويلـة الأمـد، تمكنـه مـن مطالعـة صحائـف تراثنـا العـربي عـلى مهـل، فهـو واحـد مـن ألـوف المثقفـين العـرب، الذيـن فتحـت عيونهـم عـلى فكـر أوروبي ـ قديـم أو حديـث ـ حتـى سـبقت إلى خواطرهـم ظنـون بـأن ذلـك هـو الفكـر الإنسـاني الـذي لا فكر سـواه؛ لأن عيونهـم لم تفتـح عـلى غـيره لـتراه.. وكانـت أسـماء الأعـلام والمذاهـب في الـتراث العـربي لا تجيئـه إلا أصـداء مفككـة متناثـرة كالأشـباح الغامضـة يلمحهـا وهـي طافيـة عـلى أسـطر الكاتبـين، ثـم أخذتـه في أعوامـه الأخـيرة صحـوة قلقـة.. اسـتيقظ بعـد أن فـات أوانـه أو أوشـك.. فطفـق في بضعـة الأعـوام الأخـيرة يـزدرد تـراث آبائـه ازدراد العجـلان، كأنـه سـائح مـر بمدينـة باريـس، وليـس بـين يديـه إلا يومـان، ولابـد له خلالهـما أن يريـح ضمـيره بزيـارة اللوفـر، فـراح يعـدو مـن غرفـة إلى غرفـة، يلقـي بالنظـرات العجـلى هنـا

وهناك؛ ليكتمل له شيء من الزاد قبل الرحيل، هكذا أخذت أعب صحائف التراث عبًا سريعًا، والسؤال ملء سمعي وبصري: كيف السبيل إلى ثقافة موحدة متسقة يعيشها مثقف حي في عصرنا هذا، بحيث يندمج فيها المنقول والأصيل في نظرة واحدة؟».[٤٨]

وفي محاولة الإجابة على ذلك السؤال يؤكد زكي نجيب محمود أنه لابد من البحث عن الأفكار العقلانية في تراثنا حتى تندمج مع الأفكار المعاصرة- العقلانية بطبيعتها- فلابد من ضرورة التحول من فكر قديم إلى فكر جديد، يقترن فيه العلم بالعمل[٤٩]، ولابد من ثورة في اللغة فمن اللغة تبدأ ثورة التجديد، ولابد من التحول من حضارة اللفظ إلى حضارة الأداء، ولابد من نقله من اللفظ إلى معناه،[٥٠] ولابد من إحياء قيمة العقل في تراثنا[٥١]، هذه هي الطريقة التي نوائم بها بين الفكر الوافد الذي بغيره يفلت منا عصرنا أو نفلت منه، وبين تراثنا الذي بغيره تفلت منا عروبتنا أو نفلت منها.[٥٢]

ويراهن زكي نجيب محمود على القومية العربية من أجل تجديد الفكر العربي مستعينًا بأفكار ابن تيمية حيث يشير إلى ذلك بقوله: «لقد رأى إمام من أئمة الفقهاء المسلمين - هو ابن تيمية- أن فكرة الأمة ذات أهمية بالغة، والذي يجعل من مجموعة الناس أمة واحدة، ليس هو أنهم يعيشون على رقعة جغرافية واحدة، ولا أنهم يستدبرون تاريخًا مشتركًا، ولا أنهم يتكلمون لغة واحدة، بل هو- عند ابن تيمية- المشاركة في فعل، وبهذه المشاركة، يجاوز كل فرد حدود نفسه؛ لينفتح على الآخرين الذين هم شركاؤه في فعل واحد، وليس بي حاجة إلى ذكر الموقف الراهن للأمة العربية إزاء الوجود الإسرائيلي؛ تأييدًا لرأي ابن تيمية، فالأمة العربية في هذه الحالة لا تتوافر لها صفة الأمة إلا وهي في حالة فعل مشترك».[٥٣]

ومن خلال هذا الطرح يمكن القول أن قراءة زكي نجيب محمود هي قراءة أيديولوجية استندت إلى قراءة التراث في ضوء مرجعية عقلانية وعلمانية مستخدمة منهجيات قراءة الخطاب الحديثة وهو ما جعلها تميل إلى علمنة التراث وعقلنته وبالتالي إخضاعه للثقافة الغربية.

وفي إطار نقد العقل العربي يطرح برهان غليون محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية. فنجده يرفض المواقف الأيديولوجية المختلفة التي حاولت طرح حلول لإشكالية النهضة أو التقدم، حيث يرى أن الأصولية ما هي إلا حل وهمي لمطلب الذاتية والشعور الراسخ بالهوية والاستمرارية والوحدة الذاتية، كذلك تشكل التحديثية كأيديولوجيا اجتماعية حلاً وهميًا لمطلب الحضارة والاندماج الفعال في العصر، أما التوفيقية فتشكل أيضًا حلاً وهميًا لتجاوز التناقض القائم بين العوامل الاجتماعية والتاريخية التي تدفع إلى ظهور الأصولية والتحديثية، أو بمعنى آخر لتجاوز التناقض بين واقع المجتمع العربي كمجتمع تابع يطور بالضرورة قيمًا وأفكارًا وتوجهات خاصة، وبين المجتمع الغربي، بما هو سائد ومسيطر، هذا التناقض الذي يدفع أكثر فأكثر إلى القطيعة بين ثقافة عربية تصبح مصدر التأكيد على الذاتية من خلال التماهي مع الماضي وواقع معاصر يستند أكثر فأكثر في ضبطه واستيعابه على المفاهيم والقيم التابعة من الثقافة الغربية.[٥٤]

ويرى غليون أنه لابد من اغتيال العقل العربي الذي يعتمد على «منهج سجالي» من أهم خصائصه حجب المسائل الحقيقية أو تضييع جوهرها، والقفز عليها عن طريق الخلط بين قضايا ومطالب ليست واحدة ولا تصدر واحدتها ضرورة عن الأخرى، أو استبدالها بقضايا جانبية تبعد النقاش عن هدفه العلمي وتحرفه عن مقاصده الأساسية.[٥٥]

ويطرح غليون منهج النقد الموضوعي لكي يحل محل المنهج السجالي ويقوم هذا المنهج على أربعة مبادئ أساسية هي التمييز بين المسائل المطروحة بعد تحديدها بدقة، ثم المناظرة العلمية، ثم وضوح القصد وأخيرًا مغالبة الأهواء.[٥٦]

وإذا كان برهان غليون يرفض الخطاب العربي المعاصر برمته ويوجه له النقد على المستوى النظري والمنهجي فما هو الحل الذي يطرحه لتجاوز الأزمة العربية الراهنة، يقدم برهان غليون قراءة جديدة لواقع الأزمة حلاً وهميًا. وهو نفس وصفه للحلول السابقة. يسعى إلى فكرة التعايش فنجده يستخدم منهجية دريدا التفكيكية - سواء بقصد أو دون

قصد- في تعامله مع الواقع العربي حيث يفكك البنية الكلية المركزية إلى بنيات فرعية بحيث يمكن للأيديولوجيات المختلفة السيطرة على البنيات الفرعية وفقًا لقدرة كل منها على التعامل مع هذه البنيات الفرعية، وفي ذلك يقول: «لن يكون بإمكاننا ولا أهدافنا اصطناع أو اختراع أيديولوجية كبرى جامعة وشاملة، لكن لا قيمة لها إطلاقًا على الصعيد العملي، وإنما سوف تفتح إمكانيات واسعة لنشوء نظريات علمية وتركيبات فكرية وعقائدية وطرق ومدارس متعددة ترد على حاجات ومشاكل هي نفسها متعددة ومتميزة ومختلفة، وسيكون هناك مجال لنمو المذاهب العلمية و«الطرق الصوفية» معًا، ولإرضاء متطلبات الروح والجسد في الوقت ذاته، مما لا غنى عنه لتوازن المجتمع والفرد على السواء، عندنا كما عند الآخرين، وعندما نقول أنه لا يوجد حل واحد لجميع المشكلات، فنحن نعني أن المشكلات المطروحة اليوم على العالم العربي لا يمكن حلها جميعًا من أفق أيديولوجية واحدة، أو من أفق أيديولوجي بشكل عام، هذا غير منطقي وغير ممكن وغير واقعي، فليس هناك حل لمشكلة التنمية الاقتصادية، الصناعية أو الزراعية، من أفق الأيديولوجية السلفية أو الأصولية، كما أنه ليس هناك حل للمشكلة القانونية والتشريعية من أفق أيديولوجية تنكر الإسلام أو تتنكر له، فكل تطوير للمؤسسة القانونية لابد أن يرتبط باعتقادات الناس وأخلاقياتهم، وإلا كان مجانبًا للواقع وفاقدًا لأية مصداقية وتأثير، وليس هناك حل لمسائل الأمن الخارجي والتصدي لإسرائيل دون الأخذ بالاعتبار الحقائق القومية والدينية والعلمية بنفس الوقت.[٥٧]

لقد قام الباحث بتقديم هذا النص المطول الذي يتضح من خلاله أن برهان غليون يسعى إلى زيادة التفسخ وذلك بمحاولته تقسيم المجتمع لمناطق نفوذ فعلى مستوى التنمية الاقتصادية تكون الأيديولوجيا العلمانية (ليبرالية- ماركسية)، هي صاحبة الكلمة العليا، وفيما يتعلق بالقضايا التشريعية والأخلاقية تأتي الأيديولوجيا السلفية أو الأصولية لتقول كلمتها، وفي مجابهة الخطر الخارجي تتحد كل التيارات والأيديولوجيات سواء كانت قومية أو دينية أو علمية، وفي النهاية يرفض برهان غليون وصف هذه المحاولة بالتوفيقية ويقول

أنها «تعايش سلمي» لنحرر أنفسنا من وهم الأيديولوجية الواحدة والمنقذة، فالعقل والحرية لا ينفصلان[٥٨]، ويرى الباحث أن ما يطرحه غليون ما هو إلا تعايش وهمي أبعده كثيراً عن القراءة الموضوعية التي كان يعد بها في البداية ولم يصل بنا إلى حل عقلي مقبول لأزمة المجتمع العربي المطروحة منذ النهضة وحتى اليوم.

وفي محاولة للاستفادة من المنهجية الجديدة البنيوية وما بعدها يقرر هشام شرابي بأنه سوف يعتمد على النظم المعرفية لدى فوكو ونظرية النماذج والأنماط لدكهن والانقطاع لدى التوسير[٥٩]. هذا إلى جانب استفادته من التحليلات اللغوية عند دي سوسير وبارت وبشكل أقل تفكيكية دريدا، في تحليل أزمة الخطاب في المجتمع العربي المعاصر.

وفي البدء يقرر هشام شرابي: «إن بنى النظام الأبوي في المجتمع العربي على مدى المائة عام الأخيرة لم يجرِ تبديلها أو تحديثها بل إنها ترسخت وتفرزت كأشكال «محدثة» مزيفة. ذلك أن اليقظة العربية أو النهضة التي شهدها القرن التاسع عشر لم تعجز عن تفتيت أشكال النظام الأبوي وعلاقاته الداخلية فحسب، لكنها عمدت أيضًا وبإشاعتها ما أطلقت عليه لقب اليقظة الحديثة إلى توفير تربة صالحة لإنتاج نوع هجين وجديد من المجتمع/ الثقافة- أي مجتمع/ ثقافة النظام الأبوي المستحدث الذي نراه ماثلًا أمامنا في الوقت الراهن، وعمل التحديث المادي، وهو أول دلائل التغير الاجتماعي، على إعادة تشكيل بنى النظام الأبوي وعلاقاته ثم تنظيمها وتعزيزها بمنحها أشكالاً ومظاهر عصرية»[٦٠] .

ويرى هشام شرابي أنه على الصعيد السياسي شهد الشرق الأوسط الحديث ثلاثة تحديات خلال تصادمه مع المعضلة الاجتماعية الاقتصادية التي ولدتها الهجمة الأوروبية ومثل التحديان الأولان، أي العلمانية والأصولية؛ قبولاً واضحًا للنمط الأوروبي ورفضه المبرم على التوالي، أما التحدي الثالث الذي نطلق عليه تعبير الإصلاح فقد أنتهج حلاً وسطًا. ومهما يكن من أمر، فلم يكن كل تحد من هذه التحديات عقيدة جديدة أو نظرية اجتماعية بل أشكال وعي نضجت في رحم المجتمع الأبوي المستحدث وعكست ردود فعل متباينة لمشكلة التحديث المشوه[٦١].

ويقرر هشام شرابي أن النظم العربية القائمة تحتكر الكلام باعتباره شرطًا للاستقرار والاستمرار، ومن هنا الدور الذي يقوم به ما يسميه الكلام اللاحواري في جميع أشكال الخطاب الأبوي المستحدث يظهر نمط الخطاب اللاحواري في ميل أصحابه إلى استثناء المتكلمين الآخرين أو تجاهلهم، غير أن النمط اللاحواري موجود في صلب الخطاب ذاته من خلال اللغة ذاتها لأنها تشجع البلاغة على حساب الحوار(٦٢).

ويرى هشام شرابي أن الخطاب اللاحواري سائد في المنزل وهو خطاب الأب وفي قاعة الدرس هو خطاب المعلم، وفي التجمع الديني أو القبيلة هو خطاب الشيخ، وفي المؤسسة الدينية هو خطاب العالم، وفي المجتمع الأوسع هو خطاب الحاكم، ولا يستمد هذا الخطاب معناه المدرك مما يقوله الفرد، بل من بنية الكلام ذاتها(٦٣)، سلطوية اللغة على حد تعبير بارت.

ما هو الحل إذن الذي يطرحه هشام شرابي لتغيير البنية العميقة لمجتمع الأبوية المستحدثة؟ يرى هشام شرابي أن الحل قد ظهر في حركة النقاد الجدد التي تشكل كتاباتهم أول عملية نقد جدية للمجتمع الأبوي المستحدث وثقافته، تلك التي تعتمد على منهجيات جديدة مستمدة من الجانب النقدي في العلوم الاجتماعية الأنجلو- أمريكية والماركسية الغربية، والنظرية البنيوية وما بعدها في فرنسا، وتهدد الحركة النقدية الجديدة بوصفها قراءة مناهضة لنص الأبوية المستحدثة بتقويض مفهومات الخطاب السلطوي المسيطر وأساليبه وقيمه ومسلماته وذلك على المستوى اللغوي ومستوى التأويل والمستوى الاجتماعي ومستوى الفكر والعمل. وأهم ما أنجزته هذه الحركة هو نفاذها إلى ميادين لم يكن يفكر فيها مثل السلطة وقضية المرأة وسيطرة النص الديني، وذلك من خلال الحفر في بنية الخطاب للكشف عن اللامفكر فيه أو المسكوت عنه في الخطاب على حد تعبير فوكو.

غير أن شرابي في تقييمه النهائي للنقاد العرب الجدد لا يعتبرهم سوى نقاد منهجيين أكثر منهم أصحاب نظريات فحتى الآن هم منشغلون بترويج منهج نقدي أكثر من انشغالهم بابتكار نظرية أصلية.(٦٤)

وبعد استعراض هشام شرابي للأزمة العربية الراهنة يطرح سؤاله الأخير ما العمل إذن لتجاوز هذه الأزمة؟ وفي محاولة الإجابة يقول: «كنت عند البدء... أجد أملاً في أن الثورة الأصولية قد تنفجر وتطيح بالبنية الأبوية القائمة، لكن أرى الآن أن هذه الإمكانية لا أساس لها في الواقع، إذ حتى لو أن الأصولية تمكنت من الوصول إلى مواقع السلطة في بلد عربي أو بلدان عربية، فما هي الضمانة لحدوث أي تغيير أساسي في البنية الاجتماعية السياسية القائمة؟ من الأرجح أن يبقى جوهر المجتمع الأبوي المستحدث على ما هو عليه إثر أي انتصار للحركة الأصولية، ولا يتغير منه إلا المظهر واللغة... ولذا علينا أن نعلن ليس فقط عبر حتمية النصر للقوى الديمقراطية الراديكالية الصاعدة واندحار الأنظمة الأبوية في الوطن العربي، بل كذلك عن حتمية نشوء الحداثة والديمقراطية العلمانية والاشتراكية الإنسانية العادلة»[٦٥]، وهنا يطرح الباحث نفس سؤال هشام شرابي ما هو الضمان لحدوث أي تغير أساسي في البنية الاجتماعية السياسية القائمة إذا استطاعت حداثة وعلمانية شرابي الوصول إلى السلطة إذا سلمنا جدلًا أنها غير موجودة في السلطة بالفعل.

وفي إطار تحليل أزمة المجتمع العربي في ضوء عملية النقد الذاتي يقدم السيد يسين مراجعة نقدية للمشروعات الحضارية المطروحة على الساحة العربية من خلال منهج التحليل الثقافي الذي تجاهلناه طويلًا في دراسة المجتمع العربي، حيث يعتبره نقطة البداية في دراسة السلوك السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ وذلك على مستوى السلطة والمثقفين والجماهير، وهذا المنهج يركز على دراسة رؤى العالم السائدة في مجتمع معين، وعلى القيم السائدة، وعلى نوعية الخطابات السياسية المتصارعة في المجتمع، مع تركيز خاص على اللغة باعتبارها معبرة برموزها عن الشبكة المعقدة للقيم والمعايير التي تؤثر على السلوك الاجتماعي والسياسي في التحليل النهائي.[٦٦]

وفي محاولة نقد المشاريع الحضارية الراهنة على الساحة العربية يرى السيد يسين أن هناك أربعة مشاريع هي: المشروع القومي والماركسي والليبرالي والإسلامي، وفيما يتعلق

بالمشروع القومي فإن أهم ما يعيبه هو إنكار رسوخ الدولة القطرية وإيجابياتها وتجاهل الخصوصيات الثقافية في بلاد الوطن العربي والتركيز على تحقيق الوحدة من خلال النخبة، وعدم حل التناقض النظري والعملي بين العروبة والإسلام، أما المشروع الماركسي فيعيبه الانعزال التام عن الجماهير وعدم القدرة على التجدد الفكري والعجز في التعامل مع الظاهرة الدينية، وإذا نظرنا للمشروع الليبرالي نجد أنه يتبنى مفاهيم القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الليبرالية ولا يلتفت إلى النظرية الليبرالية الجديدة في العالم الرأسمالي ذاته، وهو من ناحية أخرى يتجاهل بعد العدالة الاجتماعية، ونصل أخيراً إلى المشروع الإسلامي فنجده يتسم بغموض الشعارات وغياب البرامج الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو يفتقر القدرة على الحوار مع التيارات السياسية الأخرى(٦٧).

وفي محاولة السيد يسين البحث عن المشروع الحضاري الأكثر قدرة على الخروج بالمجتمع العربي من أزمته الراهنة فيقول: «ليس هناك من مدخل سوى تغيير طبيعة النظم السياسية العربية، لكي تتحول من السلطوية الغاشمة أيًا كانت طبيعتها ووصفها، اشتراكية كانت أو ثورية، أو دينية، إلى مجتمع تسوده التعددية السياسية، وينشط فيه المجتمع المدني، ويخلق مؤسساته المتعددة، ومن بينها جمعيات حقوق الإنسان، والتي تكون مهمتها الأساسية، الدفاع عن حقوق الإنسان في الممارسة، والرقابة على شرعية القرارات التي تصدرها الدولة- سواء في مواجهة المواطنين أو تجاه المجتمع المدني»(٦٨).

ويرى كذلك أنه لابد من إعداد المجتمع العربي إعدادًا عصريًا، فيما يتعلق بالقضاء على التراث الاستبدادي الراسخ وتحديث نظمه السياسية والاعتماد على الديمقراطية، وكذلك فيما يتعلق باللغة التي تخاطب بها العالم، والتي لا يمكن أن تقبل لو كانت مبنية على الأوهام أو الخرافات، وأيضًا بضرورة الاعتماد على العلم والتكنولوجيا في تحقيق التقدم(٦٩).

وأخيرًا يؤكد «أن التحدي الذي يواجه الوطن العربي في هذه المرحلة الحاسمة من تغيير العالم، يحتاج إلى حشد الجهود الفكرية والسياسية؛ لصياغة نظام عربي جديد، قادر على إشباع الحاجات الأساسية المادية والروحية للجماهير العربية العريضة، في ظل إدراك واع لأهمية الالتحام بتيار العصر الغالب، والذي يمثله النظام العالمي الجديد... ومن هنا نخلص إلى القول أن المعركة الدائرة داخل نطاق المجتمع المدني، تتلخص في تحديات تأسيس خطاب علماني ديمقراطي عصري، قادر على مواجهة الخطاب الإسلامي السلفي من ناحية، وعلى الصراع ضد الخطاب السلطوي من ناحية ثانية»[٧٠].

ومن خلال العرض السابق يتضح أن السيد يسين يرى في الأنظمة العربية الاشتراكية أو الثورية أو الدينية أنظمة غاشمة ولذلك ليس هناك من بديل إلى النهضة والتقدم غير النموذج الليبرالي المتمثل في النظام العالمي الجديد الذي يسعى إلى فرض هيمنته عن طريق دعوى العولمة، وهنا تكون قراءة السيد يسين قراءة أيديولوجية على الرغم من تأكيده أنه قد ضاع زمن اليقين فيما يتعلق بالمواقف الأيديولوجية التي تتحدث بثقة وثبات عن امتلاك الحقيقة، وأصبحنا نعيش في عصر المراجعة وإعادة النظر، مراجعة الأيديولوجيات ومنطلقاتها النظرية، ونقد الممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإعادة النظر في التاريخ القريب[٧١].

وعلى خلاف القراءات السابقة يقدم فادي إسماعيل قراءته النقدية لمفاهيم النهضة والتقدم والحداثة في الخطاب العربي المعاصر من خلال استخدام المناهج الحديثة لقراءة الخطاب. حيث يعتمد على قراءة تفكيكية لثقافة النخبة القائدة وأيديولوجيتها التحديثية المسيرة لشئون الدولة والمجتمع والأطروحات النظرية التي ساندتها، وهي قراءة للثقافة المغلوبة على أمرها والتي لم يكن لها أدنى علاقة بتحديد الخيارات الفكرية السياسية والاجتماعية والتنموية والاقتصادية والتربوية، إنها قراءة ملتزمة متعاطفة إيجابيًا مع الموضوع[٧٢].

وعلى خلاف معظم القراءات السابقة يقرر فادي إسماعيل أن قراءته هذه لا تدعي الحياد لأنها تريد أن تقرأ ما لا يقرأ عادة في العلاقة بين الثقافة والنخبة السياسية الغالبة وبين الثقافة والمجتمع الأصلي أو الأكثرية المغلوبة منذ اللحظة التأسيسية لما يسمى بالنهضة في بداية القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، فلا ضير عند التصدي لأية قراءة نقدية من أن يعلن الباحث عن الخلفيات الفلسفية والنظرية التي تحكم موقفه أو موقعه أو تتداخل بها، وأن يعللها؛ ليستقر البحث على أرض مكشوفة تسمح للجدل والنقاش والحوار بأن يأخذ مجراه بمصداقية أكثر[٧٣].

وفي محاولة فادي إسماعيل النقدية لتقييم الخطاب النهضوي العربي يقرر «أن الخلل في مشروع النهضة، بدأ مبكرًا، منذ تجربة محمد على ـ الطهطاوي، مرورًا بأطروحات عبده ـ رضا حتى مدارس التحديث في دول ما بعد الاستقلال و«التحرر» ومجتمعاتها، وبدأ حين تحولت جرعة التغريب والتفرنج أو الأوربة المحددة والتي كان الهدف منها التنوير والإحياء والمراجعة، تحولت تلك الجرعة إلى عنصر رئيسي ثم العنصر الوحيد في مشروع اختيارنا النهضوي وتركيبته.. حتى وصلنا إلى مشروع الحداثة المعاصر وهو مشروع لا يخفي «تقليده» الكامل لنموذج «متقدم» موجود في الغرب.. إن الاغتراب الثقافي الذي يتجلى لدى الأقليات الاستراتيجية المسيطرة في بلدان العالم الثالث هو المسئول عن ديمومة التخلف وترسيخه وعن نشر التبعية وفشل التنمية وعن نزيف الثروات وفشل الثورات وعن الاستغلال والنهب السائدين لصالح مراكز العالم المصنع»[٧٤].

ويرى فادي إسماعيل أن النموذج الغربي، هو نموذج غير صالح أو مرغوب لأنه غير قابل للتكرار، ذلك أن نجاحه في أوروبا كان مشروطًا بظروف تاريخية ـ مجتمعية داخلية، ورهن ظروف خارجية تمثلت في الاستعمار، إن هذه الشروط التكوينية للنموذج الغربي لا يمكن أن تتكرر[٧٥].

وفي محاولة فادي إسماعيل للبحث عن حل للأزمة العربية المعاصرة يقرر أنه «ليس المطلوب إلغاء الحداثة لكن المطلوب السيطرة عليها، المطلوب هو وعي أن الحداثة من موقع الغلبة السياسية الشاملة والحضارية لا يمكن أن تنشر وتعمم إلا الفتنة والتفسيخ والتفكيك، لقد فات أوان الاختيار الموضوعي بين الأصالة والمعاصرة، أو بين الموروث ـ التراث وبين الوافد ـ تحديات العصر، ذلك أننا لم نعد نقف على أرض محايدة نختار على أساسها ما هو صالح ونافع ومرغوب للمجتمع والأمة من هنا وهناك، إن الدولة ومجتمعها النخبوي القائدين لعملية التغيير يقفان على أرضية الوافد العصري أو الحداثة وليسا أبدًا مفصولين عنها، لقد غمرتنا وطمرتنا وصرعتنا الحداثة بدينها وطقوسها وقساوتها»[٧٦].

ويؤكد أخيرًا «أن الخروج من عصر التبعية الفكرية هو المدخل الطبيعي والصحيح للتخلص من التخلف والتبعية السياسية، الاقتصادية والحضارية، إن مضمون النهضة الحضارية التي نطمح أن يسير نحوها المجتمع ـ الأمة في تواصله مع منطق الاستمرارية التاريخية، أي مع نسقه التاريخي ـ الحضاري ومع مبادئها الحاكمة لسيرها هو تحرير الإنسان من العبودية لكافة الأصنام السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الفكرية، دون التحرير، دون الحرية، دون القضاء على التبعية لا يمكن للتقدم والحداثة أن يكونا صالحين ونافعين وناجحين... إن الحل يتطلب تغييرًا جذريًا ونقدًا لاذعًا للمفاهيم والقيم والسلوكيات والسياسات، إنه يتطلب تصالحًا مع المجتمع الأهلي المغلوب[٧٧].

من خلال العرض السابق يتضح أن قراءة فادي إسماعيل قراءة أيديولوجية ترى في التراث الإسلامي باعتباره الموروث التاريخي هو الحل الوحيد لتجاوز الأزمة العربية الراهنة، وعلى الرغم من هجوم فادي إسماعيل على الحضارة الغربية واعتبارها سبب الأزمة التي يعيشها المجتمع العربي منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى اليوم ذلك لانصراف المفكرين إلى تقليد الغرب فإن فادي إسماعيل نفسه قد استمد أدواته التحليلية من الثقافة الغربية حيث اعتمد على المنهج التفكيكي عند دريدا، بالإضافة إلى التحليل الثقافي المستمد من الفكر البنيوي الفرنسي.

ثالثًا: أزمة القراءات المختلفة للخطاب السياسي العربي:

بعد أن قام الباحث خلال الصفحات السابقة بعرض بعض النماذج لقراءة الخطاب العربي المعاصر يأتي الآن لكي يجيب عن التساؤل الرئيسي الخاص بما هي الإشكاليات التي تطرحها هذه القراءات؟ وما هي الرهانات التي تراهن عليها؟

أهم الأزمات التي تطرحها القراءات المختلفة للخطاب العربي المعاصر هو أن المفهوم والعقل والثقافة والمنهج المعرفي الأوروبي ما زال يمثل ميزان قياس تتم به قراءة التراث. وما زال التراث والتاريخ والواقع العربي أسيرًا تابعًا للرؤية التي تحددها الأداة المعرفية والتي تشكل السلطات المرجعية لتصنيف الفكر العربي، وكل الثنائيات ـ مادية مثالية، عقل لا عقل، تاريخ لا تاريخ ـ وكل الأدوات المفهومية الأوربية الأخرى ـ طبقة، دولة، أبستمولوجية، قطيعة، إشكالية ـ تنحو مثل منحى المثل الأفلاطونية وتأخذ كيانات ميتافيزيقية خارج السياقات التاريخية والوقائعية فتصبح هي الصورة الأصل والماهية النهائية التي يتوجب على كل الثقافات الأخرى قياسها عليها لذلك تتنوع القراءات بتنوع الأداة المفهومية المتبناة[٧٨].

ومن مظاهر أزمة قراءة الخطاب السياسي العربي عدم ظهور مدارس أصيلة إلى الآن في الوطن العربي[٧٩]، فالكتاب والمفكرون العرب المنصرفون إلى قراءة الخطاب السياسي العربي أصحاب منهج أكثر منهم أصحاب نظرية؛ ولذا يمكن تسميتهم نقادًا من الدرجة الثانية، إذ لا يمكن اعتبار أي منهم مؤرخًا أو فيلسوفًا أو عالمًا اجتماعيًا أو ناقدًا أدبيًا من ذوي الإبداع أو الأصالة، فأكثر نتاجهم الفكري تطورًا لا يزال سلبيًا في معظمه[٨٠]، ومن ثم تختفي شروط تكوين بنية عقلية منهجية ذاتية مستقلة داخل الفكر العربي من جانب، ومن جانب آخر ينحو الفكر العربي نحو الارتجال والتخبط المعرفي فيفقد أدوات تحليل الواقع، بل يتوه في تأويل المعرفة ذاتها؛ لذا نجد أن الفكر العربي يهتم فقط بمعالجة المشكلات أكثر من اهتمامه بالتنظير لها، ونظرًا إلى أن الأطر المعرفية التي- يتعامل بها المفكر العربي- مستوردة من ثقافة الآخر وبناءً على أنها تأتي دائمًا محملة بمضامين أيديولوجية موجهة فمن الطبيعي أن يقع المفكر العربي في شباك الوعي الزائف[٨١].

وفي هـذا الإطـار يمكـن الإشـارة إلى أن «عـالم الاجتـماع» العـربي ابـن خلـدون قـد عـبر عـن امتعاضـه مـما آلـت إليـه حالـة العلـم في زمنـه (القـرن الرابـع عـشر) فـأدرك الملاحظـة التاليـة: «مـن الغريـب الواقـع أن حملـة العلـم في الملـة الإسـلامية أكثرهـم العجـم... إلا في القليـل النـادر، وإن كان منهـم العـربي في نسـبته فهـو عجمـي في لغتـه ومربـاه ومشـيخته»[٨٢]. ويؤكـد هشـام شرابي أن هـذا الوصـف ينطبـق عـلى المفكريـن ذوي الثقافـة الغربيـة الذيـن أطلـق عليهـم اسـم النقـاد الجذريـين الجـدد أو الحداثـين فـترة السـبعينات والثمانينـات، ويمكـن وصـف معظـم هـؤلاء المثقفـين بأنهـم «غربـاء» وفـق منطلـق ابـن خلـدون وهشـام شرابي، أي أنهـم ليسـوا غربـاء دينًـا وقوميـة، بـل إنهـم غربـاء تبعًـا لثقافتهـم وحضارتهـم ـ في طـرق تفكيرهـم وكلامهـم وكتابتهـم المتمايـزة؛ لذلـك فخطابهـم يتسـم بالغرابـة وصعوبـة اللغـة مـما جعلـه خطابًـا غـير مستسـاغ وغـير مقبـول لـدى الجماهـير بـل إن شرابي يذهـب إلى صعوبـة فهـم هـذا الخطـاب عـلى بعـض المثقفـين[٨٣].

وهـذه الأزمـة تقودنـا إلى أزمـة أخـرى في قـراءة الخطـاب العـربي المعـاصر حيـث أكـدت ومنـذ البدايـة معظـم القـراءات عـلى أن العقـل العـربي قـد توقـف عـن التفكـير منـذ زمـن طويـل؛ ولذلـك تـأتي هـذه القـراءات النقديـة لـكي تعيـد الحيـاة للعقـل العـربي، ولكـن الملاحـظ بعـد إنجـاز هـذه القـراءات أنهـا أعـادت إنتـاج نفـس الإشـكالية وهـي إشـكالية توقـف العقـل العـربي عـن التفكـير المنتـج ، وهـو مـا يؤكـده سـهيل القـش بقولـه: «إن مقيـاس قـراءات تاريـخ الفكـر منـذ بدايـة النهضـة واليقظـة تكـرار محـلي يسـتعيد مسـلمات يقدمهـا الغـرب الغالـب»[٨٤]. فـكل محـاولات القـراءة تمـت مـن خـلال أدوات منهجيـة تنتمـي إلى الثقافـة الغربيـة وبالتـالي لم تسـتطع هـذه القـراءات إنتـاج نظريـة متميـزة تعـبر عـن واقـع وأزمـة المجتمـع العـربي؛ لأنهـا انشـغلت بالجـدل السـجالي حـول صحـة وموضوعيـة المنهـج الـذي تنطلـق منـه القـراءة فادعـت معظـم القـراءات أنهـا صاحبـة المنهجيـة الأكـثر قـدرة عـلى قـراءة الخطـاب السـياسي العـربي باسـتخدام المنهـج العلمـي، في حـين أن القـراءات الأخـرى لا يمكنهـا الوصـول إلى الحقيقـة وهنـا تـأتي أهميـة مقولـة «ماكـس فيـبر» الـذي يـرى فيهـا أن طبيعـة الحقيقـة العلميـة كليـة،

ولكن إدراكنا لها كأفراد هو إدراك جزئي لذلك يدعي كلُ منا بأنه الوحيد صاحب المعرفة الحقيقية.

وبذلـك يتضـح أن كل القـراءات التـي قـرأت الخطـاب السـياسي العـربي إنمـا هـي قـراءات أيديولوجيـة، فـكلُ منهـا يراهـن عـلى مـشروع مختلـف وفقًـا لأيديولوجيتـه ومرجعيتـه المعرفيـة. فهنـاك مـن يراهـن عـلى الماركسـية (عبـد اللـه العـروي ـ صـادق جـلال العظـم)، ومـن يراهـن عـلى العلمانيـة الإلحاديـة (محمـد أركـون)، ومـن يراهـن عـلى الليبراليـة والقوميـة معًـا (محمـد عابـد الجابـري)، ومـن يراهـن عـلى الليبراليـة والاشـتراكية معًـا (هشـام شرابي)، ومـن يراهـن عـلى اليسـار الإسـلامي (حسـن حنفـي)، ومـن يراهـن عـلى العلمانيـة والـتراث العـربي والقوميـة معًـا (زكي نجيـب محمـود)، ومـن يراهـن عـلى النظـام العالمـي الجديـد (السـيد يسـين ـ عاطـف العراقـي)، ومـن يراهـن عـلى السـلفية الإسـلامية (فـادي إسـماعيل)، وأخـيرًا هنـاك مـن يراهـن عـلى تعايـش الأيديولوجيـات والمشـاريع الحضاريـة المختلفـة (برهـان غليـون)، مـما يعنـي أن العقـل العـربي لا زال يعيـش إشـكالية مزدوجـة عـلى مسـتوى التعـدد الأيديولوجـي والاختـلاط المنهجـي[٨٥].

وأخـيرًا يمكـن الإشـارة إلى أن مـا هـو معـروف بالقـراءات المتعـددة للخطـاب أو القـراءات الأيديولوجيـة، وهـذه القـراءات تنظـر إلى الخطـاب في مرجعـه وقـد تقـرؤه قـراءة سياسـية أو قـراءة تاريخيـة أو قـراءة سـيكلوجية، مسـتهدفة بذلـك كشـف حضـور هـذه المراجـع في الخطـاب أو ربمـا رؤيـة علاقـة الخطـاب بهـذه المراجـع مـما يفسره أو يعللـه، ومـما يضيـئ واقعًـا خارجـه[٨٦]، وهـو مـا يعنـي في النهايـة انتصـار الـذاتي عـلى الموضوعـي والأيديولوجـي عـلى العلمـي.

هوامش: الفصل الخامس:

١. برهان غليون، اغتيال العقل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٥.

٢. نفس المصدر، ص. ص ٥-٦.

٣. محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٤، بيروت، ١٩٨٩، ص٣٣٥.

٤. الطهطاوي ـ سلامة موسى ـ طه حسين ـ علي عبد الرازق.

٥. مصطفى صادق الرافعي ـ مصطفى لطفي المنفلوطي ـ أنور الجندي.

٦. جمال الدين الأفغاني ـ محمد عبده ـ رشيد رضا.

٧. انظر: خلف محمد الجراد، العلاقة الإشكالية بين المثاقفة والغزو الثقافي في الخطاب العربي المعاصر، المستقبل العربي، العدد ١٧٦، أكتوبر ١٩٩٣، ص. ص ٦٦-٧٨.

٨. برهان غليون، مجتمع النخبة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص. ص ٢٦٤-٢٦٧.

٩. انظر: هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٢، ص ٨٥؛ طارق البشري، نحن بين الموروث والوافد، المستقبل العربي، العدد ٥٨، يناير ١٩٨٣، ص ٣١؛ كليم صديقي، التوحيد والتفسيخ، العرفان، العدد ٧، المجلد ٧٢، يونيو ١٩٨٤، ص ١٨؛ سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، المستقبل العربي، العدد ٦٢، أبريل ١٩٨٤، ص ١٠١.

١٠. فادي إسماعيل، مصدر سابق، ص١٠٨.

١١. انظـر: برهـان غليـون، اغتيـال العقـل، مصـدر سـابق، ص. ص ٧-٩؛ كريـم مـروة، أزمـة الفكـر السـياسي العـربي، المسـتقبل العـربي، العـدد ١٥٩، مايـو ١٩٩٢، ص. ص ١٣٦- ١٣٧.

١٢. انظـر: هشـام شرابي، النظـام الأبـوي، مصـدر سـابق، ص ١٢٦؛ برهـان غليـون، المسـألة الطائفيـة ومشـكلة الأقليـات، دار الطليعـة، بـيروت، ١٩٧٦، ص ٤٢.

١٣. سـعيد بـن سـعيد، المفاهيـم السياسـية في التـداول العـربي المعـاصر، المسـتقبل العـربي، العـدد ٩٢، أكتوبـر ١٩٨٦، ص ٧.

١٤. عبـد الإلـه بلقزيـز، مقدمـات لتحليـل الخطـاب السـياسي العـربي: الخطـاب النهضـوي والأطـر المرجعيـة، المسـتقبل العـربي، العـدد ١٢٣، مايـو ١٩٨٩، ص. ص ٨-٩.

١٥. السـيد يسـين، الوعـي العـربي المحـاصر، مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بالأهـرام، القاهـرة، ١٩٩١، ص. ص ٥٦-٦١.

١٦. المصدر نفسه، ص. ص ١٧٠-١٧١.

17. Abdallah Larovi , The Crisis of The Arab Intellectual : Traditionalism or His Toricism ? Translated From French by Diarmid Camnell (Berkeley , Calif : University Of California Press, 1976.) PP. 152-155.

١٨. هشام شرابي، النظام الأبوي، مصدر سابق، ص ١٣٠.

١٩. نفس المصدر، ص ١٣١.

٢٠. صادق جلال العظم، نقد الفكر الديني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص ٧.

٢١. المصدر نفسه، ص٨.

٢٢. انظر: محمد أركون، الفكر الإسلامي: قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٧.

٢٣. السيد يسين، الوعي العربي المحاصر، مصدر سابق، ص٦٥.

٢٤. هشام شرابي، النظام الأبوي، مصدر سابق، ص ١٢٩.

٢٥. محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ١٩٨٢، ص١٧٧.

٢٦. محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مصدر سابق، ص٧١.

٢٧. المصدر السابق، ص ٣٤٧.

٢٨. محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧، ص. ص ٥٦٧-٥٦٨.

٢٩. محمد عابد الجابري، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ١٥٧، مارس ١٩٩٢، ص. ص ١٢-١٣.

٣٠. حمزة مصطفى، الخوف من المستقل: معالجات المثقفين العرب للمصير العربي، المنار، العدد ١٢، ديسمبر ١٩٨٥، ص. ص ٣٨-٣٩.

٣١. محمود أمين العالم، ملاحظات منهجية تمهيدية حول نقد الجابري للعقل العربي، ندوة العقلانية العربية والمشروع الحضاري، تونس ١٢-١٤ يوليو ١٩٨٨، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ١٩٩٢، ص ٢٨٠.

٣٢. لمزيد من التفصيل حول عقلنة الخطاب الوحدوي انظر: كمال عبد اللطيف، في أوليات الخطاب الوحدوي الجديد، الوحدة، العدد ٦٥، فبراير ١٩٩٠، ص. ص ٧-١٣؛ صبري مصطفى البياتي، العروبة: قراءة في قنوات مفتوحة بين الخطابين القومي والديني، المستقبل العربي، العدد ٢٣١، مايو ١٩٩٠، ص. ص ٣٠-٤٨.

٣٣. عاطف العراقي، ثورة العقل في الفلسفة العربية، دار المعارف، ط٤، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٣.

٣٤. عاطف العراقي، الفيلسوف ابن رشد ومستقبل الثقافة العربية، دار الرشاد، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٠٠٣.

٣٥. عاطف العراقي، ثورة العقل في الفلسفة العربية، مصدر سابق، ص١٩.

٣٦. المصدر نفسه، ص٣٤.

٣٧. عاطف العراقي، الفيلسوف ابن رشد ومستقبل الثقافة العربية، مصدر سابق، ص. ص ١٨-١٩.

٣٨. المصدر نفسه، ص. ص ٢٢-٢٦.

٣٩. انظر: حسن حنفي، التراث والتجديد، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٠.

٤٠. انظر: حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨.

٤١. حسن حنفي، حوار مع مجلة الوطن العربي، العدد ١١٧٢، ٢٠-٨-١٩٩٩، ص٤٢.

٤٢. حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ٣٩.

٤٣. حسن حنفي، التراث والتجديد، مصدر سابق، ص١٤.

٤٤. حسن حنفي، من العقيدة إلى الثورة، مرجع سابق، الجزء الأول، ص٦٦.

٤٥. نفس المصدر، ص ٣٢٣.

٤٦. حسن حنفي، حوار مجلة الوطن العربي، مصدر سابق، ص٤٥.

٤٧. زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، طبعة خاصة ضمن مشروع مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٤.

٤٨. المصدر السابق، ص. ص. ٥-٦.

٤٩. المصدر نفسه، ص. ص. ١٧٥-٢٠٤.

٥٠. المصدر نفسه، ص. ص. ٢٠٥-٢٥٥.

٥١. المصدر نفسه، ص. ص. ٣٠٣-٣٢٩.

٥٢. المصدر نفسه، ص.٦.

٥٣. المصدر نفسه، ص٣٨٥.

٥٤. برهان غليون، اغتيال العقل، مصدر سابق، ص ٣٥٥.

٥٥. نفس المصدر، ص ٤٤.

٥٦. نفس المصدر، ص. ص ٦٧-٧٧.

٥٧. المصدر السابق، ص. ص ٣٦٣-٣٦٤.

٥٨. المصدر نفسه، ص ٣٦٤.

٥٩. هشام شرابي، النظام الأبوي، مصدر سابق، ص ١١١.

٦٠. المصدر نفسه، ص ٩٢.

٦١. المصدر نفسه، ص ٩٢.

٦٢. المصدر السابق، ص. ص ١٠٧-١٠٨.

٦٣. نقس المصدر، ص.١٠٩.

٦٤. نفس المصدر، ص. ص ١٢٥-١٤٣.

٦٥. المصدر السابق، ص. ص ١٦٩-١٧٥.

٦٦. السيد يسين، مصدر سابق، ص ١٦٣.

٦٧. المصدر السابق، ص. ص ٧٨-٧٩.

٦٨. نفس المصدر، ص.١٤٩.

٦٩. نفس المصدر، ص.١٧٥.

٧٠. المصدر السابق، ص. ص ١٦١-١٩٠.

٧١. المصدر نفسه، ص.٥٥.

٧٢. فادي إسماعيل، الخطاب العربي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن- فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٤، ص.٣٥.

٧٣. نفس المصدر، ص.٣٦.

٧٤. المصدر السابق، ص. ص ١٦٠-١٦٣.

٧٥. نفس المصدر، ص.١٦٥.

٧٦. نفس المصدر، ص.١٦٦.

٧٧. المصدر السابق، ص. ص ١٦٦-١٦٧.

٧٨. عبد الحكيم أجهر، المثقف العربي وسلطة الثقافة الأوروبية، الوحدة، العدد ١٤، نوفمبر ١٩٨٥، ص. ص ١٢٥-١٢٦.

٧٩. نزيه الأيوبي، الفكر السياسي العربي وأزمته، المنار، العدد ١٢، ديسمبر ١٩٨٥، ص. ص ٥٧-٥٨

٨٠. هشام شرابي، النظام الأبوي، مصدر سابق، ص ١٣٩.

٨١. أحمد مجدي حجازي، الفكر السوسيولوجي وأزمة التنظير: رؤية نقدية لمنهجية

الفكر العربي، المستقبل العربي، العدد ١٩٥، مايو ١٩٩٥، ص٧١.

٨٢. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص.٣٣٧.

٨٣. هشام شرابي، النظام الأبوي، مصدر سابق، ص. ص ١٣٦-١٣٧.

٨٤. سهيل القش، في البدء كانت الممانعة، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠، ص. ص ١٩-٢٠.

٨٥. إبراهيم محمود، الخطاب الإشكالي للمثقف العربي، دارسات عربية، العددان ٩-١٠، يوليو وأغسطس ١٩٨٩، ص. ص ٧٥-٩٤.

٨٦. يمنى العيد، مصدر سابق، ص ٥٦.

* * *

خاتمـــــة :

لقـد حاولنـا مـن خـلال هـذا العمـل معالجـة مجموعـة مـن القضايـا المحوريـة في مجـالات السياسـة والإعـلام والمجتمـع، نـرى أنهـا متداخلـة ومتشـابكة مـع بعضهـا البعـض وكل منهـا ضرورة لتحقيـق نـوع مـن التكامـل في السياسـة المصريـة والعربيـة التـي تسـعى إلى النهـوض بمجتمعاتنـا مـن أجـل اللحـاق بركـب التقـدم.

وفي هـذا الإطـار جـاءت قضيـة اللامركزيـة باعتبارهـا أحـد أهـم الأدوات التنمويـة التـي يمكـن مـن خـلال استخدامها وتطبيقهـا إحـداث تغيرات جذريـة في شـكل البنـاء السـياسي، حيـث تمكننـا مـن تحقيق أكـبر قـدر مـن المشـاركة الشـعبية في صناعـة القـرار.

وتـأتي قضيـة الإعـلام وتشـكيل الوعـي باعتبارهـا واحـدة مـن القضايـا الملحـة سـواء عـلى المسـتوى المـصري أو العـربي، حيـث لعـب الإعـلام دورًا محوريًـا أثنـاء الثـورات العربيـة فمـن خلالـه إمـا أن يتـم تزييـف وعـي المواطنـين فيقومـون بتدمـير مجتمعاتهـم أو يتـم تشـكيل وعيهـم فيقومـون بالثـورة وفي ذات الوقـت يحافظـون عـلى وحـدة واسـتقرار وتماسـك مجتمعاتهـم.

وبالطبـع جـاءت قضيـة المشـاركة السياسـية للأقبـاط باعتبارهـم أحـد أهـم القضايـا التـي تمـس الوحـدة الوطنيـة خاصـة في ظـل أعـداء للأمـة يسـعون إلى تقسـيمها وتفتيتهـا عـلى أسـس مذهبيـة وعرقيـة وطائفيـة.

وأتـت قضيـة العدالـة الاجتماعيـة باعتبارهـا المطلـب الرئيـسي لـكل الثـورات العربيـة فهـي الحلـم الـذي يسـعى إليـه كل مواطـن عـربي خاصـة الفقـراء والكادحـين والمهمشـين.

وبالطبـع لم ننـسَ أن الخطـاب السـياسي العـربي هـو البوتقـة التـي تنصهـر بداخلهـا كل القضايـا المجتمعيـة سـواء كانـت تمـس السياسـة أو الإعـلام أو المجتمـع فمـن خـلال حـل إشـكاليات وتناقضـات وأزمـات هـذا الخطـاب السـياسي العـربي يمكننـا أن نقـدم مشروعًـا اجتماعيًـا عربيًـا موحـدًا، يكـون هدفـه الرئيـسي تحقيـق تنميـة ونهضـة وتقـدم حقيقـي خاصـة

في ظـل نظـام عالمـي لا يعـترف إلا بالتكتـلات الكـبرى وإذا كانـت الوحـدة الأوروبيـة قـد تحققـت رغـم عـدم توافـر شروط مناسـبة، ووحـدة مجموعـة دول البريكـس (روسـيا والصـين والهنـد والبرازيـل وجنـوب أفريقيـا) قـد تحققـت أيضًـا رغـم صعوبـة شروطهـا، فـإن الوحـدة العربيـة ممكنـة وكل شروطهـا متحققـة ومتوفـرة.

* * *

# فهرس الموضوعات

الصفحة




أطلس

للنشر والإنتاج الإعلامى

تصميم الغلاف/ريم السخاوي

يمر المجتمع المصري و العربي بمرحلة تحول ديمقراطي. عصف بالكثير من الثوابت الى ظلت راسخة فى مجالات عديدة ولسنوات طويلة. ولعل من الأمور التى كانت دائماً ماتسعى أى سلطة سياسية للحفاظ عليها هى القضايا التى يتقاطع فيها العمل السياسي و الاعلامي و الاجتماعي. باعتبار السياسة و الاعلام و المجتمع فى العصر الحديث من أهم مكونات البناء الاجتماعي. ومن يسيطر عليها يتمكن من تحقيق التوازن و الاستقرار داخل مجتمعه. وقد حاولت الأنظمة الحاكمه فى مجتمعاتنا العربية تحقيق ذلك التوازن و الاستقرار إلا انها قد فشلت فى السيطرة لذلك كان الانفجار وعاصفة الغضب حيث خرجت الشعوب ثائرة مما أدى إلى وعي جديد لدى المواطن بقضايا السياسة و الاعلام و المجتمع.

ومن هنا يأتى هذا الكتاب الذي نسعى من خلاله لتقديم خبرة بحثيه قد تكون فريدة فى مجال العلوم والانسانية. ففى ظل عصر التخصص يكون من الصعب على أي باحث علمي ان يهجر تخصصه الأصلى ويذهب لتخصص جديد. لكن ولحسن حظنا أن خبرتنا البحثية قد تقاطعت مع عدة تخصصات هي السياسه و الاعلام و المجتمع وهي خبرة تتميز بأنها ليست متوقفة على الجوانب النظرية لكل من علوم السياسة و العلام و المجتمع.بل خبرة تتميز بالجوانب التطبيقية و الميدانية إلى جانب التنظير.حيث نقدم موضوعات متنوعة تتقاطع مع المجالات الثلاثة وهي إشكاليات نسعى لتقديم حلول لها لوضعها أمام صانع القرار و المواطن معاً.


I SBN 9789773994549

